جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة
كلية الحقوق والعلوم السياسيــة
قســم العلوم السياسية

الأزمة الليبية بين المقاربة المغاربية والأجندة الخليجية المصرية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصّص: دراسات دولية.

إعداد الطالبة:
نجاعي حنان

إشراف الدكتور:
عبد المالك حطاب

لجنة المناقشة:

1- د/ عيمور فيروز رئيسا.
2- د/ عبد المالك حطاب مشرفا ومقررا.
3- د/ دهقاني أيوب عضوا مناقشا.

2018/2017

إهـــداء

إلى من تحيا بهم الأرض بعد موتها.. أنتم في بقاع الأرض أمطار.

إلى من تشتهي العين منهم منظرا حسنا.. أنتم في عيون الناس أزهار.

إلى من يهتدي بنورهم السّاري في ظلام اللّيل... أنتم في ظلام اللّيل أقمار.

إلى أحق الناس بحسن صحبتي.. **أمي.. أبي.. جدّتي.**

إلى من تتسابق الكلمات وتتزاحم العبارات لشكره.. إلى صاحب القلب الطيّب.. إلى من تنازل وتسامح في الكثير من أجلي زوجي العزيز **رضوان..** وإلى نور بيتنا وهدية الخالق إلينا ابنتي الغالية **نهاد نُهى.**

إلى من أشدّ بهم أزري وأقوّي بهم ساعدي.. إخواني وأخواتي.

إلى اللّواتي لاقاني بهم القدر فكُنّ أسرتي الثّانية زميلاتي في العمل.

إلى من رافقوني خلال فترة الدراسة: سليمة معمري، حسينة شقلال، عائشة بن دوحة، عبد السلام بوقفة، مراد قرابة، جديد شرفي.

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل: الدكتور قادة الدّين، عبد السّلام بوقفة، حكيمة بطاش، مونية بوسلهام، أنور بوفنار، فارس كعباش.

شكر وتقدير

أتوجّه بالشّكر إلى:
المولى عزّ وجل الذي وفّقني ويسّر لي السّبيل في إعداد هذه المذكّرة.
ثم الأستاذ المشرف **عبد المالك حطّاب** الذي لم يبخل عليّ بنصائحه وتوجيهاته وإرشاداته القيّمة.
زوجي الذي شجّعني لإتمام دراستي وصبر معي خلال هذه الفترة، حيث كلمات الثّناء لا تُوفّيه حقّه.
كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا البحث.

الخطة

مقدمة

الفصل الأوّل: الأزمة اللّيبية وتداعياتها الإقليمية.

المبحث الأوّل: أسباب الأزمة اللّيبية.

المبحث الثاني: تطوّرات الأزمة الليبية ونتائجها.

المبحث الثالث: التّداعيات الإقليمية للأزمة الليبية.

الفصل الثاني: المساعي المغاربية لحلّ الأزمة.

المبحث الأوّل: الأزمة اللّيبية وتداعياتها على دول المغرب العربي.

المبحث الثاني: المبادرات المغاربية لحلّ الأزمة.

المبحث الثالث: نتائج المساعي المغاربية لحل الازمة الليبية ومستقبلها.

الفصل الثالث: الدّور الخليجي والمصري في حلّ الأزمة اللّيبية.

المبحث الأوّل: الدور الخليجي في بداية الأزمة.

المبحث الثاني: الدّور المصري في حلّ الأزمة.

المبحث الثالث: تأثير التدخّل الخليجي والمصري في تطوّر الأزمة.

الخاتمة.

مقدمـــــة

مقدمة

شهدت المنطقة العربية منذ نهاية سنة 2010، احتجاجات اجتماعية واسعة تنوعّت تسميتها بين الحراك الشّعبي والانتفاضة والثّورة، جاءت في مجملها مطالبة بتغيير الوضع والخروج من الاختلالات البنيويّة لأنظمتها السياسية التي تغيب عنها الرؤية الاستراتيجية الواضحة المعالم لدى النّخبة الحاكمة، حيث لم تحترم هذه النُّخب الحاكمة قواعد العقد الاجتماعي وأَخَلَّت بمبدأ الفصل بين السّلطات الذي يحقّق العدالة وحسن تسيير شؤون الدولة. فمعظم الدّول العربية تسيطر فيها السّلطة التنفيذية على باقي السّلطات مع غياب تداول سلمي على السّلطة في إطار انتخابات نزيهة. نظرا لهذا الوضع أدرك المواطن العربي أن أنظمته غير قادرة على مواكبة ما يحدث في العالم من تطوّرات وأنها أنظمة عاجزة عن قيادة دولها نحو تنمية شاملة كما فعلت العديد من الدّول، خاصّة الأسيوية منها. فغياب الدّور الحقيقي للمؤسسة الدستورية وانفراد السلطة بيد جهة واحدة دليل على بناء دكتاتوريات في شكل جديد تُستخدم فيها مؤسسات الدولة كغطاء لممارسة القمع وإبقاء الوضع على ما هو عليه. كل هذه الاختلالات البنيويّة كانت دافعا ومحرّكا للشّارع العربي للمطالبة بإسقاط أنظمته، فانطلقت الاحتجاجات والمظاهرات في مجموعة من الدّول العربية مطالبة بتحقيق الحريّة والعدالة والكرامة بداية من تونس لتمتدّ بعد ذلك إلى مصر وليبيا وسوريا واليمن.

إنّ الواقع العربي وما يحمله من تراكمات وتقاطعات حضارية وسياسية واقتصادية، سهّل عملية انتقال الاحتجاجات والانتفاضات والحراك الشّعبي من قُطر عربي إلى آخر، لعبت فيه وسائل الاعلام دورا كبيرا وبارزا في تأجيج الحراك و انتقاله، حيث تم استثمار شبكات التواصل الاجتماعي في تقوية هذا الحراك والإسراع في عملية تنقله من دولة لأخرى، فكانت ليبيا إحدى أهمّ السّاحات العربية التي مسّتها ريح الثّورات العربية -كما شاعت تسميته إعلاميا- فليبيا كدولة عربية ليست بعيدة عن ما تعيشه الأنظمة العربية من اختلالات بنيوية، بل بُنيتها السياسية أشدُّ تعقيدا في تركيبتها من حيث غياب المؤسّسات وتمسّكها بنظام مبني على العشيرة والقبيلة مع رئيس لم يتنازل عن السّلطة لمدة 42 سنة، كلّها عوامل داخلية دفعت اللّيبيين إلى المطالبة برحيل هذا النّظام. ولم تكن العوامل الداخلية وحدها سباب في الحراك الشعبي وخروج المتظاهرين بل هناك عومل خارجية كان لها دورا في الدفع نحو هذا الحراك على رأسها تصاعد دور القوى الخارجية والإقليمية في المنطقة العربية بعد احداث 11 سبتمبر تحت غطاء مكافحة الإرهاب، ضف الى ذلك مجموع الأزمات والتوترات التي انتهت بعقوبات دولية على ليبيا وتخلي بعض قيادات الدول الغربية عن نظام **معمّر القذّافي** الذي كان داعما لها.

رفض **معمّر القذّافي** الرّحيل وقاوم بشدّة وعنف، ما أدّى إلى تدخل أجنبي تحت مظلّة أمميّة لإنهاء المسألة وإسقاط نظامه، بعد سقوطه تطوّرت الأوضاع اللّيبية وانتهت بأزمة عميقة، حيث أصبحت الأوضاع

الدّاخلية جدُّ صعبة اجتماعيًا واقتصاديًا وأمنيًا، كان لها تداعيات خارجية أثرت بداية في دول الجوار لتصل تداعياتها إلى أبعد من ذلك ما دفع الأطراف الخارجية إلى التدخّل من خلال وضع الاقتراح والمبادرات وكذا المقاربات المختلفة لحلّ الأزمة، انطلاقا من دول الجوار لحماية حدودها مثل: الجزائر، تونس، مصر وصولا إلى دول بعيدة يربطها بليبيا تاريخ مشترك ولغة ودين مثل دول الخليج التي أرادت الوجود في السّاحة اللّيبية وعدم تفويت فرصة المشاركة في مشاريع الإعمار والخروج من خليجيّتها.

إلا أن هذه التدخّلات كان لها أثرٌ كبيرٌ في الواقع السّياسي اللّيبي وفي إعادة بناء اللحمة اللّيبية، حيث تعدّدت الأطراف والمبادرات والمقاربات للصّلح بين الفرقاء اللّيبيين. لكن تحرّكَ كل طرف حسب نظرته وخدمة لمصالحه، فانطلقت دول المغرب العربي من ضرورة اتباع الطّرق السّلمية والدّبلوماسية لحلّ الأزمة وتبنّي المبادرة الأمميّة، في حين ظهر الموقف الخليجي غير متجانس ومنقسم في نظرته لكيفية حلّ الأزمة، إذ دّعمت كل جهة طرفا من أطراف النّزاع اللّيبي، مما زاد في تأزم الوضع وهو نفس المسار الذي اتخذته مصر، حيث دعّمت الجهة الشّرقية لليبيا وكانت لها تدخّلات عسكرية في التراب اللّيبي.

من خلال ما ذكرناه آنفًا، سنحاول خلال هذه الدّراسة تقديم سياقات تفسيرية وتحليلية للأزمة اللّيبية وتداعياتها الإقليمية، مركّزين على المقارنة بين المبادرات المغاربية والمقاربة المصرية الخليجية لحلّ الأزمة، وكيف كان أثر هذه التّدخّلات على الوضع اللّيبي وفي تصوّر مستقبل ليبيا بعد سقوط النّظام.

أهمية الموضوع: وتتجلّى في أهميتين أساسيتين (العلمية والعملية):

أ- **الأهمية العلميّة:** دور هذه الدراسة في توفير قاعدة معلومات، منها: التعريف بتفاصيل الأزمة اللّيبية وأسبابها وأطرافها، المخططات والأجندات التي تستهدفها وتبيين مختلف المسارات التي يمكن أن تسلكها وانعكاساتها على ليبيا كدولة وككيان جغرافي.

ب- **الأهمية العملية:** جاءت هذه الدراسة في وقت تعرف فيه الأنظمة العربية تخوّفا من أيّ حراك شعبي، قد يؤدّي في النهاية إلى سقوطها ونهايتها من جهة، ومتابعتها لأيّ حراك خارج ترابها قد يدفع إلى الغليان بداخلها من جهة أخرى. وأخذنا ليبيا نموذجا لنبرز أن الأزمة اللّيبية لم تنتهِ بسقوط نظام **معمّر القذّافي**، بل زاد الوضع تأزمًا رغم تعدّد مبادرات الحلّ.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى جملة من الأسباب ندرجها على مستويين: ذاتي وموضوعي:

أ- الأسباب الذاتية:

رغم أننا في دراسة علمية أكاديمية تستوجب علينا الابتعاد على الذاتية والبحث عن الموضوعية والحياد في دراستنا، إلا أننا نقف أمام صعوبة التجرّد التام أمام اختيار الموضوع وضبط إشكاليته ووضع فرضياته وتوقّع نتائجه، ومنه فإن اختيارنا للموضوع يرجع إلى الاهتمام الشّخصي بما يحدث في الدّاخل اللّيبي وتطوّر الأوضاع وتأزّمها، وأضف إليه التّداعيات الأمنية والاقتصادية المباشرة على الجزائر.

ب- الأسباب الموضوعية:

- حاجة الأزمة اللّيبية (كنموذج أزمة سياسية) لدراسة سياسية أكاديمية، تجيب عن الأسئلة المطروحة بخصوصها، وتوضّح المبهم فيها.
- حداثة الموضوع، ونقص الدّراسات حوله، إذ يعتبر من مواضيع السّاعة التي تشغل بال الباحثين.
- حاجة الاهتمام الرّسمي والإعلامي لدراسة تفصيلية حول الموضوع.
- تسليط الضّوء على تضارب المصالح الإقليمية والدّولية، وتأثيره في رؤية الحلّ للأزمة اللّيبية.
- ضرورة الموضوع للتخصّص الأكاديمي **"دراسات دولية"**، والذي يعطي فكرة عن تأثير الأزمات الداخلية للدول في محيطها وفي توجيه العلاقات بين مكوّنات هذا المحيط.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تشمل الحدود المكانية لهذه الدراسة بالدرجة الأوّلى ليبيا والتي تقع في شمال شرق إفريقيا على السّاحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، يحدّها شرقا مصر، غربا الجزائر، جنوبا التّشاد والنّيجر من الجنوب الشّرقي السّودان ومن الشّمال الغربي تونس، تقدّر مساحتها بـ1.759.540 كلم ^{2}. كما تشتمل الدراسة على مجموعة من الدّول المغاربية مثل: الجزائر، تونس، المغرب ودول خليجية مثل المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة وقطر، ومصر كدولة جوار لليبيا.

الحدود الزّمانية: تطرّقنا في هذه الدراسة إلى المرحلة الزمنية الممتدة من 2011 بداية الحراك الشعبي اللّيبي إلى غاية الثلاثي الأوّل من سنة 2018، حيث تمّ رصد خلال هذه الفترة كل التّداعيات والتحوّلات، وكذلك أهم الانعطافات المحورية في الأزمة اللّيبية، خاصة من قبل الأطراف الأجنبية، وكيف أصبح المشهد اللّيبي إلى غاية هذه الفترة.

الإشكالية

شكّل الوضع اللّيبي الدّاخلي بعد سقوط نظام **معمّر القذّافي** في نهاية 2011، حالة من التوتّر وعدم الاستقرار الدّاخلي، أدّى إلى انقسام الصّف اللّيبي الذي كان متّفقا في بداية حراكه على ضرورة إنهاء مرحلة حكم **القذّافي** وإسقاطه، لينتقل فيما بعد إلى صورة من الصّراع والتّنازع حول من يُسيِّر المرحلة المقبلة، أدّى هذا التّدافع بين الأطراف اللّيبية إلى انهيار الدّولة وفشل عملية الانتقال السّياسي المرن مما أدخلها في فوضى أمنية بدرجة أولى بسبب غياب مؤسّسة أمنية حقيقية يمكنها التحكّم في ظاهرة انتشار السّلاح والمتاجرة به، أضف إليه إعادة دمج المليشيات والأطراف المسلّحة التي ساعدت في إسقاط **معمّر القذّافي**، كما كانت لهذه الأزمة تداعيات إقليمية ودولية دفعت نحو تدخّل أجنبي زاد الوضع تأزمًا، خاصة حين قامت بعض الأطراف الخارجية بدعم أطراف دون سواها في الدّاخل اللّيبي.

ولهذا نحاول من خلال دراستنا هذه، التوصل إلى معرفة ماهية المبادرات التي فتحت المجال أمام التّقارب (اللّيبي–اللّيبي) لحلّ الأزمة دون استعمال السّلاح، ومقارنتها بمقاربات أخرى زادت من تأزيم الوضع، خاصة حين تدخلت في الساحة اللّيبية بطرق مباشرة أو غير مباشرة من خلال إثارة مشكلة مركزية مفادها:

ما طبيعة المقاربة التي تتبنّاها الدّول المغاربية، وتلك التي يتبنّاها المحور الخليجي المصري لحل الازمة الليبية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من **التساؤلات الفرعية** وهي:

- ما هي أسباب الحراك الشعبي اللّيبي؟
- ما هي التّداعيات الإقليمية للأزمة؟
- ما هي الرّؤية المغاربية لحل الأزمة، ومواجهة تداعياتها؟
- ما هو الأسلوب الذي يتبنّاه المحور الخليجي- المصري في ليبيا؟
- ما هي أسباب اختلاف الرؤية بين الطّرف المغاربي والطّرف الخليجي-المصري بخصوص الأزمة الليبية؟
- ما هي الأهمية الجيوسياسية للدّولة اللّيبية للطرفين؟
- كيف أثرت الأزمة اللّيبية على الطرفين؟
- ما هو دور الطرفين في تفاصيل الأزمة؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية السابقة، يمكن وضع جملة من الفرضيات التي تعتبر في حقيقة الأمر تكهنات يتمّ التأكد منها في نهاية الدراسة إما بإثباتها أو نفيها، كما تساعدنا في الإحاطة بجميع جوانب الإشكالية ومن أهم الفرضيات التي سنبني عليها دراستنا ما يلي:

الفرضية الأوّلى: أن الازمة الليبية انطلقت من أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية دعمتها عوامل دولية ولعب فيها الاعلام دور كبير.

الفرضية الثانية: أن الوضع اللّيبي مركب وجِدُّ صعب، إذ كلّما طالت مدة الأزمة كلما صَعُبَ التوصّلُ لحل واستشراف سيناريوهات مستقبلية للوضع اللّيبي.

الفرضية الثالثة: شكلت الازمة الليبية تهديدات امنية على دول المغرب العربي بسبب الفوضى التي تعيشها والناتجة عن سقوط نظام **معمّر القذّافي** مما سيدفعها إلى جعل الملف اللّيبي أولى الأوّلويات في أجندتها الخارجية، حيث ستقدم مجموعة من الاقتراحات والمبادرات لإيجاد حل للازمة من جهة ودعم المسار الأممي من جهة أخرى.

الفرضية الرابعة: كلما زاد التدخّل الخارجي صعب التوصل إلى توافق سياسي بين القوى السياسية اللّيبية.

الدراسات السابقة (أدبيات الدرّاسة): إنّ الدراسات الأكاديمية العلمية هي عبارة عن حلقات وصل بين مجموعة من الاجتهادات والتحقيقات والمحاولات العلمية الكثيرة من أجل الإثراء المعرفي، رغم أن موضوع بحثنا هذا يعتبر جديدا لأننا ندرسه في سياقه التاريخي الآني، إلا أنه تقاطع مع مجموعة من الدراسات السابقة نذكر منها:

دراسة للباحثة: صورية زواشي، بعنوان "أمن منطقة شمال إفريقيا في ظل الأزمة اللّيبية التحديات والتّداعيات 2011-2015 " لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة الجزائر 3، 2015-2016.

تدرس فيها الباحثة مخلفات الأزمة اللّيبية على منطقة شمال إفريقيا، خاصة التّداعيات الأمنية في ظلّ جوّ أمني يتميّز بالهشاشة والتعقيد، حيث قدّمت الباحثة أهم التّداعيات الأمنية للأزمة اللّيبية على الأمن القومي الجزائري.

دراسة للباحثة: بن بثقة نور الهدى، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمّر القذّافي 2012-2016، أطروحة مقدّمة لاستكمال شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسات أمنية دولية، جامعة لجزائر، السنة 2016-2017، تناولت الباحثة في دراستها طبيعة النظام اللّيبي المبني على القبلية والولاء للعشيرة دون التوجّه لبناء مؤسسات دولة بالشكل الغربي، حيث رأت أن سقوط نظام **معمّر القذّافي** والفوضى التي تمرّ بها ليبيا وصعوبة الأزمة التي تعيشها ما هي في حقيقة الأمر إلا نتاج لغياب مؤسّسات ديمقراطية قادرة على التحكّم في الوضع الأمني الذي يعتبر من مهام الدّولة المعاصرة وأجهزتها.

دراسة للباحثة: أوشريف يُسرى، بعنوان "تداعيات الأزمة اللّيبية على الأمن في الجزائر"، لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015-2016 تدرس فيها الباحثة مختلف تداعيات الأزمة اللّيبية على الأمن الجزائري مستهلّة الموضوع بطرح أسباب ودوافع الحراك اللّيبي.

الإطار المفاهيمي:

نظرا للخلط الواسع في استخدام وتوظيف المصطلحات والمفاهيم لتوصيف ما يحدث في العالم العربي منذ 2011، كان لزاما علينا ضبط المفاهيم خاصّة تلك التي سنستعملها طيلة دراستنا هذه كالانتفاضة والثورة والحراك الشّعبي والأزمة.

الثورة: يصف المعنى الدّقيق للثورة على أن مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغييرات جذرية في الواقع السياسي والاقتصادي وأيضا الاجتماعي لشعب أو مجموعة بشرية ما، وبشكل كامل وعميق وعلى المدى الطويل ينتج عنه تغير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الثائر، وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية والاجتماعية[1].

الانتفاضة: هي الفعل الجماهيري المباشر المتّسم بالعنف، الذي ينشأ عند بلوغ التناقضات الاقتصادية – الاجتماعية أو القومية ذروتها، وتوفر وضعا ثوريا كاملا يُهيئ لها التحرّك ضدّ سلطة الطبقة الحاكمة أو ضد المستعمر، فهي تحدث بصورة مفاجئة عندما يصل الصراع بأنواعه إلى نقطة الغليان التي يصبح عندما يستحيل تقبل الاستمرار في الحياة في ظل الظروف القديمة القائمة[2].

الحراك السياسي: والذي هو في أصله حراك اجتماعيّ، يمكن أن يطلق عليه حراك "**سوسيو سياسي**" ذو مفهوم شامل ومركّب، فهو كل نشاط فردي كان أو جماعيا يأتي بسبب غياب حقوق معيّنة أو من أجل المساواة ورفع الظلم. وهو ذو طبيعة إيجابية تغييري بطبعه يهدف إلى تغيير الأوضاع إلى الأحسن من خلال مناهضة الاستغلال وغياب المساواة والعدالة الاجتماعية، وكافة الفعاليات السياسية التي يشارك فيها أفراد المجتمع من مسيرات واحتجاجات ومظاهرات وحراك طلابي واعتصامات ونقاش سياسي وحوارات مفتوحة حول عدد من الموضوعات السياسية، مثل محاربة الفساد والتعديلات الدستورية وغيرها ويرتبط الحراك الاجتماعي في جميع أشكاله ارتباطا وثيقا بالحالة الأمنية، حيث يعتبر تأثير كل منهما على الآخر تأثيرا جوهريا [3].

الأزمة: هي المواقف التي تعكس وجود صراع حاد بين أطراف النظام الدّولي، تكون مصحوبة في العادة بزيادة كبيرة وملحوظة في تبادل التهديدات العدائية التي قد تؤدي في نهاية المطاف إلى اندلاع حرب فعلية حيث يحدد

---

[1]- خير الدين حسيب، **(حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفاذة). المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 386، أفريل 2011، ص9.

[2] - عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج1، (بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994)، ص 346.

[3] - محمد حمدي السعيد، **الحراك الاجتماعي والتحديات الأمنية**، مركز الإعلام الأمني، مملكة البحرين، ص 7.

(شارلز هرمن) Charles F. Hermann ثلاثة خصائص للأزمة هي التهديد ضيق الوقت والمفاجأة، ليضيف كل من **(كيجلي) Kegley (وتكويف) Wittkoff** عنصر المخاطرة[1]. ومنه، خلال دراستنا هذه سنتحدث عن حراك شعبي أدّى إلى خلق أزمة في ليبية، إذ لم تصل الاحتجاجات التي انطلقت في فيفري 2011 إلى ما تمّ تسميته إعلاميا بأنها ثورات.

الإطار المنهجي: تمّ استعمال عدة مناهج تتماشى وطبيعة الموضوع محل الدراسة، مكّنتنا من دراسته وتتبع تطوّراته:

أ- **المنهج التاريخي:** وتمّ استعمال أدوات هذا المنهج من أجل التطرق للمراحل المختلفة التي مرت بها ليبيا، والوقوف أمام أهم المتغيرات التي أدّت إلى الوضع اللّيبي الحالي، وكيف ساهمت في بلورته.

ب- **المنهج المقارن:** وهذا للمقارنة بين المبادرات المغربية لحل الأزمة والأجندة الخليجية المصرية، من أجل التوصل إلى معرفة أي منهما كانت الأقرب إلى تسوية النزاع بين الفرقاء اللّيبيين.

ت- المنهج التّحليلي: حيث انطلقنا من جزئيات وصولا إلى كليات استطعنا من خلال الاستقراء والتحليل التوصل إلى الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى تحرّك الشارع اللّيبي وقادة البلاد إلى أزمة كانت لها عدة تداعيات على مختلف المستويات.

تقسيم الدراسة:

لقد تمّ تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، سنقدّم في **الفصل الأوّل** لمحة شاملة عن الأزمة اللّيبية وتداعيتها الإقليمية من خلال ثلاث مباحث مشيرين في **المبحث الأوّل** إلى الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية والتي أفضت إلى الأزمة اللّيبية. لننتقل في **المبحث الثاني** للحديث عن نتائج تطوّرات الوضع في الداخل اللّيبي بعد سقوط **معمّر القذّافي** وظهور انقسامات وتعدّد الميلشيات وانهيار الدولة وتأزم الوضع وظهور خريطة سياسية جديدة على الساحة اللّيبية. لنتطرق في **المبحث الثالث** إلى التّداعيات الإقليمية للأزمة اللّيبية خاصة على الدول الإفريقية وما نتج عنه من فوضى أمنية وهجرة غير شرعية وعودة العمالة.

أما في **الفصل الثاني** فسنتحدث عن المساعي المغاربية في حلحلة الوضع متطرقين إلى ثلاث دول في الاتحاد المغاربي: الجزائر، المغرب وتونس نظرا للأدوار التي لعبتها والمبادرات التي طرحتها. ففي **المبحث الأوّل** سنتطرق إلى تأثيرات وتداعيات الأزمة اللّيبية على دول المغرب العربي مشيرين في البداية إلى تاريخ العلاقات اللّيبية مع هذه الدول وكيف كانت خلال حكم **معمّر القذّافي**، وكيف دفعت هذه العلاقات الدول المغاربية الى رسم ، أما **المبحث الثاني** فسيحتوي على أهم المبادرات المغاربية لحل الأزمة فنشير فيها إلى أن المبادرات

[1] - عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود 2005، ص 22.

رغم أنها كانت في إجمالها فردية نابعة من قناعة كل دولة في رسم سيادتها الخارجية، ولم تكن عبارة عن مخرجات اتحاد المغرب العربي، إلا أنها كانت متناسقة لحد كبير فيما بينها تحملُ في داخلها مشروعا واحدا وهو رفض التدخّل الأجنبي وضرورة فتح الحوار بين جميع الأطراف اللّيبية المتنازعة وأن يكون الحل (ليبيا- ليبيا). أما **المبحث الثالث** والأخير في هذه الدراسة فسنبين فيه نتائج المساعي المغاربية ومستقبل الأزمة اللّيبية وأهم المسارات التي تراها الأطراف المغاربية كحل للوضع المتأزم.

أما **الفصل الثالث**، سنخصصه للحديث عن الدّور الخليجي والمصري لحل الأزمة من خلال ثلاث مباحث، حيث سنتحدث في **المبحث الأوّل** عن الدّور الخليجي وكيف كان متجانسا في بداية الأزمة ودعم المحتجين والمطالبين برحيل **معمّر القذّافي** (قدّم مساعدات إنسانية هائلة كما شارك عسكريا مع حلف الناتو في تدخلّه). لننتقل في **المبحث الثاني** إلى الحديث عن الدّور المصري الذي ظهر فيه تباين بين موقف الشعبي الداعم للحراك والموقف الرسمي الذي تميّز بالصمت في البداية ليدعم المحتجين بعد ذلك، وليأخذ مسارا آخر بعد وصول عبد الفتاح السيسي للحكم بعد انقلابه على مخرجات الحراك الشعبي الذي أوصل محمد مرسي ممثلا للتيار الإسلامي السياسي في مصر. لنتحدث بعد ذلك في **المبحث الثالث**، عن تأثيرات التدخّل الخليجي والمصري في تطوّر الأزمة مبرزين أن المقاربة الخليجية المصرية في أساسها زادت من تأزيم الوضع، لأنها ساندت طرفا على حساب آخر ولم تفتح الحوار أمام جميع الأطراف المتنازعة في ليبيا.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو مجال البحث العلمي الأكاديمي من وجود صعوبات، سواء من حيث توفر المادة العلمية أو الموضوع محل البحث في حد ذاته، من أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال هذه الدراسة نجد:

1- حداثة الموضوع، وغياب دراسات سابقة، اعتنت بتحليل تفاصيله، فالموضوع لا يزال قيد التبلور.
2- ضيق الوقت، وغياب مادة علمية موثقة.
3- الاعتماد على المصادر الإعلامية: "جرائد، إنترنت، قنوات تلفزيونية"، التي تطرح المعلومات في شكلها الخام والتي تعتبر في إجمالها مصدر غير موثوق للمعلومة، حيث تحتاج جهدا جهيدا لغربلتها وتصنيفها وربطها وتحليلها.
4- الخلافات التي لا زالت تطبع أكثر تفاصيل الأزمة، وغياب رأي موحّد واتفاق حول أي معلومة أو جزئية.
5- الابتعاد عن موقع الأحداث ومصدرها.

الفصل الأوّل

الأزمة اللّيبية وتداعيتها الإقليمية

إنّ الحراك الشعبي أو ما اتفق على تسميته بثورات الربيع العربي التي عرفتها كل من (تونس ومصر) خلال سنتي 2010 و2011، كانت مؤشرات دالّة على احتمال انتشار مثل هذا الحراك في دول المنطقة وعلى رأسها ليبيا التي كانت تعرف فراغا دستوريا ومؤسساتيا ومستوى اقتصاديا ضعيفا، يظهر جليا في الفرق الشاسع الموجود بين ثروة البلاد الهائلة والمسار التنموي الضعيف، كلّها أسباب أدّت إلى حراك جماهيري سلمي انطلق في 17 فيفري 2011، ليتحوّل بعد أيام إلى صراع مسلّح عنيف بين الليبيين وهذا ما سنسلّط عليه الضوء في فصلنا الأوّل من خلال إعطاء لمحة عن الأزمة اللّيبية من خلال ثلاثة مباحث نتحدّث في المبحث الأوّل عن الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى هذا الحراك الشعبي والذي هو في حقيقته عبارة عن تراكم مجموعة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية، يظهر في الجانب السياسي شخصية رئيسها **معمّر القذّافي** المثيرة للجدل، وهشاشة نظامها السياسي وبيئة تغيب فيها مؤسسات الدولة، ليقابلها اقتصاديا عدم التناغم بين ثروات البلاد وخيراتها ومستواها التنموي، ويتصدّرها في الجانب الاجتماعي طبيعة المجتمع اللّيبي المبنية على القبلية والتي لم تتغيّر تركيبتها رغم كل التغيرات الدولية والمجتمعية والتطوّرات التكنولوجيات والإعلامية.

لنتطرق في المبحث الثاني إلى كيفية تحوّل هذا الحراك الشعبي الذي كانت له أسباب مختلفة من تحرك سلمي إلى مواجهة عنيفة باستعمال السلاح، مبيّنين تحوّل الوضع في ليبيا وتأزّمه إذ انتقلت الأطراف التي كانت متفقة على ضرورة القضاء على نظام **معمّر القذّافي** بكل الوسائل إلى أطراف متصارعة ومتنازعة حول من يسيّر مرحلة ما بعد **القذّافي**، نتحدّث أيضا عن الأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية والأمنية التي أصبحت جد صعبة وأفرزت عدة إشكاليات أهمّها الفراغ السّياسي بانهيار منظومة **القذّافي** السياسية، الفوضى بين القبائل والصراع الجهوي، تردي وهشاشة الوضع الأمني بسبب غياب المؤسسة العسكرية، الهجرة غير الشرعية، انهيار الاقتصاد منذ 2012. هذه المؤشّرات كلها تبيّن صعوبة الوضع في ليبيا وخطورته وتأزمه، لنصل في المبحث الأخير إلى نتائج هذه الأزمة وتداعياتها الإقليمية وشكل الخريطة السياسية اللّيبية الناتجة عن الانقسامات والوضع الجديد.

المبحث الأوّل: أسباب الأزمة اللّيبية

أدّت الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى التحاق اللّيبيين بركب الاحتجاجات، لكن قبل الحديث عن هذه الأسباب لابد من القول إن هناك خصائص وسمات تشابهت فيها هذه الأخيرة يمكن إجمالها في النقاط التالية[1]:

- أنها في مجملها كانت ثورات واحتجاجات من أجل الحريّة والكرامة والعدالة الاجتماعية، أكثر منها توفير لقمة العيش، ما شكّل أرضية خصبة لمزيد من المشاركة من جانب فئات الشعب المختلفة في مرحلة ثانية من اندلا ع حركات الثورة والاحتجاج.
- أن مطالب تلك الحركات جميعها قد ركزت على الإصلاحات الداخلية بالأساس، ولم يكن للسياسات الخارجية موقعا يُذكر فيما يتّصل بمطالب تلك الجماعات الاحتجاجية في بادئ الأمر.
- تشابهت جميع تلك الحركات في أنها بدأت سلمية الطّابع، رغم كافة محاولات الأنظمة لتصنيفها ضمن دائرة التمرّد والعنف وجرّها إلى مواجهات تبرّر للنظم تصعيد استخدام آلة القمع في كبح جماح تلك الحركات السلمية والقضاء عليها.
- مثّل الشباب والطبقة الوسطى الوقود الأساسي لاندلا ع حركات التمرّد والثورة، وذلك عكس كثير من التوقعات والصّور الذهنية عن هاتين الفئتين (الشّباب، الطبقة الوسطى)، حيث ساد الاعتقاد بأن الثورات إن قامت ستكون ثورة الغوغاء والجياع، وأن الشباب بانشغاله بتوافه الأمور من أنشطة يومية وإعلام وفراغ ثقافي وعلمي غير قادر على استيعاب الواقع، ناهيك عن تغييره والاعتقاد بأن الطبقة الوسطى لم يعد لها وجود في ظل انشغالها بكيفية الصعود للطبقة الراقية ومخاوفها من السقوط إلى الطبقة الدنيا.
- لعبت التكنولوجيا وثورة الاتصالات دورا أساسيا في عملية التعبئة والتحضير للثورات ومسيرات الاحتجاج التي شهدتها البلدان العربية المختلفة، كما لعبت المساجد ودور العبادة دورا مماثلا كأطر للحشد وملتقيات للتجمع يصعب على الأنظمة المختلفة إغلاقها ومنع الناس من ارتيادها، خاصة مع كسر حاجز خوف كثير من أئمة تلك الدّور من مساجد وكنائس وخروجهم عن التعليمات بالخطابة والعِظة في اتجاه بعينه.
- يُلاحظ أن جميع الثورات والحركات الاحتجاجية في تيارها العام، نظرت للخلاف والصراع على أنه صراع ذو محتوى وطني غير إقصائي على الصّعيد الاجتماعي بالمعنى الواسع ولا انقسامي بالمعنى الإقليمي.

[1] - محمد عاشور مهدي، **قراءة في مسار الصّراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة**، تم تصفح الموقع يوم 2018/01/5، الرابط: http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm

- تشاركت كافة الحالات التي شهدتها دول الشمال الأفريقي في انتشار مخاوف فئات نخبويّة داخلية وقوى خارجية من هيمنة الإسلاميين على المشهد السّياسي في مرحلة التحول وسقوط الأنظمة القديمة، على تفاوت بين تلك الأنظمة من مشاركة الإسلاميين في العمل السياسي بصفة عامة والسلطة بصفة خاصة.
- أن التأخّر والتردّد في إحداث إصلاح سياسي حقيقي من جانب الأنظمة السّياسية بفعل الصّراع بين المؤيّدين والمعارضين لهذه الإصلاحات، قاد من بين أشياء أخرى إلى التمرّد والثورة على النظام ككل لتعاظم الشّعور بعدم جدية الإصلاح.

رغم هذا التشابه، إلا أن الحراك الشعبي اللّيبي له خصوصيته لا من حيث خصوصية النظام بقيادة **معمّر القذّافي** منذ توليه الحكم في سنة 1969، ولا من حيث هياكل هذا النظام ورسم سياسته الخارجية، رغم هذا فإن تحرّك الشارع اللّيبي وانتفاضته له عدة أسباب **أهمها:**

أولا: الأسباب الدّاخلية:

أ- الأسباب التاريخية والسياسية:

لابد من فهم أسباب هذا الحراك الشّعبي انطلاقا من السياق التاريخي الذي يبيّن نوعية وشكل النظام الحاكم في ليبيا وكيف أثر هذا الأخير على سيرورة الحياة السياسية في المجتمع ودفع إلى رفضه والانقلاب عليه.

1- تاريخيا:

- منذ استيلاء **القذّافي** على السلطة بانقلاب عسكري ضدّ الملك **إدريس** عام 1969، وضدّ النظام الملكي، يرى الكثير من المحلّلين أن ليبيا فقدت فرصا عديدة لنهضة شعبها وتقدمّه، ويمكن وصف فترة حكم القذّافي بأنها تمثل عقود التنمية المفقودة في ليبيا[1]، حيث استمر حكم القذافي 42 عاما، قام خلالها بفرض نظام سياسي عرف **بالجماهيرية** والذي أسماه في كتابه الأخضر **"بسلطة الشّعب الذي يحكم نفسه بنفسه"** من خلال مؤسّستين **هما** مؤتمر الشّعب العام واللّجان الشعبية التي تحكمها أساسا القيادات القبلية، واستغل القذّافي الخصومات الداخلية بين القبائل من أجل إحكام قبضته على السّلطة ونهج سياسة **''فرّق تسُد''.**
- وجود تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة، وما يمكن القول إنه حتى وإن كانت الولايات الشرقية وخاصة بنغازي أكثر المدن اللّيبية التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها "القذافي" عام 1969، في سنواتها الأوّلى ضد النظام الملكي، فإن تحوّل تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية أصدرت اضطرابات ومحاولات انقلابية ضدّ نظام "القذافي" منذ السبعينيات من القرن 20، وما بعدها قاد إلى مواجهات عنيفة بين الطّرفين وموجة من هجرة الكفاءات والمهنيين إلى الخارج قدّرها البعض

[1]- حمدي عبد الرحمان، **التحرّر الثاني في ليبيا**، تم تصفّح الموقع يوم 2018/01/5، الرّابط: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

في الثمانينيات بنحو 30 ألف مهاجر، اتجه معظمهم إلى أوروبا وهو ما رسّخ حالة القطيعة بين "القذّافي" ونظامه وتلك المدن، في ظلّ فجوة عدم الثّقة بين الطّرفين محدثا حلقة مفرغة عناصرها: الإقصاء والقمع الذي يقود إلى الاحتجاج والتمرّد، فيقود بدوره لمزيد من القمع والإقصاء وهكذا[1].

2- سياسيا:

- طبيعة نظام الحكم: أسس **معمّر القذّافي** نظاما مُكَرِّسا لحكم الفرد، وممجّدا لشخصه وأفكاره في حين أقصى الآراء الأخرى وهمّش المعارضة، وجعل من القبيلة أساس هيكلة النّظام، معتبرا نفسه القائد الذي لا يُحاسب ولا يُسأل أمام أي جهة انطلاقا من فلسفة الشّرعية الثّورية، أيضا فقد بنا حكما تميّز بالجمع بين ثلاث أنظمة متداخلة: نظام إيديولوجي مثالي، نظام رسمي يترجم المحتوى الفلسفي للكتاب الأخضر، ونظام غير رسمي والذي يعتمد على شبكات سياسية (رجال الخيمة المقرّبين منه)، اجتماعية (القبائل الحليفة له)، عائلته، وشبكات الرّعاية والمحسوبية (التي تستخدم المال لشراء الولاء له)، وهي شبكات بيّنت أن ليبيا تسير وفق سلطتين في آن واحد سلطة الشّعب كواجهة للحكم وسلطة الثورة كحاكم فعلي ومقرّر وحيد للبلاد[2].

- صورية المؤسّسات وسلطة اللّجان الثورية: والتي حالت دون المشاركة الشعبية في شؤون الحكم، حيث عرف العزوف الشعبي عن المشاركة بما يتراوح بين 50 و80 في المائة ممن لهما لحق في المشاركة، إذ أن هذه اللجان استغلت نفوذها من أجل تحقيق المصالح الشخصية، ما أدّى بدوره لظهور طبقة من المستفيدين والمحتكرين للسلطة والثروة، يصعب التغلّب عليها[3].

- فراغ مؤسساتي ودستوري: فالنظام اللّيبي يخلو من المؤسسات المتعارف عليها في علم السّياسة، والتي من خلالها تمارس المهام، فاحتكاره للسّلطة وإخضاع كل القرارات لتوجيهاته التي دوّنها في كتابه الأخضر والذي اعتبره دستورا للّيبيين، أسّس لـ **"لا نظام"** لافتقاده لهيكل المؤسّساتي والمعطى القانوني المجسد في دستور يضبط الحقوق والواجبات في إطار عقد اجتماعي يبني دولة ويؤسّس معالمها[4].

- سياسة القمع: فقد تواترت انتقادات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتّحدة ومنظمة العفو الدولية للممارسات القمعية للنظام اللّيبي، حيث أعربت الأوّلى عن قلقها إزاء العدد الكبير المزعوم لحالات الاختفاء القسري وحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسّفًا وجاء في تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2010م، أنه "ظلّت حريّة التّعبير وحريّة التجمّع وتكوين الجمعيات تخضع لقيود مشدّدة، ولم تظهر السّلطات قدرًا يُذكر من التسامح إزاء المعارضة، وعُوقب بعض منتقدي سجل الحكومة في مجال حقوق

---

[1]- محمد عاشور مهدي، **مرجع سابق.**

[2]- نور الهدى بن بتقة، **إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمّر القذّافي 2012-2016**، أطروحة مقدّمة لاستكمال شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدّولية، دراسات أمنية دولية، (غير منشور)، جامعة لجزائر، السنة 2017/2016، ص 170.

[3]- محمد عاشور مهدي، **مرجع سابق.**

[4]- نور الهدي بن بتقة، **مرجع سابق**، ص171.

الإنسان، واستمر احتجاز معتقلين سابقين في معتقل خليج غوانتانامو، كانت السلطات الأمريكية قد أعادتهم إلى ليبيا، وقُبض على بعض أهالي الضحايا الذين كانوا يسعون لمعرفة الحقيقة ولم يتّضح مصير مئات من حالات الاختفاء القسري وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وظلّ جهاز الأمن الداخلي، الذي كان ضالعاً في هذه الانتهاكات، يمارس عمله وهو بمنأى عن المساءلة والعقاب[1]، وبهذا يعتبر نظام **معمّر القذّافي** نظاما بوليسيا بامتياز.

- فشل الإصلاحات: رغم محاولة سيف الإسلام القذّافي إقناع والده بضرورة تبنّي إصلاحات وتدابير لتقليل الضّغط الخارجي ومعالجة القضايا الدّاخلية التي من شأنها تخفيف الغضب الشّعبي، إلا أنها كانت بمثابة إصلاحات واهية تُهدّئ الأوضاع فقط، لاعتبار أنه اتجه للإصلاح بغية تجديد شرعية النظام والإطالة في عمره، والتأسيس لنظام وراثي، خاصة أن سيف الإسلام يستطيع استيعاب حراك الشباب في الداخل والخارج بما يضمن استمرار النظام دون تهديد، لكن مشروعه لم يكن سوى حبر على ورق باعتبار أنه يحمل إعادة هيكلة المؤسسات السياسية والإدارية والتي تنتج علاقات جديدة، وهذا ما لم يتقبله **معمّر القذّافي**[2].

- غياب دور المجتمع المدني: يعتبر المجتمع المدني في ليبيا مُغيّبا ودوره مفقودا، رغم أنه إحدى البُنى الأساسية للدّولة وأحد ركائز الدّيمقراطية، إذ عمل **معمّر القذّافي** على منع تشكله، بل اعتبر أن التحزّب خيانة، فقد أدرك أن وجود فعاليات المجتمع المدني يساهم في منع استبداد النظام وبطشه، وهذا ما يهدّد استمرار نظامه وسيطرته على الحياة السياسية[3].

كما تعدّ السياسة الخارجية المنتهجة من قبل **"القذّافي"** خلال فترة حكمه دافعا لدى المواطنين اللّيبيين للثورة، إذ أنّ سياسته الخارجية غير المستقرة وغير الواضحة والمبنية مرة على الزعامة الإفريقية ومرة أخرى على الزعامة العربية وتارة على مشاريع حدودية ثنائية وأخرى مشاريع جماعية بما يدفع فيها من أموال طائلة في دعم المنظمات والحركات التمردية في إفريقيا على حساب التنمية الداخلية، كل هذه الأمور جعلت اللّيبيين يتذمّرون من هذا الوضع.

---

[1]- **تقرير منظمة العفو الدولية بشأن ليبيا:** تم تصفح الموقع يوم 2018/01/12 الرابط: **http://www.amnesty.org/ar/region/libya/report-2010**

[2] - أحمد خميس كامل وآخرون، **الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2014، ص252.

[3]- محمد على عز الدين، **(التنمية المعاقة في ليبيا: دراسة تحليلية نقدية لعقود الظلام الأربعة)**، **مجلة صادرة عن وزارة الثقافة والمجتمع المدني**، سنة 2013، طرابلس، ص 149-152.

ب- الأسباب الاقتصادية:

رغم المؤشرات الجيدة التي تميز بها الاقتصاد اللّيبي من خلال التقارير التي صدرت عن مؤسسات دولية ومن بينها صندوق النقد الدولي الذي أشاد في 2007، بالدّور الإيجابي للسلطات الليبية في إنجازاتها في مجال التنوع الاقتصادي، مما أدّى إلى نمو سريع في النشاط النّفطي وغير النّفطي، وكذا انخفاض معدل التضخم إلى حوالي 5.5 بالمائة سنة 2010، ورغم الثراء النّسبي للشعب اللّيبي مقارنة بشعوب عربية أخرى حيث تقدّر أرصدة النظام اللّيبي بما يزيد عن 200 مليار دولار من الفوائض المالية النفطية، علاوة على 50 مليار دولار تدخل الخزينة اللّيبية سنويا، حيث توجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثروة أدّى إلى غضب اللّيبيين وانقلابهم على الوضع القائم أهمها:

- استغلال ثروات البلاد وسوء توزيع العوائد النفطية على الشعب اللّيبي والتي تميزت باللاعدالة في التوزيع حيث اقتصرت على فئة ضيقة تلتف حول القذّافي وعائلته.
- علاوة على ما بدّده "القذافي" وأولاده من ثروة المجتمع اللّيبي على شراء الأسلحة، وتكديس ثرواتهم المالية في الغرب مستفيدين في ذلك من الحصار الذي فُرض على ليبيا لعقود طويلة، استطاع النظام خلالها تبرير إخفاقاته بذلك الحصار، وقد شهدت الفترة ذاتها تنامي شبكات التهريب وغسيل الأموال التي تورّط فيها بعض كبار موظفي الدولة[1]، حيث أن اللّيبيين البسطاء كانوا يتذمّرون من هذه الطبقة التي تتحكّم في زمام الأمور بليبيا، سواء أكانوا من اللجان الثورية أو من الضباط الكبار في كتائب القذافي الأمنية أو من رفاقه، لأنهم احتكروا المناصب العليا والوزارات وامتلكوا المزارع والمصانع ومثلوا البلاد في الخارج، فاشتغلوا في السفارات ومكاتب الدولة الاستثمارية في الخارج وتمتعوا بمختلف المزايا، وهم أيضا ورّثوا هذا كله بعد ذلك لأبنائهم[2].
- الانفتاح على الغرب وتدفّق الاستثمارات والشركات الأجنبية منذ عام 2003م، للمشاركة في مشروعات البنية التحتية الطموحة للنظام، والتي قُدرت تكلفتها ببلايين الدولارات (150 بليون دولار)، لم يحمل الكثير من التغيير في معادلة السلطة والثروة والفساد، بل زاد من تفاقم الوضع وما تزامن مع ذلك الانفتاح من حديث عن مشروعات لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص، حمل معه مخاوف كثيرة للطبقات العمالية والفئات الاجتماعية المتوسطة والدنيا، بفعل تسارع وتيرة الانفتاح وتفشّي الغلاء على الرغم من محاولات النظام ملاحقة الغلاء بزيادة الرواتب والأجور، إلا أن ارتفاع

[1]- محمد عاشور مهدي، **مرجع سابق.**

[2] - سالم أبو ظهير، **بين الثورة الليبية 2011 والثورة الفرنسية 1789**، تم تصفح الموقع يوم 2018/1/12 الرابط http: //www.alquds.co.uk/?p=211700

الأسعار وانتشار الفساد حال دون نجاح تلك الزيادات، أو الوعود بتوزيع عوائد البترول على الشعب، في الحد من آثار السياسات الاقتصادية الرأسمالية السلبية على قطاعات عريضة من المجتمع[1].

- فشل الإصلاحات التي قادها شكري غانم رئيس الوزراء (2003-2006)، بسبب رفض المحافظين من قيادات الحرس واللّجان الثورية لها بسبب تعارضها مع مصالحهم الخاصة، ما أدّى إلى استقالته وتولي نائبه البغدادي المحمودي منصبه وهو ذو الاتجاه المحافظ.
- إضافة إلى الشعور بعدم العدالة في توزيع الثروات، وأن خيرات البلاد يتم نهبها دون أن يحصل اللّيبيون إلا على الفُتات، كذلك فشل مساعي الإصلاح والانفتاح على الخارج، فإن استغلال القذافي لثروة الشعب اللّيبي لتقديم الدعم لبعض الدول الإفريقية الفقيرة من أجل ضمان دعمها له في مشاريعه الإفريقية، بالإضافة إلى دعم بعض الجماعات المسلحة في إفريقيا، كلها عوامل كانت سببا في غليان الشّارع اللّيبي.

جـ-الأسباب الاجتماعية:

رغم تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة عن أن ليبيا تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدما في مسار التنمية البشرية، فبعد أن كانت تحتل المرتبة رقم 64 على المستوى العالمي في التنمية البشرية، انتقلت سنة 2000 إلى المركز 52 في تقرير 2011، مع احتفاظها عبر السنوات الثلاث الأخيرة بالمرتبة الأوّلى على المستوى الإفريقي في هذا المجال، وعلى الصّعيد التعليمي بلغت نسبة من يعرف القراءة والكتابة (15 سنة فأكثر) نحو 88,3 بالمائة، كما ارتفعت نسبة استيعاب الطلاب اللّيبيين في المراحل التعليمية المختلفة، وكذلك وجود 150 جامعة منتشرة في أنحاء البلاد[2]، ورغم كل هذه المؤشرات إلا أن الكثيرين من داخل ليبيا وخارجها يرون أنه وفقا للإمكانيات المادية التي تملكها كان من الممكن أن يعيش مواطنوها في مستوى أحسن، ومن أهم صور الحياة الاجتماعية في ليبيا قبل الثورة نجد:

- البناء الطّبقي الذي كرّسه **معمّر القذّافي**، إذ نجد ثلاث طبقات: أولها الطبقة المتسلطة وهي الطبقة الحاكمة والمقربة منه، والتي تتميّز بالتفوق على باقي الطبقات من حيث الثروة والسلطة وهي غير خاضعة للقانون. ثانيها: طبقة التجار والمستقلين عن النظام وهي الطبقة التي حاربتها الطبقة الحاكمة وصادرت أموالها في الثمانينات ليتم في التسعينات إعطاءها بعض الحقوق بعد إخضاعها للمراقبة من قبل أعوان النظام، أما الثالثة فهي الطبقة العامة، فهي لا تملك لا سلطة ولا ثروة ومن هنا فالطبقية كانت سببا في تهميش غالبية الشعب ومصادرة حقوقه[3].

---

[1]- د محمد عاشور مهدي، **مرجع سابق.**

[2]- نور أوعلي، **الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي**، تمّ تصفح الموقع يوم 2018/0/12، الرابط: http: //www.startimes.com/f.aspx?t=33733818

[3]- نور الهدى بن بتقة، **مرجع سابق**، ص 171-172.

- غياب الأمن الصحي، حيث يتوجه أغلب اللّيبيين إلى تونس من أجل التّداوي.
- ضعف الخدمات التعليمية، دفع بالكثير من الشّباب الجامعي نحو التوجه إلى أوروبا من أجل الدراسة.
- تنامي ظاهرة الجريمة بسبب تدفّق المهاجرين الأفارقة على ليبيا والاتفاق اللّيبي الإيطالي الضمني لمنع تدفّق هؤلاء المهاجرين على إيطاليا وإبقائهم في ليبيا، ما أدّى إلى تفاقم ظاهرة الفقر وتدنّي المستوى المعيشي.
- النظام القبلي والولاءات العشائرية المشكلة للنّسيج الاجتماعي اللّيبي وازدياد التناحر بين هذه الأخيرة بدعم من القذافي من أجل إحكام قبضته على النظام.
- التغير الديموغرافي وازدياد شريحة الشباب العمرية، وانفتاحهم على العالم الخارجي، فالشباب اللّيبي الذي يشكل حوالي 52% من مجموع السكان (تحت سن 25 عاما)، لم يكن مستعدا أن يقبل التناقضات بين الشعارات والسياسات التي تربى عليها ونشأ في إطارها والتي تؤكّد على قيم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وملكية الشّعب وبين واقع يناقض ذلك تماما في ظل سياسات الانفتاح والخصخصة، التي هدّدت قطاعات كبيرة من هؤلاء الشّباب، بل وهدّدت مصالح بعض أنصار النّظام، الأمر الذي زرع شعورا بعدم الرّضا اتجاه تلك السّياسات[1].

ثانيا: الأسباب الخارجية.

لم تكن الأسباب الداخلية وحدها عاملا في الحراك الشعبي اللّيبي وخروج الجماهير من أجل المطالبة برحيل **معمّر القذّافي**، بل هناك عوامل خارجية كان لها الدّور في الدّفع نحو هذا الحراك أبرزها:

- الثورات العربية المجاورة التي أدّت إلى سقوط نظامي تونس ومصر وأثرهما في تحفيز الشباب اللّيبي للانتفاضة والمطالبة بإحداث تغيرات وإصلاحات جذرية أو الإطاحة بالنّظام في حالة رفضه.
- تصاعد دور القوى الخارجية والإقليمية في المنطقة العربية، إذ تعرف المنطقة منذ القدم تدخلات مستمرة من خلال الاحتلال المباشر أو دعم الحركات الانفصالية أو الضّغط على الحكومات تحت مبرّر حقوق الإنسان ونشر الدّيمقراطية، والتي ازدادت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تحت غطاء مكافحة الإرهاب ومواجهة التّحديات العابرة للحدود[2].
- تخلّي الغرب عن دعم نظام **معمّر القذّافي**، لأنه لم يعد يخدم مصالحهم، بالإضافة إلى العداء المستمر الذي أنتج أزمات وتوتّرات انتهت بعقوبات دولية على ليبيا أثّرت في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطن اللّيبي. ويعتبر الرئيس الفرنسي السابق **نيكولا ساركوزي** من أبرز القيادات الغربية التي دفعت

[1]- محمد عاشور مهدي، **مرجع سابق.**

[2]- دينا شحاته ومريم وحيد، **(محرّكات التغيير في العالم العربي)**، **السياسة الدولية**، عدد 148، المجلد 46، ص14، مؤسسة الأهرام، القاهرة: أفريل 2011.

الى التدخل في ليبيا دون التشاور مع النخب السياسية الفرنسية، وهذا من اجل القضاء على **معمر القذافي** وإخفاء قضية التمويل الذي تحصل عليه لإدارة حملته الانتخابية في 2007.

- الإعلام وثورة الاتصالات والمعلومات التي كانت عنصرا مهما في نقل ما يحدث داخل الدّول المجاورة وسلمية المطالب والاحتجاجات وتفوّق الشّارع ومطالبه على الأنظمة من خلال استعمال كافة الوسائل الإعلامية، وعلى رأسها مواقع التّواصل الاجتماعي التي ساعدت في رفع الوعي السّياسي العام وتحرك الشعوب.
- من خلال تقديمنا لأسباب الحراك الشعبي في ليبيا والتي تنوّعت بين الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا التأثيرات الخارجية اعتبرت في مجملها عوامل دفعت المحتجين إلى المطالبة برحيل **معمّر القذّافي** ونظامه والعمل بكل الوسائل والطرق لتحقيق ذلك، ونظرا لمقاومة **معمّر القذّافي** لهذه الاحتجاجات التي كانت سلمية في بدايتها تحوّلت هذه الاحتجاجات إلى أعمال عنف استعمل فيها السلاح بين الطرفين، ما أدّى إلى تطوّر الوضع وتأزّمه.

المبحث الثاني: تطوّرات الأزمة ونتائجها

كان الهدف الأساسي من الحراك الشعبي الذي ظهر في مجموعة من الدول العربية هو إسقاط الأنظمة الاستبدادية التي حكمت تلك الدول طويلا، لتدخل هذه الأخيرة مرحلة جديدة عرفت بالمرحلة الانتقالية لتتحول نحو نظم جديدة أكثر ديمقراطية تمارس فيها حريّة التّعبير واحترام الرأي الآخر، نظم أكثر عدالة ومساواة. لكن ما حدث هو أن المخاوف النظرية، التي تشير -من واقع خبرات سابقة- إلى أن الانتقال إلى نظم ديمقراطية حقيقية ليس سهلا، وأن شبح عودة الاستبداد أو انتشار الفوضى، تمثل احتمالات قائمة قد تصاعدت مع الوقت وأفرزت أسئلة مقلقة بشأن المستقبل. لكن يبدو أن المسيرة تتعثّر بدرجات تتفاوت من دولة إلى أخرى، فقد تحوّلت المراحل الانتقالية في عدّة حالات إلى ما يشبه "مصيدة"، يبدو الخروج منها بدون آلام إضافية وفي وقت ملائم في اتجاه الانتقال من الثورة إلى "الدولة" التي تشهد بناء نظم سياسية ديمقراطية"مدنية" متعذرا إلى حد كبير في ظل تداخل غير منضبط بين مستويات مختلفة من الصراعات بين عناصر الأنظمة القديمة والجديدة وعناصر الثوار المدنية والدينية، وارتباك أداء السلطات الانتقالية مدنية أو عسكرية، في ظل مصاعب سياسية واقتصادية وأمنية تضغط على الجميع وتؤثر في هياكل الدول[1].

ومنه، فإنّ الوضع اللّيبي لا يخرج عن هذا الإطار، فبعد الإطاحة بنظام **معمّر القذّافي** الذي انطلق من حراك شعبي سلمي ليتحوّل إلى صراع مسلح بين النظام والجماهير الغاضبة نتج عنه أوضاع داخلية سياسية

[1]- أبو بكر الدسوقي، (**المصيدة الانتقالية: لماذا تتعثر الدول في فترات ما بعد الثورات العربية؟**)، **المجلة السياسة الدولية**، العدد: 188، أفريل 2017، تمّ تصفح الموقع يوم 2018/2/3، الرابط http: //www.siyassa.org.eg/News/2347.aspx

واقتصادية وأمنية جد صعبة أدّت إلى ظهور عدة إشكاليات أهمها الفراغ السياسي بانهيار منظومة القذافي السياسية الفوضى بين القبائل والصراع الجهوي، تردّي وهشاشة الوضع الأمني بسبب غياب المؤسسة العسكرية، الهجرة غير الشرعية، انهيار الاقتصاد منذ 2012، هذه المؤشرات كلها تبين صعوبة وخطورة الوضع في ليبيا انطلاقا من صعوبة بناء دولة متكاملة موحّدة مع تدخل دولي وإقليمي من خلال توظيف قوى داخلية.

ومن النتائج التي تبرز لمتتبع الوضع اللّيبي بعد سقوط نظام معمّر القذّافي ما يلي:

في المجال السياسي:

أدى الفراغ السياسي الكبير إلى انهيار منظومة القذافي السياسية السابق ذكرها في المبحث الأوّل، وهذا ما دفع المعارضين في بداية الأحداث إلى البحث عن إقامة نظام جديد ذي شرعية حيث كانت أوّل خطوة:

- **تأسيس مجلس وطني انتقالي في 28 مارس 2011**، خلال تأزم الأوضاع بين المتظاهرين ومليشيات القذّافي، والذي ضمّ ممثلين عن المناطق اللّيبية، القادة العسكريين ورجال السياسة المستقلين من حكومة **معمّر القذّافي** وكذا المعارضين المنفيّين بالخارج، وكان الهدف منه تمثيل الشّعب اللّيبي داخليا وخارجيا وكسب التأييد الدولي، حيث وضع دستورا مؤقتا استند على مجموعة المبادئ والقيم الأخلاقية ذات الطّابع العام، وهي بمثابة تجسيد لآمال وتطلّعات الشّعب اللّيبي من خلال السّعي نحو تشكيل "مجتمع المواطنة والعدالة والمساواة والازدهار والتقدم والرخاء الذي لا مكان فيه للظلم والاستبداد والطغيان وحكم الفرد"[1]. ووفقا للمادة 30 التي تطرّقت بالتفاصيل لكيفية سير المرحلة الانتقالية، حيث يقوم هذا المجلس بتسيير شؤون البلاد من خلال تشكيل حكومة انتقالية خلال مدة أقصاها ثلاثون يومًا، وخلال مدة لا تتجاوز تسعون يومًا وانتخاب المؤتمر الوطني العام خلال مائتين وأربعين يومًا من إعلان التحرير كما ذكر في الدستور المؤقت.

- **انتخاب المؤتمر الوطني العام في 7 جويلية 2012**، الذي في حقيقة الأمر عبر عن تكوين مجلس مجزّأ لغياب قوة سياسية مسيطرة في خضم صراع حول **من يحكم ليبيا بعد معمّر القذّافي؟** ودار جدل حول إنهاء ولاية المؤتمر الوطني العام من عدمه، في إطار رغبة البعض في تمديده ورفض آخرين لذلك، وأمام ضغوطات حزب تحالف القوى الوطنية على كتل المؤتمر الوطني شكّلت لجنة في فيفري بوضع ملامح المرحلة الانتقالية، حيث تمّ الاتفاق على انتخاب مجلس نوّاب كبديل للمؤتمر، وتأجيل القضايا المتعلقة بالتحضير للانتخابات الرئاسية المبكّرة لحين إنجاز دستور، نظرا للخلافات بين التيار الإسلامي واللّيبرالي حول الانتخابات الرئاسية، حيث يرفض الإسلاميون والوطنيون النّظام الرئاسي في هذه المرحلة بسبب غياب التوافق السياسي حوله ونظرا لطبيعة البلاد

[1]- أحمد خميس كامل وآخرون، **المرجع السابق**، ص 148.

المنقسمة إلى قبائل ومناطق وجهات، في حين يرى اللّيبراليون أن الوقت مناسب لإجراء انتخابات رئاسية ليكون مرشّحهم **محمد جبريل** بعد إزالة قانون العزل[1].

- انتخابات البرلمان اللّيبي في 25 جوان 2014: تمت الانتخابات في آجالها المحددة، إلا أن الإشكال الذي وقع في انعقاد أول جلسة له خارج عاصمة البلاد في مدينة طبرق، وهو ما اعتبره بعض الأعضاء الرافضين لحضور هذه الجلسة مخالفا للدستور، ضف إلى ذلك ما يمثله اختيار المكان من دلالة سياسية إذ أنّ مدينة طبرق كانت القاعدة الجوية للطائرات التي قصفت مجلس شورى بنغازي، وكذا أن هذه المدينة من أهم المدن المؤيّدة لعملية الكرامة التي قادها اللّواء **خليفة حفتر.**

رغم هذا فإن برلمان طبرق هو الجهة التشريعية المعترف بها دوليا، في المقابل، رفض أعضاء المؤتمر الوطني المنتهية ولايته حلّه، وبهذا أصبح في ليبيا عدة مؤسّسات كل واحدة تدّعي شرعيتها وأهليتها لقيادة المرحلة الانتقالية، ما زاد الوضع صعوبة وتعقيدا.

وعلى هذا الأساس عرفت ليبيا مجموعة من الأزمات أهمّها:

1- **أزمة شرعية ودستورية:** حيث عرفت ليبيا صراعا بين ثلاث حكومات تبحث كل واحدة عن الشّرعية والدعم هي حكومة الوفاق الوطني التي تحظى بدعم دولي، وحكومة الإنقاذ، وحكومة برلمان طبرق وهي كالآتي[2]:

حكومة الوفاق الوطني: معترف بها دوليا، يقودها **فائز السراج** الذي ينتمي إلى **حزب التحالف القومي الوطني** وتراهن عليها الأمم المتحدة ودول كبرى من أجل مواجهة "الإرهاب" وبسط السيطرة على ليبيا. تشكلت حكومة الوفاق الوطني في فيفري 2016، بموجب اتفاق الصخيرات وهو اتفاق سلام وقّعه برلمانيون ليبيون يوم 17 ديسمبر 2015، برعاية الأمم المتحدة بمدينة الصخيرات المغربية، واختار تشكيلتها المجلس الرئاسي اللّيبي، وهو مجلس منبثق عن الاتفاق ذاته ويضم تسعة أعضاء يمثلون مناطق ليبية مختلفة ونالت حكومة الوفاق يوم 23 فيفري 2016 الثقة بالأغلبية، بعد أن أعلن 100 نائب من مجلس النواب المنعقد بطبرق موافقتهم على التشكيلة الوزارية المقترحة من المجلس الرئاسي وبرنامج عملها بدأت القوات الموالية لحكومة الوفاق مدعومة بغارات جوية أمريكية يوم 12 ماي 2016 حملة عسكرية على تنظيم الدولة الإسلامية بمدينة سرت والتي سيطر عليها التنظيم عام 2015.

حكومة الإنقاذ: انبثقت عن المؤتمر الوطني العام اللّيبي في أوت 2014، في طرابلس، ويترأسها **خليفة الغويل**، ولم تحظَ منذ ولادتها باعتراف دولي، سيطرت حكومة الإنقاذ على أجزاء واسعة من غرب وجنوب

[1]- نور الهدى بن بثقة، **المرجع السابق**، ص 232.

[2]- موسوعة الجزيرة، **ليبيا ثلاث حكومات تتصارع على الشرعية**، قسم وثائق وأحداث، تمّ تصفح الموقع يوم 6 فيفري 2018 الرابط، http: //www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/10/26

ليبيا نهاية 2014 وبداية 2016، ولم تنفِ دعمها لـ "مجلس شورى ثوار بنغازي" (تحالف كتائب للثوار الذين أطاحوا **بالقذافي** وشكّلوا دروعا منضوية تحت لواء الجيش اللّيبي) في حربهم ضد قائد "عملية الكرامة" **خليفة حفتر**، وأعلنت حكومة الإنقاذ يوم 5 أفريل 2016 مغادرة السلطة وفسح المجال لحكومة "الوفاق الوطني" برئاسة **السراج** لتسلّم الحكم بعد أقل من أسبوع من دخولها البلاد.

غير أن أعضاء من المؤتمر الوطني العام ومن حكومة الإنقاذ سيطروا يوم 14 أكتوبر 2016 على مقر المجلس الأعلى للدّولة في العاصمة طرابلس بالتعاون مع جهاز الأمن الرئاسي المكلّف بحماية المجمع الرئاسي وعادت حكومة الإنقاذ إلى الواجهة السّياسية، حيث دعا **الغويل** في بيان ألقاه من داخل مقر قصور الضّيافة الرئاسية بطرابلس لإيقاف عمل حكومة الوفاق الوطني واعتبر البيان أن "كل من تمّ تكليفهم من قبل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق موقوفون عن ممارسة أيّ نشاطات أو مهام، وأنهم سيُحالون للقضاء وذلك لانتحالهم صفات غير مخوّلين بها". كما دعت حكومة الإنقاذ - في خضم هذه التطوّرات- إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حكومة **عبد الله الثني** بطبرق، في إطار حوار ليبيدون وساطة أجنبية.

حكومة طبرق: انبثقت الحكومة المؤقتة عن برلمان طبرق في سبتمبر 2014، وتوجد بمدينة البيضاء شرقي ليبيا، ويترأسها **عبد الله الثني** وقد اختار الثني -منذ اندلاع صراع مسلح بين عدد من الأطراف اللّيبية- جهة **حفتر** وبرلمان طبرق الذي كلّفه بتشكيل حكومة موازية لحكومة طرابلس (الإنقاذ) وسارع بعدها لزيارة العاصمة المصرية القاهرة والتقى الرئيس **عبد الفتاح السّيسي**، في مسعى للتنسيق الأمني والعسكري بحجّة حفظ الاستقرار في البلدين الجارين وحظيت حكومة طبرق بدعم **حفتر** الذي أعلن أواسط ماي 2014 عن بدء عملية "الكرامة" من بنغازي شرق البلاد لتخليص ليبيا من "الإرهابيين والتكفيريين" وفي مطلع جوان من نفس العام رحب بتدخل عسكري مصري في ليبيا.

لقيت حكومة **الثني** دعما من 21 حكومة ومنظمة في مؤتمر عقد بمدريد -في سبتمبر2014 حول ليبيا- دعا المشاركون فيه للتّعاون معها وعدم الاعتراف بأيّ حكومة موازية، في إشارة لحكومة الإنقاذ التي كان يترأسّها وقتها **عمر الحاسي** بطرابلس التي تدعمها قوات فجر ليبيا وفي نوفمبر 2014، نزعت المحكمة العليا في ليبيا الشرعية عن مجلس النواب المنعقد بطبرق شرقي البلاد وما انبثق عنه من قرارات ومؤسّسات ومنها حكومة **الثني**.

ورغم أن حكومة **الثني** دعمت حكومة الوفاق التي تشكّلت بموجب اتفاق الصخيرات، ومنحتها الثقة بالأغلبية بعد تصويت 100 نائب من مجلس النواب المنعقد بطبرق، فإن حكومة **الثني** اتفقت مع حكومة الإنقاذ في أكتوبر 2016 على تشكيل حكومة وحدة وطنية.

يُذكر أن الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على ثلاثة مسؤولين ليبيين لعرقلتهم عمل حكومة الوفاق، استهدفت رئيس البرلمان بطبرق **عقيلة صالح**، ورئيس المؤتمر الوطني اللّيبي العام **نوري أبو سهمين**، ورئيس حكومة الإنقاذ **الغويل**، وتقضي العقوبات بحظر السّفر وتجميد الأصول في دول الاتحاد الأوروبي.

كما غاب الإجماع حول دستور واحد ينظم الشؤون العامة للبلاد ويحدّد طبيعة وشكل النظام السياسي المراد اتباعه، حيث طرحت إشكالات مهمة بعد اتفاق الصخيرات حول كيفية إدخال نصوص الاتفاق حيز التنفيذ ومن المخول بتعديل الإعلان الدستوري؟ كل هذا أدّى بالبلاد إلى أزمة دستورية حقيقية مع وجود ازدواجية في المؤسسات وتحالفات مدعومة دوليا وإقليميا مع وجدود تقاطع في المصالح (المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني المنبثق عن اتفاق الصخيرات/تحالف مسؤولي المؤتمر العام مع دار الإفتاء ولواء الصّمود الرافضين لاتفاق الصخيرات باعتبار حكومة الوفاق هي حكومة وصاية /تحالف **حفتر- عقيلة صالح - عبد الله الثني** وذرعهم العسكري عملية الكرامة[1]).

2- **أزمة التغلغل:** وهي أزمة تتضمن ضعف الحكومة المركزية على بسط سلطتها ونفوذها على جميع التراب، سواء من الناحية القانونية أو الأمنية نتيجة ضعف الأجهزة الأمنية وتنامي نفوذ الميلشيات المسلحة التي نشأت في بداية الانتفاضة، والتي لم يتم ضبط عملها وصلاحياتها وهذا ما تعبّر عنه أزمة برقة[2].

3- **أزمة مجلس برقة:** حيث تأسس مجلس برقة الانتقالي في 6 مارس 2012، في مدين بنغازي للمطالبة بالنظام الفدرالي، وهذا ما يمنح إقليم برقة صلاحيات واسعة في الدّولة اللّيبية الجديدة، وتعيين حكومة لتسيير شؤون الإقليم، ما دفع بمجموعة مسلّحة ومؤيّدة لهذا المجلس بقيادة **إبراهيم الجضران** بالاستيلاء على ثلاثة موانئ لتصدير النّفط كطريقة لزيادة حصّة الإقليم من عوائد النّفط، وهي الموانئ التي تمثل نصف إنتاج ليبيا من النفط[3].

4- **أزمة المحاولات الانقلابية:** الانقلاب الأوّل الذي سُمي بالانقلاب التلفزيوني بإعلان اللواء **حفتر** من خلال شبكة الإنترنيت ووكالات الأنباء عن تجميد عمل المؤتمر الوطني العام والحكومة والإعلان الدستوري. الانقلاب الثاني، وهو مطالبة كتائب لواء القعقاع ولواء الصاعقة بحل المؤتمر في 18 فيفري 2014 من خلال إنذاره بحل نفسه وإخلاء مقره خلال خمس ساعات، والذي باء بالفشل أيضا نظرا لرفض المؤتمر إدخال ليبيا في فراغ دستوري باعتباره المؤسسة الوحيدة المنتخبة[4].

---

[1]- محمود عبد الواحد، **(وضع القوى السياسية والعسكرية في ليبيا ومستقبل الصّراع)**، **مركز الجزيرة للدراسات**، قطر، 4 أوت 2016، ص2-4.

[2]- إيمان موسى النّمس، **ما هي أزمات المرحلة الانتقالية؟**، تمّ تصفح الموقع يوم 2018/02/7، 26449الرابط :http //www.shbabmisr.com/t

[3] - نور الهدي بن بثقة، **المرجع السابق**، ص 234.

[4] -زهير حامدي، **(ثلاث سنوات على الثورة اللّيبية: التحديات والمآلات)**، **مجلة سياسيات عربية**، العدد 7، مارس 2014، ص 91.

وتعتبر هذه المحاولات الانقلابية ردود أفعال على قانون العزل السياسي والإداري، فهي تهدف إلى إلغاء هذا القانون بما يضمن بقاء هذه القوى والشخصيات في المعادلة السياسية المستقبلية للبلاد وهي أيضا تندرج في إطار سعي بعض القوى لاستغلال الاحتجاجات الشعبية نتيجة تردّي الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية في البلاد لتعزيز نفوذها، ببناء تحالفات داخلية وحتى خارجية في إطار القوى المضادة للثورة، وهذا رغم أنها لا تملك مشروعا سياسيا لتحديث وتنمية البلاد[1].

5- **أزمة الهوية أو التوظيف السياسي للقبيلة:** تعتبر القبيلة معطى حيويا وعنصرا أساسيا في تركيبة المجتمع اللّيبي، إذ أنها تلعب دورا مهما في إحداث التوازنات السياسية والاقتصادية في البلاد، كما أنها تمثل عاملا سلبيا في التاريخ اللّيبي باعتبار أن طغيان الفكر القبلي وسيطرة الانتماءات القبلية في تحديد الخريطة السياسية، عطّل مشروع بناء الدولة بالمفهوم المعاصر في فترة **معمّر القذّافي** باعتبار أنه اتخذ منها وسيلة لتعزيز نظامه واستمرار حكمه من خلال شراء ولاء القبائل مقابل منحها امتيازات[2].

أرادت القبيلة في هذه الفترة أن تكون جزءا من التغيير المنشود منذ البداية وخاصة مع تشكيل المجلس الوطني الانتقالي الذي استخدم القبيلة للتعبير عن أهداف الثورة وتجسيد تطلّعاتها، حيث أنه نظم مؤتمر للقبائل في بنغازي يجمع ممثلي جميع القبائل ليتعهّدوا بالولاء للثورة كخطوة مضادة لقيام القذّافي بعقد مؤتمر يضمّ القبائل الشّرقية منها في بداية 2011. فقد أعلن المجلس الانتقالي في بداية شهر ماي 2011، عن تلقيه دعما من خلال بيان ستين (60) قبيلة رغم التهميش النسبي للمعطى القبلي من قبل قادة الثور في البداية بأن طابع الثورة يطرح نظاما ديمقراطيا، وبالتالي ستمنح فيه الأوّلوية للمؤسسات المدنية على القبلية في محاولة لتشكيل هوية المجتمع الجديد. ولكن طبيعة الانتماءات القبلية لأعضاء المجلس الانتقالي وقيادات الثورة توضّح أن المعطى القبلي ما يزال طاغيا على الحياة السياسية اللّيبية حتى في المرحلة الانتقالية، رغم الخطابات بضرورة تهميش دورها وإعطاء الأوّلوية للمؤسسات المدنية على القبلية.

وهذا التوظيف من قبل **معمّر القذّافي** أو المجلس الانتقالي ينمو على أهمية القبيلة كجزء أساسي في معادلة بناء الدولة المعاصرة في البلاد، نظرا للطابع القبلي للمجتمع اللّيبي الذي لا يمكن الاستغناء عنه بسهولة[3].

رغم هذا عرف المجتمع اللّيبي بعد 17 فيفري 2011، سلسلة من الفوضى بين القبائل وحدوث مواجهات بينها خاصّة بين قابليتي "الورفلة "و"القذاذفة"، حيث نتج عنها قتلى وجرحى، كما وجدت بعض الأقليات فرصة للمطالبة بحقوقها وأبرزها الأقلية الأمازيغية التي عقدت عدة فعاليات من أجل الحصول على

[1] - إيمان موسى النمس، **المرجع السابق.**

[2] - بن بثقة هدى، **المرجع السابق**، ص209.

[3] - بن بثقة هدى، **المرجع السابق**، ص211-212.

دور في الحياة السياسية وإدراج اللغة الأمازيغية كلغة رسمية ثانية بعد أن كانت تعاني من التهميش في فترة القذافي[1].

إلا أن العشائر والقبائل في ليبيا استطاعت في غياب مؤسسات الدولة، استمالة ولاءات المواطنة التائهة، فهي الكيان الذي يحصل من خلاله على صفقة مربحة قابلة للتنفيذ والحماية (تكاليف عقد الصفقة) غير أن هذه العشائر والقبائل لا تملك اقتصاد دولة ولا بنية اقتصادية مشرعنة، بل تعتمد على نشاطات يدخل جزء منها ضمن "المنطقة الرمادية" (بين المشروع وغير المشروع)، بل وحتى في الدوائر الإجرامية كتهريب السلع والاتجار غير الشرعي بمواد لا تخضع للضريبة، كل ذلك للحفاظ على ولاء المنضوين تحتها وصيانة بقائها، بل وأحيانا بهدف تعزيز مستوى تسليحها في مواجهة التهديدات المتأتية من المجموعات الأخرى. ولدى انخراطها في مثل هذه النشاطات ينزلق بعضها بعيدا للاتجار بالمواد الأكثر ربحية كالأسلحة والمخدرات لتجد نفسها في النهاية متورطة في علاقات وشراكات حتمية مع جماعات إجرامية دولية و/أو شبكات إرهابية تشتغل في خطوط الإمداد والتموين ذاته. لا يتسبب ذلك في تقاطع المصالح مع هذه الشبكات أو تضاربها وحسب، بل وفي إيجاد بيئة من العنف المتساند الذي يتطلب مرافقة دولية طويلة المدى لضبطه[2].

6- **أزمة الأحزاب والمجتمع المدني:** رغم فتح المجال أمام التعددية الحزبية وإصدار قانون ينظم الحياة الحزبية ونشاطاتها في 2012، والذي يدعوا إلى تشكيل أحزاب سياسية بعيدا على الجهوية أو القبلية والعرقية، إلا أنه بسبب غياب ثقافة تجاوز الانتماءات العشائرية والقبلية في المجتمع اللّيبي لم تستطع هذه الأحزاب الابتعاد عن هذا التوجه ولم تستطع حتى إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي، بسبب ضعفها وغياب برامج واضحة تستطيع لعب الدّور الإيجابي في الحياة السياسية الجديدة للمجتمع اللّيبي، كما أن غياب دور المجتمع المدني في الحياة العامة للمجتمع اللّيبي ولمدة طويلة جعل من ظهوره في مرحلة ما بعد الحراك الشعبي يتحرّك بخطى ثقيلة في بيئة عرفت فوضي وعدم استقرار وغياب قانون ودستور يوضّح مهام وصلاحيات الأفراد ويبيّن الحريات والحقوق والواجبات لكل فرد داخل المجتمع اللّيبي.

ومنه، يمكن القول إن النتائج السياسية يمكن اختصارها في الفوضى وعدم الاستقرار نتيجة الفراغ السياسي والمؤسساتي الذي أحدثته سقوط نظام **معمّر القذّافي**، وتعدد الأزمات في المرحلة الانتقالية نتيجة الدّور المحوري للمعطى القبلي والجهوي كقوة سياسية جديدة في الساحة اللّيبية، دون إغفال التدخّل الأجنبي الذي زاد تعقيد العملية السياسية في البلاد[3].

---

[1]- شريفة كلاع، (**التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا**)، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الوادي، العدد5، فيفري2014، ص75-76

[2] - عادل زقام، سفيان منصوري، (**الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية**)، **مجلة سياسات عربية**، العدد 25، ص ص 49-50.

[3] - زهير حامدي، **المرجع السابق**، ص 90.

في المجال الأمني:

من بين نتائج الحراك الشعبي في ليبيا غياب المؤسسة العسكرية التي لم تكن موجودة أصلا كما سبق وأن ذكرنا في مرحلة الجماهيرية، فكانت هناك كتائب أمنية تابعة للجان الثورية وهي مسلحة بترسانة تفوق إمكانيات القوات المسلحة النظامية التي حرص **معمّر القذّافي** على عدم تشكيلها حماية لاستمرار حكمه، الأمر الذي لم تكن عليه الدول المجاورة التي عرفت حراكا مماثلا. فرغم سقوط أنظمتها إلا أن مؤسساتها الأمنية والعسكرية بقت قائمة، ما أدى إلى فوضى أمنية بعد انتفاضة 17 فيفري 2011 في ليبيا. حيث تمّ نهب مخازن السلاح، وانتشرت المليشيات التي لقبت نفسها بالثوار في عدة مناطق، ولا يوجد معلومة دقيقة حول عددها، إلا أنه من المرجح أن تصل 1600 ميليشيا، والتي تختلف ديناميكيتها المحلية باختلاف المناطق التي توجد فيها، وذلك على مستوى الخلفية العسكرية والتدريب، كما يلاحظ أن أغلبهم من المدنيين ذوي الانتماء القبلي[1]. دخلت هذه المليشيات في اشتباكات فيما بينها بداية في البحث عن السيطرة على العاصمة ثم أدمجت في العملية السياسية، حيث أصبح لها ممثلين داخل المؤتمر العام من أجل احتوائها. عرف الصراع بين الميليشيات والمجموعات المسلحة أوجه بعد عملية الكرامة التي أطلقها اللواء **خليفة حفتر** من أجل القضاء على المتمرّدين والإرهابيين حسب تصريحاته.

وهناك عدّة تصنيفات للمليشيات والمجموعات المسلحة في ظل تجاذب واستقطاب متواصل إما لضمان مساندة حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السرج أو لدعم الجيش الوطني بقيادة **خليفة حفتر** ومن أهم التصنيفات نجد[2]:

أ- يصطف مع حكومة طرابلس «الإسلامية» الكيانات المسلحة الآتية:

- **قوّات فجر ليبيا:** هي مجموعة من الميليشيات التي توحّدت، وتحركت بعد ظهور حفتر، حيث بدأت هجومها في 13 جويلية 2014، أي بعد شهرين من بدء عمليات حفتر ضد كتائب الثوار في بنغازي وطرابلس ويطغى على أغلب تلك الميليشيات توجه إسلامي وتضمّ قوات فجر ليبيا، الجماعات المسلحة الآتية:

- **كتائب ثوار مصراتة:** وهي من أكثر الكتائب من حيث العدد والكفاءة القتالية والتجهيزات العسكرية، شكّلت بالأساس ما يُعرف بقوة «درع ليبيا الوسطى»، إلى جانب كتائب أخرى مثل: «كتيبة الحلبوص»،

[1]- Ministry of Foreign Affairs and Ministry of Sucurity and Justice ;Libya: Militias ;Tribesand Islamists ;(Sweden: Land Info ;19 December 2014) ;p7.

[2] -محمد محمود السيد، **كيف نفهم ما يحدث في ليبيا؟ قصة التنظيمات المسلحة في ليبيا**، تمّ تصفح الموقع يوم 10 فيفري2018. http: //www.masralarabia.com

و«كتيبة المرسي». ويتمركز معظمها في معسكرات تابعة للنظام السابق، كما تتمركز باقي الكتائب في ضواحي المدينة.

- **غرفة عمليات ثوار ليبيا:** وهي ميليشيا مسلحة ذات توجهات إسلامية، تأسست في جويلية 2013، بقرار من رئيس المؤتمر الوطني اللّيبي «البرلمان المؤقت»، **نوري بوسمهين**، وتشكلت من مجموعة ميليشيات صغيرة شاركت في معركة «تحرير طرابلس» ضد القوات الموالية للقذافي. ويصف مراقبون أغلب منتسبيها بأنهم «ثوار مسلحين غير منضبطين عسكريًا أو أمنيًا». وقد قامت بخطف رئيس الوزراء اللّيبي السابق **علي زيدان**، وكادت أن تقتله لولا تدخل الوسطاء. ويقدّر المراقبون أعداد عناصرها بالآلاف من مسلحي المنطقة الغربية والوسطى من ليبيا.

درع الغربية: وهي جماعات مسلحة متمركزة أساسا في غريان وصبراتة والزاوية.

الحرس الوطني: وهي ميليشيا بقيادة وكيل وزارة الدفاع السابق، وعضو الجماعة المقاتلة «خالد الشريف».

مجلس شورى ثوار بني غازي: وهي مجموعة من الجماعات المسلحة التي تتمركز في شرق ليبيا، وتتكون من الجماعات الآتية:

كتيبة شهداء 17 فبراير: وتعتبر هذه الكتيبة أكبر وأفضل الميليشيات المسلحة في شرق ليبيا.

كتيبة الشهيد راف الله السحاتي: سُميت كتائب الشهيد راف الله السحاتي باسم واحد من أوائل اللّيبيين الذين قضوا نحبهم أثناء قتالهم قوات القذّافي في مارس 2011 في بني غازي. وبدأت الجماعة ككتيبة ضمن لواء شهداء 17 فبراير قبل أن تتوسع وتصبح جماعة مستقلة بذاتها. انتشرت في شرق ليبيا وفي الكفرة وشاركت تلك الكتائب في تأمين الانتخابات الوطنية وغيرها من عمليات وزارة الدفاع في شرق ليبيا.

كتيبة أنصار الشريعة: رغم كونها إحدى الجماعات المكوّنة لمجلس شورى ثوار بني غازي، ورغم انطوائها في القتال ضد قوات حفتر، إلا أنه لا يمكن اعتبارها من الجماعات الموالية أو المؤيدة لحكومة طرابلس، بسبب الخلافات الفكرية بينهما. فعلى سبيل المثال، أصدرت الجماعة في سبتمبر 2014، بيانا هاجمت فيه قوات «فجر ليبيا»، وانتقدت الديمقراطية واعتبرتها بضاعة غربية كافرة تتصادم مع مبادئ الإسلام، واستنكرت اللجنة الشرعية التابعة لأنصار الشريعة، بيان مجلس شورى ثوار طرابلس، الذي دعا حينئذ، لإقامة دولة دستورية وديمقراطية عادلة، معتبرةً ذلك خروجا عن الدين الإسلامي.

بعض القبائل والكتائب الثّورية الأخرى: مثل: «ثوار جبل نفوسة»، حيث إن بعضا من مدن جبل نفوسة أعلنت تحالفها مع مصراتة في مواجهة أقوى قبائل الزنتان مثل مدن «ككلة» و«نالوت» و«قبائل الجنوب اللّيبي»، حيث نجحت مصراتة في الدخول في تحالف مع قبائل أولاد سليمان القوية في الجنوب اللّيبي، وكذلك تحالفت مع «الطوارق» لمواجهة «التبو» حلفاء قبيلة الزنتان، ونجحوا في السيطرة على أغلب حقول النفط والغاز في المنطقة.

أمّا الجماعات المسلحة الموالية **لحفتر**، فهي كالآتي:

«لواء الصواعق والقعقاع» التابعة لكتائب «الزنتان»: يمكن القول إن هذا اللواء يمثل القوة العسكرية الضاربة **لحفتر**، وجاء تأسيسها على يد وزير الدفاع السابق **أسامة أجويلي** في جانفي 2012، وذلك نكاية في إنشاء قوات درع ليبيا الوسطى، لإحداث توازن في غرب ليبيا. ينحدر أغلبهم من مدينة الزنتان التي تبعد عن العاصمة طرابلس بنحو 160 كيلومترا، كما تضم الكتيبتان عناصر من الجيش اللّيبي النظامي إبّان حكم القذّافي.

قوّات حرس المنشآت النّفطية: وهي تمثل الفيدراليين في ليبيا، يتزعّمها **إبراهيم الجضران**، الذي يطالب بأن تكون برقة إقليما فيدراليا، وقد قامت قواته بالسيطرة على حقول النفط وموانئ التصدير لإجبار المؤتمر الوطني على قبول الفيدرالية، وقد انضمت قوات تابعة له من مدينة المرج في نواحي الجبل الأخضر إلى قوات **حفتر**، ودخلت في اشتباكات مع قوات فجر ليبيا في الهلال النفطي من أجل السيطرة على ميناء السدرة.

قوات الصاعقة: وهي القوات التي انشقّت عن نظام القذّافي، وتمتلك ثلاث كتائب: 21، 36، 319، تأتمر ظاهرياً بآمر القوات الخاصة بليبيا، العقيد **ونيس بوخماده**، أما فعليا فالحاكم الفعلي للكتيبتين 36، و21 هو **سالم النّايلي**.

القوات التابعة لرئاسة الأركان: وهي متمركزة في مدينة المرج بالأساس، وتتمثّل في كتيبة «عيسى الوكواك»، وهي كتيبة أمنية نظامية، بالإضافة إلى كتيبة «قوات الردع»، وكتيبة «الصقور»التابعة لـ«جيش برقة»، فضلاً عن كتيبة 22، المكونة في الأساس من عسكريين نظاميين في جنوب ليبيا.

كتيبة «حسن الجويفي»: وهي كتيبة أمن نظامية متمركزة في مدينة البيضاء، ينتسب إليها مجموعة من الضباط والأفراد، الذين يدينون **بالولاء لحفتر**.

بعض القبائل: حيث أعلنت قبائل «ورشفانة» و«ترهونة» و«الزنتان» و«ورافلة»، وكذلك مدينة «زيلتين» في الغرب اللّيبي، دعمها الكامل لحفتر ومساندته. ومن المعروف أن تلك القبائل قد قامت بدعم القذافي خلال الثورة، وبعد مقتله قامت بعدة انتفاضات دعما لأنصار القذافي. وكذلك عدد من قبائل المنطقة الشرقية أعلنت تأييدها لحفتر مثل «العبيدات» و«البراعصة» و«العواقير» و«الحاسة».

كل هذه المليشيات والمجموعات المسلحة، أدّت إلى الفوضى الأمنية من اختطافات وتهديدات واغتيالات سياسية إلى مواجهات مسلّحة وتفجيرات وكذا عمليات عسكرية مثل عملية **الرّمال المتحرّكة** التي قادها **خليفة حفتر** في الجنوب والتي قابلتها حكومة الوفاق الوطني بعملية **غضب الصّحراء**. ساعدت هذه البيئة الأمنية المتدهورة إلى تمدّد تنظيم الدولة الإسلامية في المدن اللّيبية الشرقية والغربية وأخذ هذا العامل كذريعة للمواجهة بين الأطراف المتنازعة.

خريطة رقم (1): خريطة تبيّن مناطق وجود القوى المسلحة الرئيسية في ليبيا.

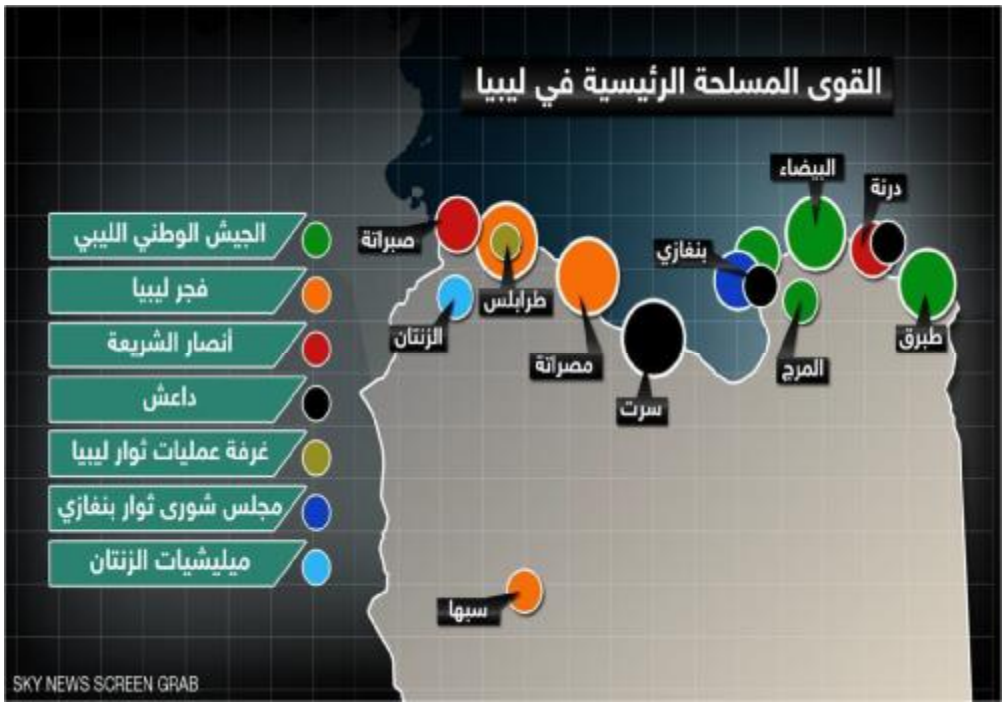

المصدر : سكاي نيوز العربية، ليبيا...خريطة عسكرية معقدة، تم تصفح الموقع 12 فيفري 2018. https: //www.skynewsarabia.com/web/article/799187

في المجال الاقتصادي:

نظرا للوضع المالي المريح لليبيا بحكم أنها دولة ريعية بامتياز قبل الحراك الشعبي، كان من المفروض أن يساعد هذا العامل في المرور السّليم والسّلس خلال المرحلة الانتقالية للوصول إلى تحقيق الديمقراطية، إلا أن العكس حدث في ليبيا حيث شهدت تراجعا كبيرا في بداية الأزمة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 بنسبة 60 بالمائة مقارنة بعام 2010، نظرا لانخفاض الإنتاج من 1.77 مليون برميل في اليوم إلى 22 ألف برميل فقط، وأيضا كنتيجة للعقوبات المفروضة على ليبيا نتيجة القرار الأممي الذي جمّد الأصول المالية في بداية الأزمة، ليتمّ الإفراج عن بعضها باعتبار السّلطات الجديدة لا تزال غير مهيّأة لتمكينها من الوصول إلى كل الأموال[1]. كما لجأت ليبيا إلى السّحب من احتياطي النّقد الأجنبي للبلاد المقدّر بـ 113 مليار دولار نهاية عام 2013. رغم هذا بقيَ المجال النفطي يعرف عدّة مشاكل أهمّها تحطيم البُنى التّحية ومنشآت الإنتاج ومغادرة العمالة بسبب سوء الأوضاع الأمنية. ويعتبر الصراع القائم بين الفصائل السياسية خاصة بين **حفتر** وقوات مصراته الداعمة للمجلس الرئاسي مبنيًا بالدرجة الأوّلى على من يُسيطر على منابع النّفط، ما دفع **حفتر** إلى السعي للسيطرة على منابع النفط وسط صحراء ليبيا (جنوب الهلال النفطي)، نظرا لأهمية النفط في المعادلة السياسية اللّيبية، إذ أن من يسيطر

[1]- بول سالم واماندا كادليك، (**تحديات العملية الانتقالية في ليبيا**)، (مركز كارينغي للشرق الأوسط، واشنطن، 2012)، ص ص 6-7

على موارد النفط إنتاجا وتسويقا وربحا يسيطر على مجريات الحوار السياسي بين اللّيبيين[1]. وقد جاء في بيان لحرس المنشآت النفطية ما يلي: "...في الوقت الذي ندعم فيه نحيي الجهود المحلية والدولية التي تبذل من أجل إعادة الأمن والاستقرار لبلدنا ليبيا، والتي تكلّلت بتوقيع اتفاق الصخيرات، إلا أن هناك أطرافا تعمل وتصارع الوقت من أجل تعطيل هذا الاتفاق وعرقلته.. ونحن نعرف أن الهدف من التحرّك هو السيطرة على الموانئ وحقول النفط والغاز لخلق بؤرة توتّر جديدة تمنع تنفيذ أيّ اتفاق ومنع انعقاد مجلس النواب لمنح الثّقة لحكومة الوفاق.. فإننا نحذرّ من مغبّة هذا العمل الذي سيجر ليبيا إلى حرب أهلية في أهم موقع على الأراضي اللّيبية وهو منطقة الهلال النفطي..."[2]

خريطة رقم (2) تبيّن أهم حقول النفط والغاز في منطقة الهلال النفطي اللّيبية.

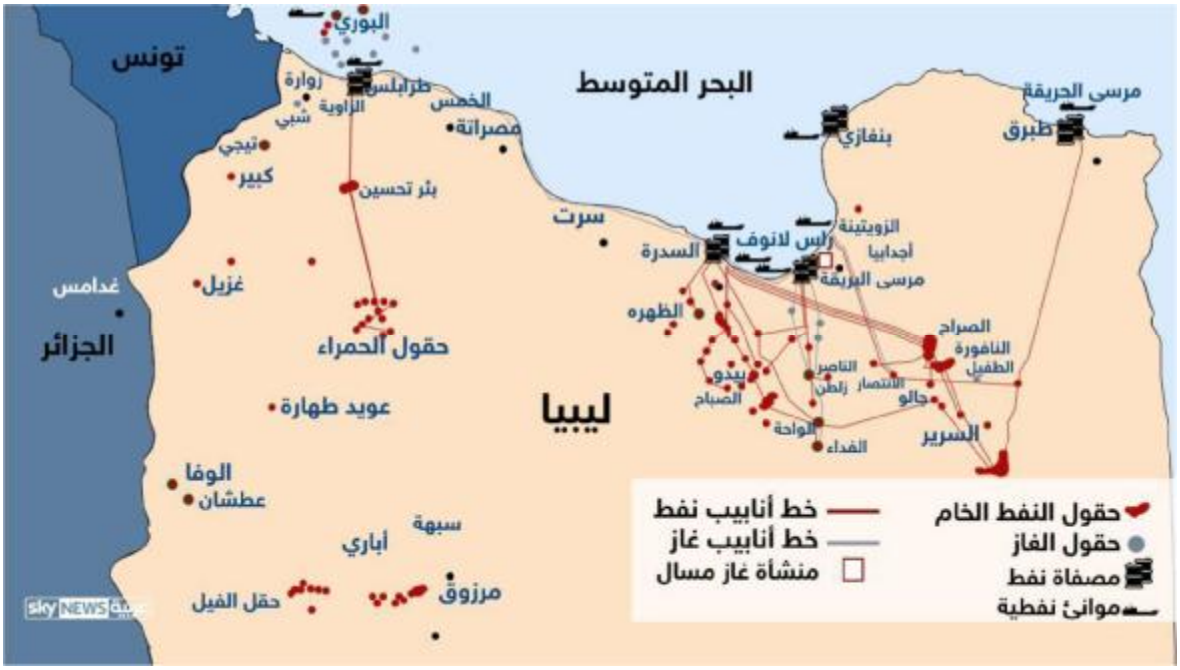

المصدر: سكاي نيوز العربية، أطماع داعش في حقول النفط اللّيبية، تم تصفح الموقع 13 فيفري 2018. https: //www.skynewsarabia.com/web/article/800884

أثر تراجع الإنتاج النفطي في الحياة الاقتصادية، سواء فيما تعلّق بالنشاط التجاري أو الصناعي حيث شهدت ليبيا ارتفاعا في معدلات البطالة وارتفاعا في الأسعار، خاصة المواد الزراعية والسلع الغذائية، بالإضافة إلى غياب الاستثمارات خاصة الأجنبية منها وانهيار الدّينار اللّيبي أمام الدولار. فبعد أن كان الدولار يساوي 1.25دينارا ليبيا عام 2011، انهار ليصبح خلال سنتي 2015 و2016 يساوي 7 دينار ليبي، كما شهدت

[1]- نور الهدى بن بثقة، **المرجع السابق**، ص 206.

[2] - **المرجع نفسه**، ص: 208.

ليبية أزمة سيولة نقدية خانقة متمثلة في ندرة العملة في البنوك التجارية يرافقها غلاء المواد الأساسية وتراجع المخزون الاستراتيجي لهذه المواد[1].

نتيجة لحالة ضعف السلطة المركزية وانهيارها، ومن ورائها الدولة في ليبيا، جعل من إقليمها الشاسع فضاء لممارسة اقتصاديات غير شرعية إذ أنه أصبح ملاذا آمنا ليس فقط للجماعات المتمرّدة أو المجموعات الإرهابية بل للمهرّبين أيضا، لأنها تمكّن عناصرها من مورد مال مستقر يساعدها على البقاء والاستمرار في تنفيذ مخطّطاتها وتجنيد منخرطين جدد، فالمجموعات المسلحة ستعمل على تأمين الطريق لتجارتها، ما يجعلها مصدرا لاستمالة متعاونين محليين لهذا الغرض[2]. يشار إلى أن ليبيا دخلت في دائرة التجارة غير الشرعية من خلال تنامي شبكة كبيرة من تهريب الأسلحة وكذا تجارة العبيد وتهريب البشر نحو أوروبا.

التدخّل الأجنبي:

إنّ الحراك الشعبي الذي حدث نتج عنه تفعيل حق التدخّل الإنساني، وهذا بعدما طالبة جامعة الدول العربية من مجلس الأمن الدولي فرض حضر جوي على ليبيا بعد اجتماع وزراء الخارجية العرب في 12 مارس 2011، والذين قرّروا التعامل مع المجلس الوطني الانتقالي بحجة أن نظام القذافي فقد شرعيته، وعلى أساس هذا تمّ إصدار القرار الأممي الأوّل 1970 في 26 فيفري 2011، والذي يدعو إلى إحالة القضية للمحكمة الجنائية الدولية، فرض حظر تصدير السلاح نحو ليبيا، تجميد الأصول المالية وحضر سفر القذافي وعائلته ومقرّبيه، إيصال المعونات الإنسانية للمتضررين في ليبيا، والقرار الأممي الثاني 1973 في 17 مارس 2011، القاضي بالتدخّل لحماية المدنيين رغم تحفّظ روسيا والصّين، ونصّ القرار الأممي 1973على:

- حظر بحري على الأسلحة.
- إنشاء منطقة حظر جوّي لحماية المدنيين، وقد بدأ التدخّل فعليا في 19 مارس 2011، وسميت العملية باسم **فجر الأوديسة (OdysseyDawen)**، شاركت فيها كل من الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، كندا، إيطاليا، إسبانيا، بلجيكا، النرويج، مصر، قطر، الإمارات العربية المتحدة.

إنّ تدخل الحلف الأطلسي في بداية الانتفاضة اللّيبية، كان له دور مهم في حسم المعركة لصالح معارضي القذّافي، غير أنه أثّر بطريقة سلبية في استقرار الوحدة الوطنية والسّلام الاجتماعي، فعسكرة الانتفاضة والتدخّل الأجنبي أدّتا إلى ارتكاب أعمال عنف وجرائم من قبل أطراف النّزاع، وهذا حسب ما ورد في تقارير لجنة التحقيق بشأن ليبيا، مما ولّد أحقادا بين أبناء الشعب، بفعل الاختلاف حول مسألة قبول/مساندة أو رفض/معارضة

[1] - مركز دراسات الشرق الأوسط، **الأزمة الليبية إلى أين؟** الأردن، العدد 13مارس، 2017، ص: 11

[2] - عادل زقام، سفيان منصوري **المرجع السابق**، ص: 50.

التدخّل الأجنبي[1] رغم غياب الوجود العسكري الميداني للقوى الأجنبية في بداية الأزمة، إلا أنه مع تطوّر الأحداث هناك دافع كبير لوجودهم الفعلي على الأراضي اللّيبية وهو متوقف على مؤشرين:

- الأوّل حماية مصالح القوى الكبرى، خاصة معترضي الوضع الأمني والصراع الدائم في منطقة الهلال النفطي من أجل السيطرة على حقول البترول والغاز وكذا السيطرة على الموانئ، بالإضافة إلى رفض الأمم المتحدة لظاهرة بيع النفط اللّيبي من قبل مؤسسات غير معترف بها دوليا، حيث أعطت الضوء الأخضر لحكومة الوفاق الوطني لطلب المساعدة في مثل هذه الممارسات.
- الثاني محاربة الإرهاب: وهو مؤشر يزيد في احتمال التدخّل الدولي في ليبيا للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والدليل على ذلك ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة بريطانية في 19 فيفري 2016، بتنفيذ غارة على عدد من المناطق اللّيبية من بينها درنة وصبراته تحت مبرّر وجود عناصر من جماعة تنظيم الدولة الإسلامية فيها.

سوء الأوضاع الداخلية وعدم الوصول إلى توحيد وجهات النظر السياسية في تسير المرحلة الانتقالية بين اللّيبيين، أدخل الدول في إشكالية السيادة حيث ترى الدول المشاركة في إسقاط نظام معمّر القذّافي من خلال حلف الشمال الأطلسي، أن لها حقوقا على حساب سيادة الدولة، "ففرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية قدّمت جهودا في الحملة التي قادها حلف شمال الأطلسي ضد النظام السياسي اللّيبي السابق، وكل منهم يسعى للحصول على حصّته من مشاريع إعادة الإعمار التي تقدّر عائداتها بمليارات الدّولارات، الأمر الذي سيكون له تأثيرات وتداعيات على الاقتصاد اللّيبي، كذلك فإن هذه القوى الخارجية تعمل على ضمان مصالحها في ليبيا وإن تطلّب الأمر التدخّل بشكل مباشر، أو محاولة إقامة قواعد عسكرية أجنبية على التراب اللّيبي"[2].

ومن أبرز النتائج السياسية والعسكرية للتّدخل الدولي في ليبيا [3]:

- موت معمّر القذّافي وسقوط مدينة سرت وإعلان التحرّر.
- نشر الفوضى على الحدود، حيث أصبح تأمين الحدود من أكبر التحديات التي تواجهها ليبيا.
- أصبحت ليبيا مكانا مناسبا لأسواق السّلاح والمخدّرات، إلى جانب الاتجار غير المشروع لمواد الوقود والبضائع.

---

[1] - نور الهدى بن بثقة، **المرجع السابق**، ص: 271.

[2]- عبد العظيم جبر حافظ، **(التطورات السياسية في ليبيا على إثر ثورة 17 شباط 2011 -رؤية سياسية تحليلية-)**، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد38 ، ص 115.

[3]- زردومي علاء الدين، **التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام معمر القذافي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2013/2012، ص 142

- أصبحت ليبيا عبارة عن منطقة آمنة لتسليح ومرور الشبكات الإرهابية التي تشكّل خطرا على المنطقة الإقليمية والعالمية.

كما يجدر الإشارة إلى أن ليبيا عرفت ستة مبعوثين أمميين على التوالي:

1- عبد الإله الخطيب من مارس 2011 إلى سبتمبر2011 وهو أردني الجنسية.
2- إيان مارتن من سبتمبر 2011 إلى غاية أكتوبر 2012 وهو إنجليزي الجنسية.
3- طارق متري من أكتوبر 2012 إلى غاية سبتمبر 2014 وهو لبناني الجنسية.
4- برناردييو ليون من أوت 2014 إلى غاية أكتوبر 2015 وهو إسباني الجنسية.
5- مارتن كوبلرمن أكتوبر 2015 إلى غاية جوان 2017 وهو ألماني الجنسية.
6- غسان سلامة من جوان 2017إلى يومنا هذا وهو لبناني الجنسية.

كان لسقوط نظام معمّر القذّافي نتائج وتداعيات على الداخل اللّيبي انطلاقا من تدهور الوضع الأمني وانتشار الميليشيات وصولا إلى غياب الدولة وانهيار الاقتصاد يمكن إجمالها في حالة اللاأمن واللاّاستقرار، كلها نتائج امتدت إلى خارج التراب اللّيبي ليكون لها تأثيرات إقليمية سنتناولها بالتفصيل في المبحث القادم.

المبحث الثالث: التّداعيات الإقليمية للأزمة.

تطوّرت الأوضاع في الداخل اللّيبي وسقط نظام **معمّر القذّافي**، فنتج عن هذا أوضاع داخلية تميزت باللاأمن واللاّاستقرار ووقفت حجر عثرة أمام الانتقال الديمقراطي السّلس، فانهارت الدولة ودخلت في أزمة شرعية حقيقية. كل هذه الأوضاع كانت لها تداعيات إقليمية أثرت في دول الجوار كما أثرت في العديد من الدول الإفريقية التي كان لها علاقات مع **معمّر القذّافي** ونظامه وهذا ما سنتطرق إليه خلال هذا المبحث.

لا يمكن دراسة أي ظاهرة سياسية دولية دون الإشارة إلى ما يتولّد عنها من تأثيرات وتداعيات إقليمية، فكما أسهم وأثر الحرّاك الشعبي في تونس على الشّارع المصري ودفع إلى إسقاط نظام **حسني مبارك** تحرّك بالمقابل الشارع اللّيبي وأسقط نظام الحكم فيه، كما نتج عن هذا الحراك أزمة أثرت هي الأخرى حيث توجد ليبيا -على إقليمها- في بيئة إقليمية معقدة قابلة للصراع وفق التفسيرات الجيوبوليتكية، التي تنصب على علاقة قوة الدول بالجغرافيا، أي حدود الدولة أو ما ستكون عليه من خلال تفاعلها في إطار الجغرافيا مع الدول الأخرى[1]. وهنا لابد من عدم الخلط بين الجغرافية السياسية والجيوبوليتك، فهذه الأخيرة هي علاقة الدولة بمحيطها الخارجي وسياستها الخارجية وتصورها عن ذاتها ومحيطها وتأثيرها وتأثرها بالعالم الخارجي وكيفية صياغة السياسات

[1]- **(نظريات العلاقات الدولية)**، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية**، 4 مارس 2017، تمّ تصفح الموقع يوم 14فيفري 2018، الرابط.https: //www.politics-dz.com/threads/nzriat-alylaqat-alduli.6320

والنشاطات التي تحقق لها أكبر العوائد وتجنّبها المخاطر. ففي الوقت الذي تهتم فيه الجغرافيا السياسية بدراسة تأثير الجغرافيا (الخصائص الطبيعية والبشرية) في السياسة، تهتم الجيوبوليتك بدراسة السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة، ولدى البعض الجغرافيا السياسية تدرس الإمكانات الجغرافية المتاحة للدولة، بينما الجيوبوليتيك تعني بالبحث عن الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدول لتنمو حتى ولو كان وراء الحدود، وبينما تشتغل الجغرافيا السياسية نفسها بالواقع، فإن الجيوبوليتك تكرّس أهدافها للمستقبل[1].

وبالنظر للتباين الحاصل بين وجهات النظر التفسيرية للأحداث، من وجهة نظر الجيوبوليتيكيين، فقد أصبح هناك لكل نظام جيوبوليتيكي (قواعده التي تحدد المسارات التفسيرات والاستنتاجات، وهذه القواعد كما يقول **تايلور**، تمثل مبادئ إجرائية تتألف من مجموعة الفروض الجغرافية السياسية التي تنطلق منها الدولة في صياغة سياستها الخارجية وبناء علاقاتها وهذه القواعد تتضمن)[2]:

1- تحديد مصالح الدولة.
2- تحديد مصادر التهديد التي تتعرض لها هذه المصالح.
3- الرد المخطط لمواجهة هذه التهديدات إن وقعت.
4- المبررات التي تقدم لاتخاذ مثل هذا الرد.

لكن هناك عنصر المفاجأة في كل هذا، فقد تحدث انقلابات أو تغيرات مفاجئة، ضمن الترتيب الجيوبوليتيكي الإقليمي ذي العلاقة بالوضع الجيوبوليتيكي العام، يطلق عليها (فترات الانتقال الجيوبوليتيكية) أو النقلة السريعة في تغير الحدث، مثل أحداث انهيار الاتحاد السوفياتي في 1990 والربيع العربي.. فكل هذه المتغيرات أو الأحداث الجيوبولتيكية حدثت وفق (عنصر المفاجأة) الذي لم يكن بوسع أي من الخبراء، ذوي النظرة الجيوبولتيكية النافذة، التنبّؤ بحدوثها أو إمكانية حدوثها بهذا الشكل، الخارج عن مؤثرات العوامل الجغرافية، حتى وقعت بالفعل، وخلقت أوضاعا جيوبولتيكية محلية ودولية مغايرة جديدة، بل ونظاما جيوبولتيكيا جديدا، فبعلاقات الدول وتكتلاتها بشكل يختلف بالكامل عما كان سائدا من نظم زمن سيادة النظريات الجيوبولتيكية التقليدية، بل قد تخلق مشكلات جديدة لابد من معالجة عواقبها، كما هو حادث في ثورات الربيع العربي، أو الأصح، زمن الصحوة الجماهيرية في بعض البلدان العربية[3].

كان للحراك الشعبي في ليبيا تداعيات على المنطقة خاصة على دول الجوار منذ الوهلة الأولى لانطلاقه، فرغم تباين المواقف الإفريقية بين الوضوح والضّبابية في مساندتهم أو رفضهم لدعم نظام معمّر القذّافي، إلا أن

---

[1] - أمير حداد، (**مصطلح الجيوبوليتك والفرق بينه وبين السياسة الجغرافية**)، (**بوابة الجغرافية السياسية**) 2012/5/22. تمّ تصفح الموقع يوم 14فيفري 2018 http: //www.geopolitics-hadad.blogfa.com/category/1/

[2] - محمد حمزة علوان، **الأسس والمفاهيم لعلم الجيوبولتيك**، 2014/12/29.تمّ تصفح الموقع يوم 14 فيفري2018. https: //annabaa.org/arabic/authorsarticles/379

[3] - **المرجع نفسه.**

ترابط ليبيا مع من جاورها ووجودها في عمق إفريقيا بدعم للقبائل وبمشاريع استثمارية جعل من أزمتها محورا لتحرّك دول الإقليم لإيجاد حلّ يخدم مصالح هذه الدول ويبعد أي خطر أو تهديد قادم نحو أقطارهم من ليبيا.

ومع هذا تشكّل الحالة اللّيبية نموذجا لتأثير التغيرات في الأوضاع الداخلية في مناطق الجوار الإقليمي بعد الثورات العربية، إذ أن ليبيا ما بعد القذافي، تعاني إشكالات معقدة قابلة للامتداد جغرافيا في محيطها، سواء العربي أو الإقليمي، وذلك بحكم موقعها الجيو إستراتيجي كمدخل للعالم العربي من القارة السمراء[1].

ومن أهم تداعيات الإقليمية للأزمة نجد:

1- **تهديدات أمنية على دول الجوار:** لا شك أن الترسانة العسكرية التي كانت بحوزة ميليشيات **معمّر القذّافي** والتي تم الاستيلاء عليها من قبل مجموعات وميلشيات –والتي تمّ التطرق إليها من قبل- جعل الوضع جد خطر على الداخل اللّيبي في مراقبة وجمع هذه الأسلحة وتسوية الخلاف السياسي وكذا على الصعيد الإقليمي. حيث أصبحت هناك مشكل أمني حدودي مع الدول المجاورة: الجزائر، تونس، النيجر، التشاد، السودان ومصر وامتدّ إلى الساحل الإفريقي سواء تعلق الأمر بتهريب السلاح أو تسهيل دخول المخدرات أو المساعدة في الهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالبشر.

ففي باب تهريب السّلاح والمتاجرة به هناك تخوف من تحول ليبيا إلى بؤرة داعمة ومساندة للتهديدات الأمنية التي تواجه دول الجوار كالتنظيمات الإرهابية الجديدة في دول شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، مثلا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة أنصار بيت المقدس في مصر، والتخوّف من الربط الإقليمي بين هذه التنظيمات وتنظيم "داعش"، هذا دون نسيان المتمرّدين من الطوارق في كل من مالي والنيجر[2]. أما من ناحية الهجرة غير الشرعية، فقد ازداد عدد اللّيبيين الهاربين من سوء الأوضاع الأمنية إلى دول الجوار الإفريقية والأوربية، كما أصبحت ليبيا معبرا للأفارقة من أجل الوصول إلى أوروبا من بوابة إيطاليا، كما اشتكى الاتحاد الأوربي من ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى الدولة حيث طالبة إيطاليا من منظمة الأمم المتحدة في جويلية 2014 ومن الاتحاد الأوروبي التعاون من أجل مكافحة هذه الظاهرة في إطار اتفاقيات دولية.

2- **مشكل المرتزقة وتشجيع حركات التمرد:** إذ تشير بعض التقارير إلى أن القذافي كان يعتمد على الآلاف من جنود المرتزقة الذين كانوا يحاربون في صفوف كتائبه الأمنية، كما أن هذه الكتائب تشمل نحو عشرة آلاف مقاتل من قبائل الطوارق الرحل التي تنتشر عبر صحاري ليبيا، مالي، النيجر، تشاد وبوركينافاسو، ومن تمّ فإن عودة هؤلاء المقاتلين من المرتزقة أو الطوارق إلى أوطانهم يمكن أن يغير المشهد السياسي تماما في بلدانهم، وهو ما حصل فعلا في جمهورية مالي، ولا شك أن منطقة الساحل والصحراء تعاني بكثرة من عدم الاستقرار وغياب الأمن.

---

[1] - خالد حنفي علي، **الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية**، بوابة إفريقيا الإخبارية، تم تصفح الموقع في 15 فيفري 2018، الرابط http: //www.afrigatenews.net/content

[2]- أوشريف يسرى: **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة بسكرة، 2015-2016، ص 193.

لقد تمكن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من أن يحصل عل ملايين الدولارات من عمليات اختطافه للسائحين وعمال الإغاثة الأجانب في المناطق النائية من الصحراء الإفريقية، أضف إلى ذلك أن هذه المناطق الحدودية تجدب إليها تجار ومهربي المخدرات الآتية من أمريكا الجنوبية في طريقها إلى أوروبا[1]، فالبيئة اللّيبية تشكل مصدرا مغذيا لحركات التمرّد في الجوار الإقليمي واللافت في هذا السياق أن عودة المقاتلين الطوارق، الذين حاربوا إلى جانب القذّافي إلى شمال مالي أجّجت الصراع المسلح بين الحكومة والحركة الوطنية "أزواد"، والتي ارتفع سقف مطالبها من حكم ذاتي إلى انفصال عن دولة مالي[2].

3- **تداعيات اقتصادية:** كان للوضع اللّيبي المتأزم تداعيات على المجال الاقتصادي إقليميا بداية من عودة العمالة الأجنبية إلى دولهم وتدهور العلاقات الاقتصادية، خاصة مع دول الساحل وصولا إلى إرهاق ميزانية دفاع الدول المجاورة لتأمين حدودها. فالمشكلة الأكثر خطورة تتمثل في العمّال الأفارقة الذين ذهبوا إلى ليبيا بحثا عن العمل، ويشكّل هؤلاء نحو 20 بالمائة من إجمالي سكان ليبيا، ولا يخفى أن عودة هؤلاء العمّال إلى أوطانهم سوف تزيد من حدة مشكلة البطالة والمعاناة الاقتصادية في تلك الدول الإفريقية[3].

ومن بين الأمثلة على ذلك نجد السودان التي تعتمد بدرجة كبيرة على عوائد العاملين في الخارج من أبنائه، وتمثل ليبيا متنفّسا كبيرا لما يزيد عن مليون سوداني يعملون في مجالات عدّة، وقد تأثرت أوضاع السودانيين بدرجة كبيرة بالأزمة اللّيبية خاصّة بعد تفجّر الصّراع بين عمليتي الكرامة وفجر ليبيا، حيث شهد السودان نزوحا عكسيا كبيرا، الأمر الذي حرم السودان من مورد مالي مهم وضاعف من العبء الاقتصادي والاجتماعي للحكومة بعد عودة مئات الآلاف من السودانيين لبلادهم[4]، ضف إلى مشكل العمالة مشاكل مالية بين ليبيا وبعض دول الإفريقية بسبب غلق مجموعة من البنوك اللّيبية، ما صعّب عملية التبادل التجاري والتحوّل المالي، حيث عرف الاقتصاد التونسي تراجعا بسبب الأزمة لعاملين أساسيا أولها: تراجع في عدد السيّاح وعلى رأسهم السياح اللّيبيين الذي كانوا أكثر وجودا في تونس لما يعرف بالسياحة الطبيّة، ثانيا: توقف المبادلات التجارية بين البلدين، حيث كانت ليبيا بوابة للبضائع التونسية.

فمن المعروف كذلك أن عائلة **القذّافي** والحكومة اللّيبية، كانوا يسيطرون على مليارات الدولارات في شكل استثمارات في العديد من الدول الإفريقية، وتتراوح تلك الاستثمارات بين فنادق ومحطات للبترول ومزارع للدواجن كما هو الحال في توغو، وشركات للاتصالات مثل النيجر، والعديد من شركات التعدين[5].

---

[1] - منى حسين عبيد، **(أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا)**، **دراسات دولية**، العدد 51، دون سنة النشر، ص 42.

[2] - خالد حنفي علي، **المرجع السابق.**

[3] - **نفس المرجع**، ص43

[4] - السنوسي بسكيري، **تداعيات الأزمة الليبية على السودان**، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2017. تمّ تصفح الموقع يوم 15 فيفري 2018، الرابط، http: //studies.aljazeera.net/ar/reports

[5] - حمدي عيد الرحمان، **مخاطر التقسيم في ليبيا وتداعياته**، تمّ تصفح الموقع يوم 15 فيفري 2018 الرابط: http: //www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

4- **تداعيات سياسية:** تميزت العلاقات السياسية اللّيبية الإقليمية بعد سقوط نظام **معمّر القذّافي** تدبدب، بسبب مخاوف الدول الإفريقية في البداية من سقوط نظام **معمّر القذّافي** والذي يؤدّي إلى توقف تمويل تلك الاستثمارات، ما دفع بالدول الإفريقية إلى طرح **خريطة الطريق لحل الأزمة اللّيبية** التي تدعم الحوار بين المعارضة والنظام –آنذاك- وتؤكد على بقاء القذّافي على رأس السلطة. بالرغم من إشادة المجتمع الدّولي بتلك المبادرة ومنها الولايات المتّحدة الأمريكية التي أكّدت بأن للاتحاد الإفريقي دورا مهما يمكن أن يلعبه في حلّ الأزمة اللّيبية منوّها بتشديد الاتحاد الإفريقي على الحماية الفعلية للمدنيين، والحاجة الماسّة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى المتضرّرين من الصّراع[1] ومع هذا لابد من الفصل بين دول الجوار اللّيبي والدول الإفريقية والدول العربية.

فبالنسبة للدائرة الإفريقية، شهدت العلاقات مع دولها توترا على خلفية تأخّر الدول الإفريقية في الاعتراف بالمجلس الانتقالي اللّيبي، خاصة مع وجود شبكة مصالح واسعة للقذافي في القارة السوداء: استثمارا، أو دعم نفطي، أو حتى دعم مباشر لرؤساء أفارقة، فضلا عن علاقة القذافي "الوثيقة" مع حركات التمرد في دارفور، تشاد والنيجر. ولعل الموقف الإفريقي المتحفّظ في بداية الثورة اللّيبية بدت تجلياته في توتر العلاقات بين الجانبين، ومنها دول الجوار، خاصة النيجر التي رفضت تسليم أعوان القذافي وهو ما ردت عليه ليبيا - على لسان المجلس الوطني- بأن علاقتها مع الدول المجاورة ستقوم على الموقف الذي ستتبناه، حين يتصل الأمر بتسليم مجرمين وأشخاص ملاحقين[2]. ما سيدفع الدول الإفريقية إلى تبني سياسة جديدة في العلاقة مع ليبيا في غياب نظام القذافي الداعم لهم، لكن الإشكال الذي سيطرح: في أي اتجاه ستكون هذه التحالفات ضمن واقع داخلي ليبي غير مستقر مليء بالصراعات؟

أما في الدائرة العربية، شَابَ العلاقات اللّيبية مع مصر توتر مماثل، بسبب موقفها المحايد من الثورة، وغموض الموقف بشأن استثمارات أقارب القذّافي على أرضها. أما الجزائر التي استضافت أسرة القذافي، فقد تعرّضت أيضا علاقاتها مع ليبيا لاضطرابات، بسبب الخوف من تأثير المد الثّوري فيها، فضلا عن عجز السلطة اللّيبية عن ضبط الحدود. بيد أن التوتر تراجعت حدّته، إثر اعتراف الجزائر بالمجلس الانتقالي اللّيبي، وبدء محادثات ليبية - جزائرية لمناقشة خطر تهريب الأسلحة. بينما رفضت تونس تسليم رئيس الوزراء اللّيبي السابق، البغدادي المحمودي، لحين ضمان محاكمة عادلة[3]. رغم التوتر الذي مسّ العلاقة بين ليبيا ودول الجوار العربية، فإن ثمة مصالح مشتركة إما اقتصادية أو أمنية حدودية دفعت هذه الدول إلى فتح باب الحوار لإيجاد حلول للأزمة اللّيبية والمشاركة في حلحلة الوضع الداخلي اللّيبي.

انطلاقا مما سبق، نقول إن الأزمة اللّيبية رغم أنها انطلقت من حراك شعبي داخلي إلا أن نتائجها كان لها تداعيات إقليمية مسّت العديد من الدّول خاصّة تلك التي كانت تربطها مع معمّر القذّافي وعائلته علاقات

---

[1] - منى حسين عبيد، **مرجع سابق**، ص 43.

[2] - خالد حنفي على، **مرجع سابق.**

[3] - **المرجع نفسه.**

خاصّة من حيث دعم المتمرّدين وكذا الاستثمارات وفتح البنوك وتقديم التّسهيلات من جهة، كما كانت التّداعيات كبيرة على الدول التي لها عمالة في ليبيا بعد عودتها إذ وقعت في مشكل كيفية توظيف هذا العمالة وإدماجها في سوق العمل.

من خلال هذا الفصل يمكن القول إن الأزمة اللّيبية في حقيقة الأمر هي وليدة وضع ليبي جد صعب ومعقّد رغم توفر الإمكانيات لديها لتجاوز مثل هذه الأوضاع، فتحرّك الشارع اللّيبي كان نتيجة واقع سياسية واقتصادي واجتماعي أتعب النّخب اللّيبية من جهة، وأقلق الشّباب الذي أصبح منفتحا أكثر على الخارج. إذ كان من المتوقّع أن تنجح ليبيا في انتقالها الديمقراطي مقارنة بجارتيها تونس ومصر نظرا لما تملكه من مقوّمات مادية خاصّة في إعادة بناء البنية التحتية التي دُمّرت وكذا بناء مؤسسات دولة قوية، إلا أن الواقع أفرز غير ذلك، حيث ظهرت نتائج حكم **معمّر القذّافي** الذي عمل خلال حكمه على طمس الشخصية اللّيبية ومنع وجود شخصيات سياسية فاعلة تستطيع تسيير الوضع والمرور بالبلاد إلى برّ الأمان، حيث انقسم الداخل اللّيبي وتعددت الأطراف المتنازعة وازداد عدد الجماعات المسلحة والمليشيات، ما زاد الوضع صعوبة.

والملاحظ أن نتائج الأزمة اللّيبية تجاوزت حدودها، فكان لها أثر كبير على محيطها وخاصة إقليميا، حيث تأثرت دول الإفريقية التي كان يدعمها **معمّر القذّافي** ماديا، وتدهور دول الجوار بسبب الأوضاع الأمنية وتسرّب الأسلحة من الداخل اللّيبي نحوها، بالإضافة إلى عودة أغلبية العمالة الإفريقية التي كانت موجودة فيها إلى دولهم، تأثرت أوروبا من جهتها بسبب تزايد عدد المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين الوافدين إليها عن طريق ليبيا.

ومنه، فإن الأزمة اللّيبية، وفقا لما تمّ تقديمه، لم يكن لها نتائج وتداعيات داخلية فقط، بل كانت لها أثار على الساحة الإقليمية تنوّعت بتنوع علاقات ليبيا السابقة مع هذه الدول. كما تنوّعت التدخّلات الدّولية لإيجاد حلّ لهذه الأزمة وفق مصالح هذه الدّول المراد تحقيقها في السّاحة اللّيبية وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني
المساعي المغاربية لحلّ الأزمة

إنّ الحراك الشعبي أو الانتفاضات الشعبية التي عرفتها المنطقة العربية والتي انطلقت أساسا من إحدى دول المغرب العربي وما أنتجته من تداعيات على المنطقة، خاصة بعد سقوط **معمّر القذّافي**، يدفع الاتحاد المغاربي إلى إعادة بناء ملامح جديدة لتفاعلاته وتحرّكاته تكون مغايرة لما كان عليه سابقا، متجهة نحو التنسيق والاندماج وبلورة سياسة مشتركة لمواجهة العديد من التحديات المرتبطة بالأمن والهجرة وفق رؤية مغاربية تراعي بالدرجة الأوّلى مصالح شعوب المنطقة. فمن غير المعقول أن تستطيع دولة بمفردها في المنطقة أن تحقق سلامتها وأمنها دون تظافر الجهود أمام التحدي الأمني الخطير وانتشار دور القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، فإن دول المغرب العربي اضطرت إلى العمل المغاربي المشترك.

تعاملت دول الاتحاد المغاربي مع الأزمة اللّيبية بصورة انفرادية في بداية الأزمة ليتطوّر فيما بعد إلى جهود ولقاءات مشتركة، خاصة مع دول الجوار اللّيبي (الجزائر وتونس)، وهذا ما سنتطرق إليه خلال هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث. نتحدّث في المبحث الأوّل عن أثر الأزمة اللّيبية على دول المغرب العربي، ثمّ في المبحث الثاني نتطرّق إلى أهم المواقف والأدوار التي قامت بها دول المغرب العربي بشكل انفرادي أو من خلال التنسيق فيما بينها وتطوّر هذا الدّور، لنصل في المبحث الأخير إلى نتائج هذه المساعي المغاربية وأثرها في مستقبل حلّ الأزمة اللّيبية.

المبحث الأوّل: الأزمة اللّيبية وتداعياتها على دول المغرب العربي

رغم أن دول المغرب العربي في مجملها ترى أن التخلّص من **معمّر القذّافي** هو التخلّص من عبء على المنطقة بسبب شخصيته المزاجية، إلا أن الأزمة اللّيبية وكما سبق وأن ذكرنا، كان لها أثر في الدول المغاربية لما حملته من تداعيات أمنية، سياسية، اقتصادية واجتماعية على المنطقة. حيث سنسلّط الضوء على علاقات هذه الدول مع نظام **معمّر القذّافي** خلال فترة حكمه، وكيف كانت تداعيات سقوط نظامه على دول المغرب العربي.

- **العلاقات الجزائرية – اللّيبية أثناء حكم معمّر القذّافي:**

لا يمكن وصف العلاقات اللّيبية - الجزائرية أثناء حكم **معمّر القذّافي** بالمثالية أو الممتازة، فقد تميزت بالتوتر والمقاطعة في مراحل معينة وبالهدوء وتقديم المصلحة في مراحل أخرى.

أثناء حكم الرئيس هواري بومدين: حاول **القذّافي** التأثير قدر الإمكان في الساحة الإفريقية، لكنه لم يستطع أن ينفذ إلى الوسط الجزائري بالشكل الذي يريد أثناء حكم الرئيس القويّ الرّاحل **"الهواري بومدين"**، بل وعلى العكس من ذلك حاول القذّافي أن يقيم علاقة جيّدة مع الجزائر في تلك الفترة ولم ترفض الجزائر بدورها هذا الأمر وهو ما عبر عنه الموقف الجزائري القوي ضد سياسات **السادات** تجاه ليبيا والتوتر الحاد الذي كان بين ليبيا ومصر في ذلك الوقت، حيث واجهت الجزائر وبلهجة شديدة التحركات العسكرية المصرية نحو الشرق اللّيبي، بل وكانت السبب الرئيس في عرقلة هذا التحرّك[1].

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين إلى غاية التسعينيات: عرفت العلاقات الجزائرية اللّيبية نوعا من التذبذب، حيث أعاد **معمّر القذّافي** فتح قضية الحدود اللّيبية الجزائرية غير المرسّمة فعليا، كما أنا رفض مساندة الجزائر في الأوضاع التي مرّت بها خلال التسعينات في الوقت الذي ساند فيه الكثير من الحركات المسلحة في إفريقيا بأموال طائلة رفض في المقابل إعطاء قرض للجزائر.

منذ تولّي الرئيس بوتفليقة الحكم إلى سقوط نظام معمّر القذّافي: دخلت العلاقات اللّيبية الجزائرية في طور التهدئة لمرة أخرى، حيث تبنّت الجزائر موقفا دبلوماسيا براغماتيا شديد الحذر مع سياسات القذافي، فسايرته ودعمته في مواقفه وسياساته حينا ورفضت حينا آخر بطرق مختلفة تراوحت ما بين الطرق الدبلوماسية الهادئة إلى لغة شديدة التحذير والاستهجان. وبشكل عام حاول البلدان إظهار العلاقات ما بينهما في مظهر حسن من خلال القيام بمناورات عسكرية مشتركة وتوقيع اتفاقيات وتفاهمات اقتصادية وأمنية مختلفة، لكن ذلك لم يوصل البلدين إلى مرحلة التكامل والعلاقات الثنائية المثالية.

فالجزائر من جهتها تعاملت بحذر مع **القذّافي** الذي كان يعرف كيف يمكنه استغلال بعض القضايا للضغط على الجزائر، بل و وضعها في وضع حرج من خلال استغلال ودعم قوى المعارضة بالخارج أو استغلال

[1] - مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية: **العلاقات اللّيبية الجزائرية: ما بعد 17 فبراير وأزمة الانقسام السياسي**، تمّ تصفّح الموقع يوم 8 مارس 2018، الرابط: **http: //www.csds-center.com**

الطّوارق وتوظيف مالي والنيجر-اللتان كان **للقذّافي** نفوذ كبير عليهما- في سبيل ذلك، بل وكان **للقذافي** قدرة على التأثير في قضية الصحراء الغربية ما بين المغرب والجزائر، وكان **القذّافي** يدرك اختلاف سمات الشخصية الجزائرية عن غيرها فيما يخصّ دول الجوار وكذلك اختلاف السياسة الجزائرية عن غيرها وقدرات الجزائر البشرية والعسكرية وهو ما لم يدفع به إلى المغامرة كثيرا تجاه تصعيد مشكلات علنية مع الجزائر[1].

اتهمت الجزائر من قبل مجلس الثوار الليبي بدعمها لنظام القذافي و ارسال مقاتلين لدعم عناصر القذافي في مواجهة المحتجين، وكذا استقبال أسرة القذافي بعد هروبهم من ليبيا.

تداعيات الأزمة اللّيبية على الجزائر:

الانعكاسات الأمنية: انقسمت إلى انعكاسات صلبة وأخرى مرنة ومن أهمها:

أ- انعكاسات صلبة:

- **انكشاف الحدود الشّرقية:** أدّى سقوط نظام القذّافي إلى انكشاف الحدود الجزائرية اللّيبية في ظل غياب التغطية الأمنية العسكرية من الجانب اللّيبي، بل عكس ذلك أصبحت ليبيا مصدر تهديد لهذه الحدود عوض المساهمة في تأمينها، ما فرض على الجزائر تسخير إمكانيات كبيرة جدا مادية وبشرية لضمان تأمين الحدود مع ليبيا[2]، فغياب الدولة في ليبيا وتفكّك المجتمع وتعدّد المليشيات المسلحة وظهور نموذج الحرب بالنيابة، كلها معطيات تبرز مدى ضرورة تأمين الحدود وهو ما يبرّر الانتشار الواسع لعناصر الجيش الجزائري على طول الحدود الشّرقية[3].
- **تنامي نشاط الخلايا والمنظّمات الإرهابية:** نظرا لتسرّب الأسلحة وخروجها عن السيطرة، استطاعت الجماعات الإرهابية الاستحواذ على جزء منها، مما أصبح يشكل خطرا في تسرّبه للتراب الجزائري في غياب مؤسسات أمنية ليبية لها القدرة على السيطرة على الوضع القائم.
- **التهريب والمتاجرة بالسّلاح:** أصبحت ليبيا بعد القذافي مخزنا للسلاح، بسبب نهب مخازن السلاح اللّيبي من قبل الميلشيات المسلّحة، أدّى ذلك إلى انتشار الأسلحة على نطاق واسع وبشكل خطير أمسى يهدّد أمن المنطقة كاملة، وعلى رأسها أمن الجزائر القومي. فتهريب الأسلحة الثقيلة المسروقة من المجمعات العسكرية اللّيبية باتت تؤرق الأمن القومي الجزائري وتفتح المجال أمام المنظمات الإرهابية والإجرامية[4].

---

[1] - **المرجع نفسه.**

[2] - سليم بوسكين، **تحوّلات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014**، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص168.

[3] - أوشريف يسرى، **المرجع السابق**، ص: 211.

[4] - مهدي تاج، **(المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي)**، **مركز الجزيرة للدراسات**، تصفح الموقع يوم 16 مارس 2018، الرابط: http: //studies.eljazeera.net

- **انتشار وتنامي الجريمة المنظمة:** حيث تعرف منطقة الساحل عموما نشاطا متزايدا ومكثفا لمجموعات وشبكات الجريمة المنظمة، وساهمت الأوضاع الأمنية والسياسية المتردية والصعبة في ليبيا بعد الإطاحة بنظام **معمّر القذّافي**، ودخول ليبيا مرحلة فراغ سياسي وأمني ومؤسساتي، جعل منها دولة هشّة أو دولة في طريق الفشل والانهيار. هذه الأوضاع عادة ما تعتبر الأرض الخصبة لانتشار الجريمة المنظمة، ما أصبح يهدد أمن الجزائر، خاصة في ظل شساعة الحدود بين البلدين، بحيث تشير الإحصائيات إلى تزايد نشاط تجارة المخدرات وتهريبها، وتزايد نشاط الهجرة السرية غير القانونية، فهذه المناطق الحدودية أصبحت تستخدم أيضا كقواعد ونقاط عبور لجماعات مسلحة غير رسمية، بما في ذلك الجماعات الإرهابية وشبكات للجريمة وتهريب المخدرات لها روابط بمنطقة الساحل في إفريقيا[1].
- **خطر توريط الجزائر بتدخل عسكري في ليبيا:** رغم مواقف الجزائر الواضح في سياستها الخارجية وهو الرافض الدائم لأي تدخل خارجي أو المشاركة في حروب خارج حدودها، إلا أن هذه الأخطار المتعددة التي تمس أمن وسلامة التراب الجزائري، قد تدفع بصانع القرار الجزائري إلى تغيير عقيدته لحماية أمنه الوطني.

ب- انعكاسات لينة:

- **التهديدات اللاّتماثلية للأزمة اللّيبية على الأمن الجزائري:** فقد برزت العديد من الإرهاصات اللاّتماثلية والمتمثلة في إعادة التأكد على الهويات الإثنية، إعادة طرح سؤال السيادة على الأراضي والمطالبات بالتمثيل السياسي وبالعدالة الاجتماعية عبر الاحتشاد المنجرف للسكان. لذا فقد كانت الأقليات القومية في ليبيا وبالذات "التوارق والتبو" تشكل مصدر قلق أرّق الأمن القومي الجزائري باعتبار أن التوارق في الجنوب الجزائري قد يتأثرون بالصراعات القديمة وهو الدّور الذي كان يلعبه القذّافي في الصحراء الإفريقية الكبرى من خلال توظيفه لمختلف الأقليات القومية في ليبيا وفي الأراضي المجاورة لها[2].

جـ- الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة اللّيبية: هناك علاقة وثيقة بين التهديدات الأمنية والتبعات الاقتصادية لإخراج الدولة من الخطر الخارجي، ومن أجل تأمين هذه الحدود كان على الجزائر توفير قدرات مالية ومادية وبشرية، والرّفع من ميزانية وزارة الدفاع.

---

[1]- ب ك، **(هاجس الأزمة الليبية يؤرّق السلطات الجزائرية)**، **جريدة العرب**، العدد 9684، تم تصفح الموقع في 16 مارس 2018، الرابط: http: //alarab.co.uk

[2]- الحامدي عيدون، **أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2014-2015، ص107.

- **العلاقات التونسية اللّيبية أثناء حكم معمّر القذّافي:**

لم تعرف العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية التونسية اللّيبية استقرارا في مختلف مراحلها التاريخية، إذ تراوحت بين الهدوء والانسجام تارة، والتنافر والاضطراب تارة أخرى.

مرحلة القذافي- بورقيبة: قبل وصول **معمّر القذّافي** إلى الحكم وأثناء حكم **الملك السنوسي**، اتّسمت العلاقة بين ليبيا وتونس بالهدوء والاستقرار النّسبي، إلا أن الوضع تغيّر بعد وصول **معمّر القذّافي**، وخاصة بعد فشل مشروع الوحدة بين البلدين في 1974، وتمّ طرد بعدها 14 ألف عامل تونسي ودخول رئيسا البلدين في حرب إعلامية.

وفي فترة لاحقة، اتهمت الحكومة التونسية العقيد الرّاحل بالتورط في دعم الاتحاد العام التونسي للشغل في أزمة 1978، وبمساندة وتمويل التمرد المسلح في **قفصة** عام 1980، وبالوقوف وراء انتفاضة الخبز نهاية 1983 وبداية 1984. ومن ضمن التهم الموجهة للحكومة اللّيبية آنذاك، قرارها طرد 3 آلاف عامل تونسي عام 1985، بهدف الضّغط عل حكومة **محمّد المزالي** ومضاعفة الأزمة الاجتماعية، واستفحلت الأزمة بين البلدين بعد تحليق الطيران العسكري اللّيبي في الأجواء التونسية ردًا على عدم التّنديد بالعدوان على ليبيا[1].

مرحلة القذّافي - بن علي:

ساند النظام اللّيبي وصول **بن علي** إلى السلطة بالمقابل عمل **بن علي** على كسر الحصار المفروض على ليبيا من قبل المجتمع الدولي، حيث دخلت العلاقات اللّيبية التونسية مرحلة من الهدوء والهدنة.

تشكّلت بين البلدين روابط جديدة تمثّلت في علاقات مصاهرة ومصالح مشتركة بين العائلات، وأصبحت ليبيا –تدريجيًا- الشريك الاقتصادي الأوّل لتونس عربيًا وأفريقيًا، والشريك الخامس لتونس عالميًا. وتشير الأرقام إلى بلوغ المبادلات التونسية مع ليبيا ما يناهز 7٪ من مجموع مبادلات البلاد مع الخارج عام 2010، كما بلغ عدد المؤسسات التونسية المستثمرة في ليبيا، أي لها فروع في دولة الجوار، حوالي 1000 مؤسسة، وبلغ عدد التونسيين العاملين في ليبيا حوالي 150 ألف عامل[2].

رغم هذا الاقتصاد بين البلدين، إلا أنه لم يُخفِ -في المقابل- استمرار بعض التوترات؛ من عدم التزام ليبيا باتفاق حدود المياه الإقليمية بين البلدين (الجرف القاري)، وهذا تنفيذًا للحكم الصادر عن المحكمة الدولية بداية الثمانينات، كما اتّخذت الحكومة اللّيبية إجراءات جمركية كان لها تأثيرات سلبية في عدد كبير من التجار التونسيين في عام 2010.

---

[1] - فريق تحرير مجلة نون وبست، **(تاريخ الدبلوماسية التونسية الليبية)**، **مجلة نون بوست الإلكترونية**، يوم 20 ماي 2015، تمّ تصفح الموقع يوم 28 مارس 2018، الرابط: https: //www.noonpost.org/content/6734

[2]- فاطمة بن عبد الله الكراي، **(العلاقات التونسية الليبية: صدام و وئام.. وخصام)**، جريدة الشروق التونسية، الصادرة يوم11 اكتوبر2015، تم تصفّح الموقع يوم 28 مارس 2018، الرابط: http: //www.alchourouk.com/135525/675/1

انتقد **معمّر القذّافي** ما يحدث في الشارع التونسي من حراك شعبي، واستهجن كل محاولة للإطاحة بالنظام السياسي ورحيل **بن علي**، الأمر الذي أدّى بالمعارضة التونسية إلى توجّس الخيفة من أيّ مبادرة قد يقوم بها **القذّافي** لإجهاض هذا الحراك للحدّ من انتقال هذا الحراك إلى السّاحة اللّيبية.

تداعيات الأزمة اللّيبية على تونس:

- **إرباك وضعية التحوّل الديمقراطي الجاري في تونس:** رغم قيام الحراك الشعبي في تونس وإسقاط نظام الاستبداد بها، إلا أن مسار التحوّل الديمقراطي ما يزال متعثرا لهشاشة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما يعني أن عدم الاستقرار بليبيا سيزيد من إرباك الوضع في تونس، خاصة في حالة استمرار الحرب الأهلية للقرب الجغرافي والتدخّل الاجتماعي والتأثير الاقتصادي المتبادل[1]، مما سيجعل الحكومة التونسية غير قادرة على الجمع بين المهمّات التنموية والدفاعية.
- **تهديدات أمنية:** حيث يمثل اختراق الحدود التونسية من قبل الجماعات الإرهابية، خاصة في ظل وجود مجموعات محلية موالية لـ «القاعدة» مثل «أنصار الشريعة» و«كتيبة عقبة بن نافع» خطرا حقيقيا على الأمن التونسي، وما يُغذي هذه الظاهرة هو ارتفاع عدد المقاتلين التونسيين في سوريا والعراق، بحسب تقديرات وزارة الداخلية التونسية إلى 3800 عنصر، لا يُستبعد أن يعود كثير منهم إلى بلدهم، كما أن في ليبيا حالياً ما لا يقل عن 1500 مقاتل تونسي مدربين ومسلحين، وهم يرغبون بلا ريب بالعودة إلى بلدهم ويبدو من الصعب على الجيش التونسي ذي التسليح المحدود فرض رقابة جوية وبرية صارمة على الحدود المشتركة (500 كيلومتر)[2].
- **تهديدات اجتماعية:** ارتفاع وتيرة الاشتباكات بين الميليشيات وسوء الأوضاع الأمنية اللّيبية، سيجعل من تونس بوّابة لاستقبال النّازحين اللّيبيين الهاربين من الأوضاع الدّاخلية بالإضافة إلى استقبال العمالة الأجنبية الموجودة في ليبيا، وهذا ما حدث في بداية الأزمة قبل تحوّلهم إلى دولهم، يترتّب عن كل هذا أعباء اجتماعية، اقتصادية وأمنية تكلّف تونس ميزانية كبيرة.
- **إغلاق السّوق اللّيبية أمام البضائع التونسية:** تشكل ليبيا سوقا أساسية للبضائع التونسية، واندلاع الأزمة اللّيبية يجعل تونس تخسر هذه السوق الهامّة، في وقت هي بأمس الحاجة إليه مما سيضاعف من

---

[1] - ديدي ولد السّالك، **(مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحوّل الديمقراطي في منطقة المغرب العربي)**، **مركز الدراسات المتوسطيّة والدولية، مجموعة الخبراء المغاربيين**، العدد 6 سنة 2011، ص 5.

[2]- رشيد خشانة، **(تداعيات الأزمة الليبية على الجوار: مصر أولا ثمّ تونس ستستقبلان إردادات الانفجار)**، **جريدة الحياة**، يوم 10 مارس 2015، تمّ تصفح الموقع يوم 20 مارس 2018، الرابط: http: //www.alhayat.com/Articles/7931652

مشكلتها الاقتصادية، وهو ما سينعكس على الوضع الاجتماعي والسياسي ويزيد من إمكانية تعثر مسار التحوّل الديمقراطي لغياب المناخ السياسي والاجتماعي المساعد على ذلك[1].

- **العلاقات المغربية - اللّيبية أثناء حكم معمّر القذّافي:**

رغم غياب حدود مشتركة بين ليبيا والمغرب مقارنة مع الجزائر وتونس، إلا أن العلاقات الثنائية المغربية اللّيبية شهدت حركة مد وجزر كما وصفها الكاتب السّوداني طلحة جبريل في كتابه "**الملك والعقيد** "، إذ تحدث عن العلاقة بين البلدين ووصفها بـ «العلاقة بين المغرب وليبيا في عهد الملك **الحسن الثاني** والعقيد **معمّر القذّافي** لم تعد حقائق صراع ومجابهات بين بلدين بحكم وجودهما في منطقة إقليمية واحدة، وإنما أصبحت تعبيرات عن مشاعر متناقضة، فيها الحبّ والكره وفيها الإقبال والصّد، وفيها النّصيحة والنّميمة، بل ودخل فيها حتى التآمر والاغتيالات والحروب وإن جرت بالوكالة»[2].

ويمكن استخلاص أهم محاور الالتقاء والاختلاف بين البلدين في:

- **رفض معمّر القذّافي للنظام الملكي:** كان **القذّافي** يرى أن النظام الملكي المغربي رجعي، لأنه استمرار للإمبريالية، حيث رفض ما رآه في أول لقاء حضره في القمة العربية بالرباط من تقبيل ليد الملك وصرّح علنا أن هذا نوع من أنواع العبودية، هذا ما دفع الملك **حسن الثاني** إلى القول إن **القذافي** غير متحكّم في أعصابه وقليل الخبرة.
- **دعم معمّر القذّافي للانقلاب في المغرب:** كان **معمّر القذّافي** متأثرا بالمد الناصري وبثورة الضباط الأحرار، فكان أول من رحّب بالانقلاب الذي حدث في المغرب على الملك حسن الثاني في سنة 1971. عندما علم **القذّافي** بخبر الانقلاب، أعلن تأييده للثّورة في المغرب وللضبّاط الأحرار أياما بعد ذلك بعث القذافي عضوا في مجلس الثورة الرائد **عوض علي حمزة** إلى الجزائر، ليطلب من بومدين السماح لطائرات ليبيا التحليق فوق تراب بلده لمساندة الثوار في المغرب، لكن بومدين رفض وأخبر الحسن الثاني بذلك. نعت الحسن الثاني **القذّافي** بالتخلّف في ندوة صحفية "لا تفصلنا عنها (ليبيا) صحراء من الرمال فقط، بل صحراء من التخلّف الفكري" وقُطعت العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا[3].
- **ليبيا ودعم الصّحراء الغربية:** تعتبر ليبيا أول من احتضن جبهة البوليساريو وهذا في إطار دعمها لحق الشّعوب في تقرير مصيرها والتخلّص من الاستعمار، ومن أجل تحقيق هدف **معمّر القذّافي** المنشود وهو الوحدة العربية، اعترف "**القذّافي**" بإنشائه للبوليساريو في خطاب ثورة الفاتح من سبتمبر 1987م

---

[1] - ديدي ولد السالك، **المرجع السابق**، ص 5.

[2] حكيم عنكر، (**الملك والعقيد قصة مد وجزر العلاقات المغربية الليبية**)، **جريدة المساء المغربي**، في25 فيفري 2008، تمّ تصفح الموقع في 26 مارس 2018، الرابط: https: //www.maghress.com/almassae/6549

[3] - أحمد نجيم، (**ملفات من تاريخ المغرب: الحسن الثاني ومعمر القذافي لعداوة ثابتة والصواب ما يكون**)، **أريفينو نت شبكة أخبار مغاربية** في 15 سبتمبر 2015، تم تصفح الموقع يوم 27 مارس 2018، الرابط: http: //www.ariffino.net/maroc-news

بقوله: «أستطيع أن أتكلّم عن قضية الصّحراء أكثر من أيّ طرف آخر، لأن البوليساريو الجبهة الشّعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب، نحن الذين أسسناها عام 1972م، ونحن الذين دربناها وسلحناها لتطرد الاستعمار الإسباني من السّاقية الحمراء و واد الذّهب، ولم نسلّحها لإقامة دولة، ولم نقل لهم انظموا إلى موريتانيا أو الجزائر أو المغرب أو لا تنظموا، دربناها وسلحناها لتحرير الأراضي العربية من الاستعمار الإسباني[1]». ومع هذا بقي الموقف اللّيبي متأرجحا فيما يخص القضية الصحراوية فهو لم يدعم الموقف المغربي القائل بأحقيته في الصّحراء الغربية، بل ذهب إلى رفض تأييده للملك **الحسن الثاني** في قتاله ضدّ الصّحراويين. كما لم يدعم موقف الجزائر في أحقية الشّعب الصحراوي في تقرير مصيره وتشكيل دولة معترف بها دوليا، بل ترك الموقف معلقا بين هذا وذاك واستخدام هذه القضية وفق ما يخدم مصالحه.

- **دعم المعارضة اللّيبية:** للوقوف في وجه سياسة **معمّر القذّافي**، قام الملك الحسن الثاني بدعم تشاد في حربها ضد ليبيا، كما احتضنت مدينة أغادير مؤتمرا للمعارضة اللّيبية صيف 1980، من توصيات ما كان يسمى جبهة الإنقاذ والتحرّك والعمل ضد النظام اللّيبي، هكذا تحول المغرب إلى قبلة للمعارضة اللّيبية في الخارج[2].

- **الوحدة المغربية اللّيبية - الاتحاد العربي الإفريقي:** أدرك الملك **الحسن الثاني** مزاجية **معمّر القذّافي**، فعمل على إبعاد ليبيا من الصراع من خلال عقد وحدة ليبية فيما سُمي بالاتحاد العربي الإفريقي، حيث حدث تقارب دبلوماسي سياسي بالدرجة الأوّلى، إلا أن الاتحاد لم يدم إلا سنتين نظرا للمشاكل.

إن الوحدة مع ليبيا وضعت المغرب في محك صعب، فصراع النظام اللّيبي مع الغرب (خاصة الولايات المتحدة) التي تملك الأوراق في حل نزاع الصحراء سبب الحرج للمغرب، عقب العدوان الأمريكي على طرابلس وبنغازي في 15 أفريل 1986م، وجد المغرب نفسه محرجا بين إعلان مساندة ليبيا طبقا لبنود معاهدة التحالف، الذي يمكن أن يعرّض المغرب للانتقادات أو ربما انتقام الولايات المتحدة وبين فك الارتباط بليبيا، اتجه المغرب خلال هذه الفترة لتبني موقف متوازن، بالإعلان عن تضامنه الكامل مع الشعب اللّيبي، ودعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغليب منطق الحوار والطرق السلمية في تسوية الخلافات القائمة بينها وبين ليبيا[3]. وضع **معمّر القذّافي** حدا للاتفاق بسبب استقبال المغرب لرئيس الوزراء الإسرائيلي **شمعون بيريز** في جويلية 1986 والذي اعتبره خيانة للقضية العربية.

---

[1] - رشيد لزرق، **(العلاقات المغربية اللّيبية المسار الصّعب)**، **جريدة السند المغربية** يوم 20 نوفمبر2010، تم تصفح الموقع يوم 26 مارس 2018 الرابط: https: //www.maghress.com/essanad/6408

[2] - أحمد نجيم، **المرجع السابق.**

[3]- رشيد لزرق، **المرجع السابق.**

وهكذا أخذت العلاقات المغربية اللّيبية وتيرة متذبذبة بين التقارب والتباعد خلال فترة الملك **الحسن الثاني**، لتكون العلاقة خلال فترة حكم ابنه الملك **محمد السادس** أكثر استقرارا مع الحذر الدائم من شخصية **القذافي** المتقلبة.

تداعيات الأزمة اللّيبية على المغرب:

- **أثر عودة الجالية المغربية من ليبيا:** رغم أن المغرب ليس لديه حدود مباشرة مع ليبيا، إلا أن الأزمة كان لها أثر واضح في الداخل المغربي، خاصة بعد مقتل سبع مغاربة بسبب إطلاق نار عشوائي سنة 2014. وتعتبر عودة الجالية المغربية المقيمة بليبيا إلى المغرب أكبر هاجس بالنسبة للنظام المغربي في ظل غياب برنامج لإدماجها في سوق العمل، تعتبر قضية الجالية المغربية في ليبيا من بين الملفات الشائكة التي تهدد الرباط، إذ تشير إحصائيات وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية إلى أن عدد أبناء جاليتها هناك يصل 69 ألف مواطن ومواطنة وفق إحصاءات 2012، بالإضافة إلى المغاربة المقيمين بشكل غير قانوني والذين لا يتوفر إحصاء دقيق بشأنهم[1].
- **تداعيات أمنية على الدّاخل المغربي:** رغم بعد المسافة وعدم وجود حدود جغرافية بين البلدين، إلا أن المغرب متخوف من ظاهرة انتشار الإرهاب، حيث ترى أن انهيار الدولة في ليبيا وغياب المؤسسات سيساعد على تنامي هذه الظاهرة وفتح المجال أمام دعم الصحراء الغربية في مطالبتها بحق تقرير المصير. وأفاد رئيس المركز المغاربي للدراسات الأمنية وتحليل السياسات بأن "المعلومات تفيد بأن البوليساريو تعمل على فتح منفذ يمتدّ من شمال مالي إلى الجدار الأمني المغربي، فسيناريو الأحداث يشير إلى إمكانية فتح الممرات أمام الجماعات المسلّحة من ليبيا، مرورا بشمال مالي وجنوب الجزائر لمهاجمة المغرب داخل وضع إقليمي مفتوح من جنوب ليبيا إلى الحدود المغربية".
- **تداعيات اقتصادية:** إن أثر الأزمة على المغرب اقتصاديا يكمن في تضرّرها كدولة غير نفطية بارتفاع سعر البترول الرّاجع للأوضاع الداخلية اللّيبية والصّراع الحاصل في الهلال النفطي اللّيبي.

مخاطر التدخّل الأجنبي على المنطقة: رغم أن أثر الأزمة اللّيبية تفاوت من دولة مغاربية لأخرى، واختلف حجمه بين التهديدات الأمنية والتّداعيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إلا أن الدول المغاربية في مجموعها مهددة بمخاطر التدخّل الأجنبي في اللّيبية. للعلم فإن النزاع اللّيبي تمّ تدويله وفقا للقرار الأممي رقم 1973 القاضي بحماية المدنيين والحظر الجوي على ليبيا، حيث تمّ تنفيذ من قبل حلف الناتو الذي تسعى الدول المنظمة إليه ومن خلال هذا التدخّل حماية مصالحها في ليبيا والوجود في مشاريع إعادة إعمارها. ومن هنا يجب التنبيه

[1]- عبد الله الطويل، (**تداعيات حفتر تطال المغرب**)، **العربي الجديد مجلة إلكترونية**، تمّ تصفح الموقع يوم 15 مارس 2018، الرابط: https: //www.alaraby.co.uk/investigations

إلى أن مطامع الدول الغربية التي تقود هذا التدخّل ستجعل ثمنه باهظا ليس فقط على ليبيا، بل على منطقة المغرب العربي برمتها ومن مخاطر هذا التدخّل نجد[1]:

- إن دعم الثوار اللّيبيين من قبل القوى الغربية الساعية لتحقيق مصالحها في ليبيا، قد يجعل القرار اللّيبي ما بعد **القذّافي** رهين تلك القوى، ما يجعلها تتحكّم في شكل النظام اللّيبي ونوعية ديمقراطيته، وكذلك طريقة إدارته للعلاقات الخارجية، خاصّة مع محيطه الإقليمي.
- إن تدخل الأطراف الغربية في الشؤون اللّيبية سيجعلها تتحكّم في تسيير العلاقات المغاربية - المغاربية، ممّا يجعلها تدار وفقا لمصالح تلك الأطراف على حساب مصالح المغرب العربي، وإن كان شيئًا من ذلك حاصلا.
- قد يؤدّي التدخّل الأجنبي في قضايا المنطقة إلى خلق مناخ مناسب لتوسّع نشاط القاعدة في المغرب العربي وشمال أفريقيا، كما حصل في العراق، لأن هذا التدخّل الغربي سيعطي مبررًا لنشاطات الجماعات الجهادية المعادية للغرب، بالإضافة إلى جو الفوضى السّائد في ليبيا نتيجة الحرب الأهلية وهي عوامل ستوفر البيئة المناسبة لنشاط هذه الجماعات المتطرفة.

انطلاقا مما سبق، فإن العلاقات اللّيبية مع دول الجوار المغاربي خاصة الجزائر، تونس والمغرب عرفت فترات ومراحل تراوحت بين الاستقرار والهدوء من جهة والتوتر والاهتزاز من جهة أخرى. كما أن الأزمة اللّيبية كان لها الأثر الكبير على دول الجوار لوجودها في محيط إقليمي واحد جعلها تعيش تداعيات هذه الأزمة التي وصلت لداخل هذه الدول. ففي الوقت الذي أعاقت فيه الأزمة استكمال تونس لبناء مؤسّساتها وانتقالها السّلس نحو الديمقراطية، تخوّفت الجزائر بالدّرجة الأوّلى ثم المغرب من انتشار السّلاح وتسرّبه مما يهدّد أمن واستقرار المنطقة هذا ما دفع الدّول المغاربية لاقتراح مجموعة من المبادرات والاقتراحات للبحث عن حل للوضع اللّيبي المتأزم.

المبحث الثاني: المبادرات المغاربية في حلّ الأزمة

مما لا شك فيه أن تداعيات الأزمة اللّيبية على دول المغرب العربي، خاصّة الجزائر، تونس والمغرب دفعت هذه الأطراف إلى البحث عن حلول لها، فاختلفت الطرق الدبلوماسية، السياسية والاقتصادية الداعمة لليبيا للخروج من أزمتها وتجنّب دخول منطقة المغرب العربي في فوضى أمنية يكون لها عواقب اقتصادية واجتماعية. لم تكن مواقف هذه الدول متشابهة ومتناسقة في بداية الحراك الشعبي اللّيبي، فاختلفت بين الداعمة والرافضة والمحايدة، لتصل في الأخير إلى تنسيق مشترك من أجل تجنب الوقوع في فوضى الحروب وحماية المنطقة من هاجس الإرهاب وتنظيم القاعدة، وهذا ما سنبرزه خلال هذا المبحث من خلال تبيان الجهود المبذولة لحل الأزمة اللّيبية من قبل هذه الدول الثلاث.

[1] - ديدي ولد السالك، **المرجع السابق**، ص 5- 6.

1- الدّور الجزائري في حل الأزمة اللّيبية:

تباينت الآراء حول ماهية الموقف الذي اتخذته الجزائر إزاء الثورة اللّيبية فضلا عن أسباب هذه المواقف، فما يراه بعض السياسيين والصحفيين موقفا مؤيدا من قبل الجزائر لنظام القذافي أثناء الثورة يراه البعض الآخر بما في ذلك الموقف الرسمي الجزائري بعد سقوط **القذّافي**، بأنه ليس كذلك وإنما في حقيقة الأمر هو عبارة عن استمرار لسياسة الجزائر في عدم التدخّل في دول الجوار بما يؤثر في وضعها الداخلي سلبا وأنه لا توجد أسباب تجعلها تقف إلى جوار **القذّافي** أو تدعمه في حربه بقدر ما هو موقف تحاول فيه خلق التوازن ما بين عدم معارضة الثورة اللّيبية وعدم تأييدها في ذات الوقت ولو اضطر الأمر في بعض الأحيان إلى اتّخاذ مواقف يمكن حسبانها على أنها ميل لأحد الطرفين بما في ذلك إيواء عائلة القذّافي بعد هروبها من طرابلس أو استقبال الشّيخ **علي الصلابي** في الجزائر في مبادرة شخصية تحت عنوان السّعي نحو العدالة الانتقالية[1]. وفي ظل التحوّلات المتسارعة في الوضع اللّيبي وما انجرّ عنه من تهديدات أمنية من انتشار أسلحة وهجرة غير شرعية وجريمة منظمة، سارعت الجزائر إلى اتّخاذ إجراءات أمنية دفاعية من خلال تأمين حدودها وكذا تفعيل دبلوماسيتها في إطار الحوار اللّيبي، حيث اعتبرت الجزائر أن سلامة ترابها تنطلق من تحسن الوضع الداخلي اللّيبي.

أ- **الإجراءات الأمنية الدّفاعية:** وقد تمثّلت في تأمين وضبط الحدود، رفع حجم الميزانية العسكرية والإنفاق والتّسليح، كما وضعت آليات لمكافحة التّهريب والمتاجرة بالسّلاح والمخدّرات من خلال تأمين المجالات المفتوحة وتكثيف الإجراءات الرّقابية على مستوى المداخل والمنافذ الحدودية.

ب- **تفعيل الدبلوماسية الجزائرية في حلحلة الأزمة:** تعتبر الدّبلوماسية الحذرة من أهم مضامين المقاربة العامة للموقف الجزائري إزاء الوضع الداخلي اللّيبي، حيث قامت الإستراتيجية الجزائرية على:

- دعم الاستقرار الوطني.
- الإبقاء على مسافة واحدة من كل الأطراف.
- دعم دور الأمم المتحدة في إدارة الحوار اللّيبي - اللّيبي وتشكيل حكومة وحدة وطنية.
- احتواء أنشطة تجارة الأسلحة، وتدفّق اللاجئين وأفراد الجماعات المسلحة المتطرفة.
- رفض الحل العسكري كجزء من استراتيجية إخضاع جميع الأطراف إلى إيجاد وإنصاف حلول مؤقتة.
- التأكيد على البعد الداخلي لحل الأزمة على أساس أن الأزمة اللّيبية لا يمكن حلّها إلا من طرف اللّيبيين، واستبعاد أيّ عمل عسكري أجنبي في ليبيا، لأنه سيُعقّد الأمور أكثر.

---

[1]- العلاقات الليبية الجزائرية: **(ما بعد 17 فبراير وأزمة الانقسام السياسي)**، **مركز الدراسات الإستراتيجية والدّبلوماسية**، تمّ تصفح الموقع يوم 12 فيفري 2018، الرابط: http//www.csds-center.com

- الرغبة في ضمان تحييد الميليشيات، وذلك من خلال إعادة الاعتبار للجيش وقوات الأمن النظامية[1].
- محاولة جمع الأطراف اللّيبية المتصارعة حول حوار يهدف إلى وقف الاقتتال الداخلي والخارجي بمعادلة سياسية جديدة قائمة على أساس أمني استراتيجي يمنع تدفقات الجماعات الإسلامية من بلدان أخرى إلى ليبيا.
- توسيع دائرة المشاورات السياسية تجنّبا لانزلاقات قد تُدخل ليبيا في وضع الدولة الفاشلة، أو حرب أهلية[2].

ومن خلال كل هذا، اتّضح الموقف الجزائري تجاه الأزمة اللّيبية الرافض لكل تدخل أجنبي، حيث رفضت أن تتّخذ أراضيها كقاعدة للتّدخل العسكري في ليبيا وهذا منذ بداية الأزمة، مبيّنة أن الحلّ لا يمكن أن يكون إلا ليبيا مع ضرورة لعب دور إيجابي في تقريب الرّؤى بين الأطراف المتنازعة وعدم دعم طرف على حساب آخر، كما فعلت قوى دولية وأخرى إقليمية مجاورة لليبيا، خاصة بعد الانقسام الداخلي وظهور برلمانين وحكومتين. الإشكال الوحيد أن الجزائر وجدت صعوبة في طرح مقاربتها السياسية لحل الأزمة اللّيبية والمتضمنة جمع كل الأطراف المتنازعة في الداخل اللّيبي باستثناء تلك الجماعة المصنفة جماعات إرهابية من قبل الأمم المتحدة[3].

في هذا الإطار، قامت الجزائر بمجموعة من المبادرات يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- تشكيل تنسيقية ما بين دول الجوار اللّيبي لإيجاد حل للأزمة السياسية اللّيبية واستضافة شخصيات فاعلة في المشهد اللّيبي.
- القيام بوساطة بين الأطراف المتنازعة مع وجهاء جنوب ليبيا لوقف الاقتتال بين قبيلتي التبو والطوارق.
- إعادة فتح الحدود في 2015 لأغراض إنسانية بعد غلقها في سنة 2014، وتقديم مساعدات إنسانية لليبيين المقيمين في المناطق الحدودية مع الجزائر.
- دعم الجهود الأممية وهذا باستضافة اجتماعات تشاوريه ما بين الأحزاب السياسية اللّيبية وكذلك عمداء البلديات اللّيبية التي أدرجت ضمن الاتفاق السياسي اللّيبي، وهي اجتماعات مهّدت فيما بعد وفي شكل تكاملي مع اجتماعات الصخيرات إلى توقيع مسودة الاتفاق الخامس إلى جانب دعم الجزائر

---

[1] - زواشي صورية، (**الأزمة اللّيبية والقوى الدولية، المجلة العربية للعلوم السياسية**)، **مركز دراسات الوحدة العربية**، العددان 49-50 سنة 2016، ص 144-145.

[2] - أوشريف يسرى، **المرجع السابق**، ص 234.

[3] **M. Maaraf**. L'Algérie poursuit son rôle de médiateur dans la crise libyenne, un processus s'avérant toutefois lent**,le 14 décembre 2017.**
https: //www.maghrebemergent.info/actualite/maghrebine/83115

لجهود الأمم المتّحدة، فقد استقبلت الجزائر كلا من وزراء خارجية هولندا وإيطاليا وبريطانيا بالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتّحدة بان كي مون[1].

- دعم الجزائر للقمّة رفيعة المستوى للجنة الإفريقية لمتابعة الأزمة اللّيبية والتي انعقدت في العاصمة الكونغولية، حيث قال وزير الخارجية الجزائري **عبد القادر مساهل:** "إن أعمال القمة تعتبر مهمة في حل الأزمة اللّيبية، حيث اعتبر أن إفريقيا معنيّة بإتمام المسار السياسي في ليبيا بعيدا عن أي تدخل أجنبي"[2].
- ترأس لجنة أمنية بعد لقاء تونس يومي13 و14 جويلية 2014، تبحث اللجنة بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية وعلى رأسها جامعة الدول العربية، إعادة الاستقرار الأمني في ليبيا، من خلال التوصل لمبادرات لوقف إطلاق النار بين الفصائل المتنازعة، وكذلك المساهمة في بناء جيش ليبي قوي، باشتراك دول الجوار في تدريب عناصره حتى يستطيع أن يحافظ على وحدة البلاد.
- المشاركة في مجموعة من اللّقاءات الثنائية والثلاثية مع مجموع دول الجوار مثل: مصر وتونس لإيجاد حل للأزمة.
- إدانة وبصورة متواصلة لأي اعتداء على المدنيين من قبل الجماعة المسلحة من خلال تصريحات وزارة الخارجية، ومن بينها هذه التصريحات أن الجزائر أدانت وبشدة القصف الإجرامي الذي قامت به طائرات مجهولة الهوية على مدينة درنة اللّيبية في 30 ديسمبر 2016، الذي راح ضحيته العديد من المدنيين، حيث قال الناطق الرسمي: "إن الجزائر التي ما فتئت تدعو إلى حوار ليبي - ليبي شامل وإلى نبذ العنف ودعمت بقوة مسار الحوار الوطني تحت رعاية الأمم المتحدة، ترى أن مثل هذه الاعتداءات مرفوضة مهما كان مصدرها لكونها لا تزيد الوضع إلا تعقيدا، فضلا على أنها تشكل عائقا أمام الجهود التي تبذل من أجل تسوية سلمية للأزمة تحفظ لليبيا وحدتها وسيادتها وتحصّن انسجام مكوناتها البشرية والاجتماعية وتعيد لهذا البلد الجار الأمن ولشعبه الشّقيق الطّمأنينة[3]"، فالجزائر تعمل على متابعة تطوّرات الوضع الأمني والسّياسي الداخلي يرى البعض أن موقفها تجاه الحراك الشّعبي في ليبيا جاء متأخّرا مقارنة بجاراتها.

2- الدّور التونسي في حل الأزمة اللّيبية:

رغم أن الشارع التونسي تحرّك وأسقط النظام القائم قبل تحرك الشارع اللّيبي، إلا أن نتائج هذا الأخير كان له آثارٌ وخيمة على تونس بحكم جوارها وضعف مؤسساتها العسكرية مقارنة بالجزائر، ففي الوقت الذي كانت تبحث فيه تونس عن إعادة التوازن لوضعها الداخلي وإعادة بناء مؤسساتها في مرحلة انتقالية

[1]- مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، **المرجع السابق.**

[2] -**الحالة السياسية الخارجية في ليبيا (دول الطوق)**، تقرير المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات جانفي 2017، ص 7.

[3]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان وزارة الخارجية الجزائرية، تمّ تصفح الموقع يوم 26 مارس 2018، الرابط: http: //www.mae.gov.dz/news_article/5170.aspx،

تحتاج إلى الاستقرار، أتعبها -في المقابل- الوضع اللّيبي أمنيا واقتصاديا واجتماعيا، ما دفعها إلى خلق مجموعة من المبادرات تميّزت بتنظيم مجموعة من اللقاءات منها ما جمع اللّيبيين فيما بينهم ومنها ما جمع دول الجوار اللّيبي الجزائر ومصر على الخصوص، وقد صرّح الخبير التونسي **الجويني**، بأن العلاقة بين تونس وليبيا ما بعد الثورة، قد مرّت بثلاث مراحل[1]:

- **المرحلة الأوّلى:** تمثلت في الهبة الشعبية التاريخية التي تجسدت في إيواء الإخوة اللّيبيين ومساندة ثورة 17 فبراير.
- **المرحلة الثانية:** تمثلت في محاولة استئناف المسار التكاملي من 2012 إلى 2014 عبر تعيين سفير وطاقم ومحاولة إحياء الاتفاقيات المبرمة وتمتين التعاون والتكامل الاقتصادي.
- **المرحلة الثالثة:** تميزت بعدم الوجود الميداني والاكتفاء بوساطات وتنقلات هزيلة، في حين أن الأمر مهم ليس على البعد الاقتصادي فحسب بل البُعد الأمني والذي مثل حجر الزاوية في التحركات الأخيرة.

انتهجت تونس في علاقتها بالملف اللّيبي مسارين اثنين أولهما سياسي وثانيهما أمني، وكانا على النحو التالي[2]:

أ- **المسار السّياسي الرسمي:**

تمثل في دعم عملية التسوية السياسية السلمية والإقرار بأن الشأن اللّيبي هو شأن كل اللّيبيين وبدت تونس حازمة في رفض التدخّل العسكري الأجنبي باعتباره يمسّ سيادة ليبيا ومنه سيادة المنطقة بأسرها.

ب- **المسار الأمني:**

تمثل في الوقاية من المواجهة على الأرض، حيث ركزت تونس على منظومة أمنية وقائية تتمثل في عازل ترابي على الشريط الحدودي وتجهيزات عسكرية وأمنية وطائرات دون طيار وكاميرات مراقبة لكشف تحركات الخلايا الإرهابية.

ومع هذا، فإن الموقف التونسي لم يختلف في مساره عن الموقف الجزائري في رفض كل أشكال التدخّل الأجنبي، ومن أهم المبادرات التي تقدم بها الطرف التونسي نجد:

- استضافت تونس جملة من جولات الحوار اللّيبي بإشراف الأمم المتحدة، وكذا للقاءات بين الفرقاء اللّيبيين.
- اتخذت البعثة الأممية تونس مقرا لها ولأشغالها.

---

[1] - صابرين بن جمعة، **(بعد لقاء باريس أيّ دور لتونس في الأزمة الليبية؟)**، **أصوات مغاربية تابعة لشبكة الشرق الأوسط**، 9 أوت 2017، تمّ تصفح الموقع يوم 27 مارس 2018، الرابط: https: //www.maghrebvoices.com

[2] -منور مليتي، **(كيف تعاملت دول المغرب العربي مع الملف اللّيبي)**، ميدل ايست اون لاين، يوم 20 فيفري2018 تم تصف الموقع يوم 27 مارس 2018، الرابطhttp: //www.middle-east-online.com/?id=267638

- تحركات دبلوماسية تونسية على مستوى إقليمي ودولي مع دول الجوار، وكذا مع دول أوروبية وعلى رأسها إيطاليا لمناقشة مشكل الهجرة غير الشرعية.
- إبرام اتفاق تونس في 6 ديسمبر 2015 في مدينة قمرت، والذي نصّ على: **أولا** تشكيل لجنة من 10 أعضاء مناصفة بين المؤتمر والبرلمان لاختيار رئيس الحكومة ونائبيه- بحيث يكون أحدهما من المؤتمر الوطني والآخر من مجلس النواب- والذين يحق لهم اختيار بقية أعضاء الحكومة خلال أسبوعين، **ثانيا** العمل بالدستور اللّيبي السابق 1951 (في العهد الملكي) مع اختيار لجنة مشتركة (مكونة من 10 أعضاء 5 من كل طرف) لإدخال التعديلات اللازمة عليه بما يتناسب مع طبيعة المرحلة الحالية، **ثالثا** إجراء انتخابات تشريعية خلال عامين ويتم تبني هذه المبادئ بعد الموافقة عليها من قبل المجلسين القائمين المؤتمر الوطني ومجلس النواب[1].
- إعلان تونس الوزاري لدعم التسوية السياسية الشاملة في ليبيا في 20 فيفري 2017، حيث حققت هذه المبادرة استجابة جزائرية - مصرية من أهم مضامينها[2]:

· مواصلة السعي الحثيث لتحقيق المصالحة الشاملة في ليبيا دون إقصاء في إطار الحوار اللّيبي بمساعدة من الدول الثلاث وبرعاية الأمم المتحدة.

· التمسك بسيادة الدولة اللّيبية ووحدتها الترابية وبالحل السياسي كمخرج وحيد للأزمة اللّيبية، على قاعدة الاتفاق السياسي اللّيبي الموقَّع بالصخيرات، في 17 ديسمبر 2015، باعتباره إطارًا مرجعيًّا، والاتفاق على مساندة المقترحات التوافقية للأطراف اللّيبية قصد التوصل إلى صياغات تكميلية وإلى تعديلات تُمكِّن من دفعها.

· رفض أي حلٍّ عسكري للأزمة اللّيبية وأي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لليبيا باعتبار أن التسوية لن تكون إلا بين اللّيبيين أنفسهم، والتأكيد على أن يضمّ الحوار كافة الأطراف اللّيبية مهما كانت توجّهاتها وانتماءاتها السّياسية.

· العمل على ضمان وحدة مؤسّسات الدولة اللّيبية المدنية المنصوص عليها في الاتفاق السياسي - المجلس الرئاسي ومجلس النوّاب والمجلس الأعلى للدولة - بما في ذلك الحفاظ على وحدة الجيش اللّيبي وفق بنود الاتفاق السياسي اللّيبي، للقيام بدوره الوطني في حفظ الأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود والهجرة غير النظامية.

---

[1]- يمني سليمان، **(تطوّرات الأزمة الليبية في ضوء تطورات اتفاق تونس)**، **مجلة المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، ديسمبر 2015، ص 2.

[2] - السنوسي بسكري، **(الأزمة الليبية ودول الجوار: مواقف وحسابات)**، **مركز الجزيرة للدراسات 14 أفريل 2017**، تمّ تصفح الموقع يوم 27 مارس 2018، الرابط: http: //studies.aljazeera.net/ar/reports

- تقوم الدول الثلاث بشكل مشترك ورسمي بإحاطة الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس مفوّضية الاتحاد الإفريقي بإعلان تونس الوزاري، باعتبارها وثيقة رسمية لدى المنظّمات الثلاث.

في إطار كل هذا، كانت تونس دائما حريصة على دعم مشاريع المبعوثين الأمميين لحلّ الأزمة، كما دعمت مسار خريطة الطريق التي تقدّم بها المبعوث الأممي الخاص للأمم المتّحدة للتسوية في ليبيا **غسّان سلامة.**

3- الدّور المغربي في حل الأزمة اللّيبية:

رغم أن المغرب لا يجمعها جوار مع ليبيا إلا أن وجود الدولتين في رقعة جغرافية واحدة وانتمائهما لمنظومة مغاربية واحدة تجمعهم داخلها اللغة والتاريخ المشترك، جعلها تتحرّك لإيجاد حل للوضع وفق منظورها ودبلوماسيتها وكذا الخيارات المتاحة لديها.

إن المغرب من بين خياراته، إما التدخّل المباشر في الأزمة اللّيبية لتبني الحوار بين أطراف الصّراع، أو دعم أحد الطرفين عسكريا كما هو الشّأن لمصر، أو التدخّل غير المباشر من خلال دعم طرف محدّد سياسيا، فيما يخص عدم التدخّل قد تجد المبررات في كون الصّراع قد يطول ولن يحسم بسهولة ما بين الأطراف، وبالتالي فدعم أحد الأطراف هو بمثابة مغامرة سياسية غير محسوبة العواقب، علمًا أن المغرب بدوره يعاني من صراعه مع جبهة البوليساريو وقد تدخل أحد الأطراف على الخط لدعمها بالسّلاح وبأموال البترول والغاز الطبيعي من جهة أخرى، فابتعاد المغرب عن الأزمة اللّيبية قد يحمل أخطاء إستراتيجية، من جهة قد يُضَيّعُ حليفا اقتصاديا مهما يملك مصادر الطاقة، ومستوردا مهما للأيدي العاملة المغربية، لصالح البلد المجاور الجزائر، ومن جهة أخرى فقدان حليف سياسي يمكن أن يساند المغرب في قضية وحدته الترابية[1].

اتفاق الصخيرات

ولهذا عملت المغرب على اختيار الحل السياسي من خلال المساعي الحميدة والتعامل مع كل الأطراف، فاستضافت المغرب أهم اتفاق تمّ بين الفرقاء اللّيبيين بعد قرابة 20 شهر من المفاوضات بين اللّيبيين للوصول إلى حل وتمّ توقعيه في 17 ديسمبر 2015، بمدينة الصخيرات المغربية برعاية الأمم المتحدة.

واختيار المغرب لاحتضان الحوار اللّيبي- اللّيبي يكتسي مجموعة من الدّلالات أهمها[2]:

- تأكيد حيادية الموقف المغربي من الأزمة اللّيبية.

---

[1]- محسن زردان، **(المغرب وتدابير الأزمة الليبية)**، **إفريقيا (جريدة إلكترونية)**، تمّ نشر المقال في 10 أفريل 2015، تم تصفّح الموقع يوم 28 مارس 2018، الرابط: http: //www.efriqia.com/?p=1558

[2]- عباس بوغالم، **(الحوار اللّيبي بالمغرب: حظوظ الفشل والنجاح)**، **رأي اليوم (جريدة)** 15 جويلية 2015، تم تصفّح الموقع يوم 28 مارس 2018، الرابطhttps: //www.raialyoum.com/index.php

- تأكيد احترام كافة الأطراف اللّيبية للمغرب كبلد محايد.
- التأكيد على ثقة المنتظم الدولي في المغرب كوسيط قادر على إنجاح الحوار.

أهم مضامين اتفاق الصخيرات: تضمنت المسودة الأممية ثلاث نقاط أساسية[1]:

النقطة الأوّلى: نصّ المقترح الأممي على تشكيل حكومة الوفاق الوطني على أساس الكفاءة وتكافؤ الفرص وتُكلّف الحكومة بممارسة مهام السلطة التنفيذية التي تتكوّن من مجلس للوزراء يرأسه رئيس مجلس الوزراء، وعضوان نائبان، وعدد من الوزراء، ويكون مقرها بالعاصمة طرابلس، ومدة ولايتها عام واحد.

النقطة الثانية: تشير إلى أن السلطة التشريعية للدولة خلال المرحلة الانتقالية -التي لم تُذكر مدّتها- تضم مجلس النواب المنتخب في جوان 2014 (برلمان طبرق).

النقطة الثالثة: جاء فيها أن المجلس الأعلى للدولة –وهو أعلى جهاز استشاري- يقوم بعمله باستقلالية، ويتولّى إبداء الرأي الملزم بأغلبية في مشروعات القوانين والقرارات ذات الصفة التشريعية التي تعتزم الحكومة إحالتها إلى مجلس النواب، ويتشكّل هذا المجلس من 120 عضوا.

وإلى يومنا هذا، يعتبر اتفاق الصخيرات الإطار الوحيد لحل الأزمة اللّيبية سياسيا، حيث تبنّت الأمم المتحدة الاتفاق واعتبرته أرضية أساسية في بناء مؤسسات الدولة اللّيبية، ما جعل المبعوث الأممي **غسان سلامة** يدفع إلى جلوس الفرقاء اللّيبيين في طاولة حوار واحدة للنظر في اتفاق الصخيرات وتعديل أهم النقاط المختلف فيها وعلى رأسها المادة الثامنة من الاتفاق والتي تنصّ على نقل صلاحيات القائد الأعلى للقوات المسلحة اللّيبية من مجلس النواب إلى مجلس الرئاسة، وإعادة تعيين المناصب العسكرية والأمنية في البلاد من قبله والتي رأى فيها مجلس نواب طبرق أنها تهدّد قيادات الجيش اللّيبي و وضعية اللواء **خليفة حفتر** في المشهد اللّيبي المقبل.

كما أكد مجلس الأمن الدولي، على أن الاتفاق السياسي اللّيبي الموقع في مدينة الصخيرات المغربية في ديسمبر 2015، هو الإطار الوحيد القابل للاستمرار لحل الأزمة السياسية في ليبيا، مشدّدا على أنه ليست هناك حلول عسكرية للأزمة وأضاف المجلس في بيان له أن «تطبيق ذلك الاتفاق يظل الأساس لإجراء انتخابات وإتمام عملية الانتقال السياسي»[2].

وهكذا لعبت الدول المغاربية دورا في حل الأزمة اللّيبية بطريقة سياسية سليمة بعيدا عن استعمال السلاح أو التدخّل العسكري المباشر، معتمدة على فتح باب الحوار بين الفرقاء اللّيبيين وتقريب وجهات النظر من أجل إعادة بناء مؤسسات الدولة.

---

[1]- موسوعة الجزيرة، **أهم بنود الاتفاق الليبي بالصخيرات**، تمّ تصفح الموقع يوم 10 مارس 2018، الرابط :http //www.aljazeera.net/encyclopedia/events

[2] - مجلس الأمن: **(اتفاق الصخيرات الإطار الوحيد لحلّ الأزمة الليبية)**، **الشرق الأوسط**، 15 ديسمبر 2017، تمّ تصفّح الموقع يوم 28 مارس 2018، الرابط: https: //aawsat.com/home/article/1113651

المبحث الثالث: نتائج المساعي المغاربية ومستقبل الأزمة:

لعبت الجزائر وتونس والمغرب دورا محوريا في إيجاد حل للأزمة اللّيبية دون التدخّل المباشر في الوضع، وهذا من خلال مساعيها الرامية إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة كما سبق وأن ذكرنا. ففي الوقت الذي احتضنت المغرب اتفاق الصخيرات الذي اعتبر مرجعية لحل الأزمة اللّيبية، عملت تونس على تنسيق وتقريب وجهات النظر بين مصر والجزائر لإيجاد حل للأزمة، في المقابل حافظت الجزائر على موقف الحياد والبقاء على مسافة واحدة بين الأطراف المتنازعة مع وجود علاقات حسنة مع التيار السياسي الإسلامي اللّيبي الشيء الذي تفتقده مصر.

كما أكدت الجزائر على الدّور الإفريقي في حل النزاع اللّيبي وترسيخ علاقاتها مع الأوروبيين وخاصة إيطاليا عبر بوابة الأزمة اللّيبية في ظل قدرة الجزائر على مواجهة التحديات الأمنية والهجرة غير الشرعية وامتلاكها لنفوذ واسع ضمن دول الصحراء، وبالتالي فهي تشكّل شريكا إستراتيجيا يمكن الاعتماد عليه بالنّسبة للأوروبيين في ظلّ توتّر علاقة الإيطاليين بمصر وفي ظلّ انقلاب الأوضاع في ليبيا، وضعف السّلطات في تونس، ومنه الجزائر من خلال سياستها الثّابتة إزاء التطوّرات في ليبيا ستشكّل مصدر ثقة للكثير من أطراف الأزمة اللّيبية، وهذا سينعكس إيجابيًا على أيّ وساطات تقودها لحلّ النّزاع بليبيا[1].

توصلت المساعي المغاربية إلى مجموعة من النّتائج في المجال الدّبلوماسي والأمني ويمكن تلخيص أهمّها في:

1- في المجال الدبلوماسي:

فتحت الجهود المغاربية الباب أمام حوار ليبي – ليبي، وتوصّلت إلى توافق مبدئي بين الفرقاء اللّيبيين مبني على إيجاد حلول سياسية للأزمة بعيدًا عن استعمال السّلاح وفتح الطّريق أمام التدخّل الأجنبي، سواء أكان إقليميا أو دوليا، إذ يعتبر بيان 20 فيفري 2017، الصّادر تحت عنوان الإعلان الوزاري لدعم التّسوية السياسية الشّاملة في ليبيا والذي جاء نتيجة اجتماع ثلاثي بين تونس مصر والجزائر، دليلا على هذا الدّور المغاربي، حيث جاء مؤكّدا على ضرورة العمل باتّفاق الصخيرات كمرجعية شرعية للدولة اللّيبية إذ لا يزال ساري المفعول مع بعض التعديلات إلى حين كتابة الدستور وتنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية خلال عام 2018.

استطاعت الجزائر التنسيق مع التيارات الإسلامية اللّيبية وإقناعها بتقديم تنازلات لحلحلة الأزمة، بما يحقق هدف عدم استبعادهم من مستقبل الحكم، وهذا نظرا لتجربة الجزائر في التعامل مع التيار الإسلامي طيلة التسعينيات الأمر الذي عجزت أو رفضت مصر التعامل معه.

[1] - **تقرير المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، المرجع السابق**، ص: 8.

نتج عن المساعي المغاربية الرامية إلى الحلّ السّلمي، إلى تغيّر في مواقف بعض الأطراف التي كانت تعتبر معرقلة للحلّ السّلمي الرّافض له، والتي كانت تميل إلى الحل العسكري والسيطرة وعلى رأسها الجهة الشرقية تحت سيطرة اللّواء **خليفة حفتر**، وهذا من خلال زيارته لدول الجوار اللّيبي التي تعارض مساعيه العسكرية، وعلى رأسها الجزائر، والتي اعتبرها المراقبون –وقتها- بداية انفراج وتغيّر في مواقف الرجل العسكري العنيد الذي طالما رفض أيّ حلّ سياسيّ، مصرًا على وصف معارضيه بالإرهابيين[1].

وحسب **عمر حميدان** المتحدث باسم المؤتمر الوطني العام في 2015، فإن الجزائر كدولة مغاربية مهتمة بالوضع اللّيبي، كان لها دور مهم في عدم حصول حكومة طرابلس وطبرق على اعتراف دولي بشرعية أي طرف، وهذا بحثا عن توازن سياسي بين جميع الأطراف في ليبيا للوصول إلى مشروع توافقي، فالأطراف الخارجية تخوض حروبها بالوكالة في الأراضي اللّيبية، وتبحث عن إيجاد توازن، وحتى لا يستفرد أحد بالسّلطة فالمؤتمر له قوّات **فجر ليبيا** والطرف الآخر له قوّات **حفتر**[2].

كما أن اللقاءات المتعدّدة التي استضافتها تونس لتعديل الاتفاق السّياسي تحت رعاية أمميّة بقيادة **غسان سلامة**، نتج عنها لقاءات بين اللواء **خليفة حفتر** ورئيس مجلس الرئاسة لحكومة الوفاق **فايز السراج**، مثل لقاء باريس في جويلية 2017، حيث صرّح **خليفة حفتر** -ولأول مرّة- قبوله بالاتفاق السياسي وبالانتخابات كحل للأزمة اللّيبية.

وضمن المنافسة الإقليمية لتتصدّر المشهد وإيجاد حلّ للأزمة، دفع الدّور المغاربي وعلى رأسهم الدّور الجزائري نظيره المصري إلى تغيير موقفه من الأزمة، حيث حرصت القاهرة على التناغم مع الموقف الدولي الداعم للمجلس الرئاسي للاتفاق السياسي الذي انبثق عنه، وحاولت مصر أن تظهر بمظهر الدّاعم للوفاق من خلال حثّ حليفها **خليفة حفتر** على القبول بالوفاق والاندماج في العملية السياسية[3].

من جهة أخرى، فإنّ المساعي المغاربية عرفت تأييدا دوليا مقارنة بالتدخّلات الإماراتية والمصرية التي ندّدت بها الأمم المتّحدة من خلال التقارير التي رفعت إليها من قبل **فريق الخبراء المعنيين بليبيا** لمراقبة الأوضاع وتقصّي الحقائق والتي أصدرت في تقاريرها، مثل تقرير ماي 2017، الذي اتهمت فيه دولة الإمارات العربية المتحدة بخرق نظام العقوبات الدولية والمتمثلة في حظر التسليح المفروض على ليبيا، وتقرير جانفي 2018، الذي أدانت فيه مصر بضرب مواقع في الهلال النفطي وشنّ غارات جوية على مدينة درنة دعما للواء **خليفة حفتر**.

---

[1]- عبد الله الشريف، **هل يشهد 2018 حل للأزمة اللّيبية؟**، **العربي الجديد، 30 ديسمبر 2017**، تمّ تصفح الموقع يوم 29 مارس 2018، الرابط: https: //www.alaraby.co.uk/politics

[2]- عبد السلام سكية وقدور جربوعة وآخرون، **(الورقة الجزائرية لحلّ الأزمة الليبية في مواجهة أزمة الشرعية والاندفاع المصري)**، **بوابة الشروق الإلكترونية** 2015/2/21، تمّ تصفح الموقع يوم 29 مارس 2018، الرابط: https: //www.echoroukonline.com

[3]- السنوسي البسكري، **المرجع السابق.**

2- في الجانب الأمني:

والذي اعتبر المحرّك الأساسي بالنسبة للدول المغاربية في إيجاد حلّ للأزمة اللّيبية، حيث تمّ غلق الباب أمام ظاهرة تسريب السّلاح والمتاجرة فيه، وقطع الطريق أمام الجماعات المسلّحة وهذا بتكثيف الجهود لتأمين الحدود المشتركة، خاصة بين الجزائر وتونس، حيث تتبنّى الدولتان خطة إقليمية مشتركة والعمل على بناء مؤسسة أمنية قوية مهمتها الأوّلى جمع السلاح المنتشر منذ سقوط نظام **معمّر القذّافي**، وضبطه في يد سلطة واحدة.كما استغلّت الجزائر رغبة روسيا في لعب دور محوري لتسوية الأزمة اللّيبية للتنسيق معها في ليبيا، وتعتمد الجزائر في ذلك على اعتبارها من أقرب حلفاء روسيا بمنطقة المغرب العربي، حيث تتبنّى الدولتان مواقف متطابقة تجاه الأزمتين السورية والعراقية، فضلا عن التقارب العسكري الكبير بينهما، فتسليح الجيش الجزائري يعتمد بصفة أساسية على السّلاح الروسي[1].

رغم الدّور الذي لعبته دول المغرب العربي متفرّدة أو مجتمعة، إلا أن اتحاد المغرب العربي كهيئة ومؤسسة كان غائبا عن لعب الدّور الحاسم في حلّ الأزمة حسب تصريح الأمين العام لاتحاد المغرب العربي **الطيب البكوش**، وهذا بسبب غياب الاتحاد المغاربي عن الكثير من المحافل الدولية، وخاصة في الاتحاد الإفريقي. وقال **البكوش** في تصريح صحفي عقب اجتماع وزير الخارجية **محمد سيالة** معه في طرابلس يوم 18 فيفري 2018، إنه عقب استلامه مهامه، وجد أن جميع التجمعات الإفريقية وقّعت اتفاقيات للتعاون مع الاتحاد الإفريقي، بينما لم يحدث هذا مع اتحاد المغرب العربي، ما جعله غائبا عن المساهمة والتطرّق للمسألة اللّيبية. وأكد **البكوش** أن العام الماضي شهد عملية التوقيع مع الاتحاد الإفريقي والكوميسا، التي تعد ليبيا عضوا فاعلا فيها، مبينا أن هذه التوقيعات والاتفاقيات، تجعل الأمانة العامة ممثلة باتحاد المغرب العربي، تأخذ مكانها في المحافل، ما سيعطيها مشروعية للمساهمة في الحل السلمي السياسي في ليبيا[2]. ومع هذا فإن الدّور المغاربي مهم جدا، حتى وإن تعددت المبادرات العربية والدولية، حسب رئيس تحرير مجلة "إفريقيا – آسيا" **ماجد نعمة**، "تبقى دول المغرب العربي هي المعنية أساسا إذ أن دول الخليج ليس لها دور في حل الأزمة اللّيبية، لأن دورها كان تخريبيا.. دول الخليج أفضل شيء تقوم به هو عدم التدخّل والكف عن إرسال مزيد من السلاح إلى ليبيا وعدم دعم طرف على حساب آخر..". ويستطرد **ماجد نعمة** في حديثه عن الأدوار المغاربية في حل الأزمة اللّيبية بالقول بالنسبة لتونس والجزائر: "أعتقد أن لديهما موقفا موحّدا وهو المصالحة الوطنية، في حين أن مصر لديها تصفية حسابات مع أطراف أعلنت عليها الحرب في الداخل وتريد محاربتها في الخارج أي الإخوان المسلمين"[3].

---

[1]- عبد اللطيف حجازي، (**الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية.. الرؤية والتحركات**)، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات**، 9 مارس 2017، تمّ تصفح الموقع يوم 29 مارس 2018، الرابط: https: //futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2562

[2]البكوش: (**إتحاد المغرب العربي غاب عن الأزمة الليبية**)، قناة ليبيا، تمّ تصفح الموقع يوم 28 مارس 2018، الرابط: https: //libyaschannel.com

[3]- عنفار ولد سيدي الجاش، (**التدخلات الإقليمية في ليبيا.. حلّ للمشكلة أم تعقيد لها**)، راديو سوا، 18 أوت 2015، تمّ تصفح الموقع يوم 28 مارس 2018.https: //www.radiosawa.com

رغم كل النتائج التي حقّقتها المساعي المغاربية من تقريب في وجهات النّظر بين الفرقاء اللّيبيين ودعم المساعي الأمميّة وكذا التأثير في تغير مواقف داخلية على رأسها موقف **خليفة حفتر**، واقتناعه بالحلّ السياسي والسلمي والتأثير على بعض الدّول في تعديل مواقفها تجاه الأزمة مثل مصر، تبقى المساعي المغاربية لها تحديات يمكن إجمالها في:

- الانقسام اللّيبي والتمزّق.
- دعوة بعض الأطراف الدّاخلية إلى تدخل عسكري لحل الأزمة.
- صراع إقليمي حول تصدر المشهد.
- تعدّد مبادرات الدّولية والإقليمية لحلّ الأزمة.

مسارات الأزمة اللّيبية وفقا للنظرة المغاربية:

من خلال الدّور الذي لعبته كل من الجزائر وتونس والمغرب في حلحلة الأزمة اللّيبية، تبلورت النظرة المغاربية تجاه الوضع اللّيبي والتي ترى أن صناع القرار ومتصدري المشهد اللّيبي مخيرين بين أمرين لا ثالث لهما، إمّا المضي قُدُما لتحقيق مسار الحل السياسي وفقا للخطة الأممية أو الوقوع في مُعضلة الانقسام السياسي وإنهاء وحدة البلاد وتقسيمها إلى كيانين أو أكثر وفق الرؤى السياسية والجغرافية والقبيلة المختلفة.

1- المسار الأوّل: الحلّ السياسي

يتم فيه اتباع المسار الأممي لحل الأزمة انطلاقا من التقيد بالإجراءات التي حرص على تطبيقها المبعوث الأممي الأخير **غسان سلامة** ومتمثلة في:

- قطع الطريق على تعدد المسارات وكثرة المساعي الحميدة من قبل الأطراف الدولية المنخرطة في الأزمة اللّيبية.
- الصرامة في التعاطي مع الفرقاء اللّيبيين، كما غابت لغة المجاملات والمحاباة لفريق على حساب بقية الأطراف.
- اللقاء مع جميع الأطراف، ولم يتوقّف عن السياسيين، بل تجاوز ذلك إلى الفاعلين الاجتماعين والنخبة الثقافية ونشطاء الوسط المدني.
- كما قدّم **غسان سلامة** خطّة عمل لحل الأزمة تضمّنت ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأوّلى: تعديل الاتفاق السياسي اللّيبي "**اتفاق الصخيرات**"، حيث استضافت تونس الفرقاء اللّيبيين في لقاءات وحوار تحت إشراف وبحضور المبعوث الأممي في أواخر سنة 2017، لتسوية كل النقاط المختلف فيها في هذا الاتفاق والانطلاق في كتابة الدّستور.

المرحلة الثانية: عقد مؤتمر وطني للمصالحة تحت رعاية الأمم المتّحدة، تجمع فيه كل القوى اللّيبية المهمشة منها والمرفوضة، وحدّد شهر فيفري 2018، لانعقاده إلا أنه لم يتم رغم تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الجامع وانطلاق أشغالها، حيث بدأت العمل من خلال عقد مؤتمراتها الجهوية من أجل مناقشة ميثاق ومبادئ المؤتمر الجامع وبنوده وفتح قنوات الاتصال مع الجميع الأطراف، خاصة المسلحة منها من أجل إدماج أفرادها في العملية السياسية والحياة السياسية، حيث يسعى القائمون على المؤتمر اللّيبي الجامع، وفق ما أعلنوه، إلى "عدم تهميش أو إقصاء أحد منه، حيث يمثل كلَّ أطياف الشعب اللّيبي، الفرقاء منهم والأخلاّء"، وهدفه "تأسيس ميثاق، تُبنى بموجبه دولةُ المؤسسات والقانون، ويتمُّ فيها تحكيم القضاء؛ لحلّ الخلافات، وطيِّ صفحة النزاعات المسلّحة بين الإخوة" [1].

المرحلة الثالثة: وهي التي يتمّ فيها التوصّل إلى إجراء استفتاء وانتخابات برلمانية ورئاسية، تنهي المرحلة الانتقالية في حدود سنة من بدء خطة العمل في سبتمبر 2017، لتدخل ليبيا بعدها في مرحلة الاستقرار، بعد تشكيل حكومة مركزية واحدة تبسط نفوذها على عموم التّراب اللّيبي [2].

وفقا لمسار الحلّ السّياسي للأزمة اللّيبية تتبنّى الدّول المغاربية ولو كانت مواقفها انفرادية أو إطار اتّفاقات ثنائية خارج الاتّحاد المغاربي تجاه الأمر اللّيبي نفس الموقف، حيث ترى أنه لن يتم التوصل لهذا الحلّ السّياسي إلا بوقف الأعمال القتالية بالدّاخل اللّيبي وفتح الحوار واقتناع الأطراف المتصارعة بأن الحلّ العسكري لن يعود إلا بالضّرر على ليبيا، لأنه سيفتح المجال أكثر للتدخل الأجنبي.

ومن أهم نتائج هذا المسار على ليبيا نجد[3]:

الحفاظ على وحدة الدّولة اللّيبية وقطع الطريق على سيناريو تقسيمها على خلفيات سياسية وجغرافية وقبلية.

- تحقيق الاستقرار والأمن في ليبيا، ووقف أعمال القتل والخطف ووضع حد لاستنزاف الدولة وإهدار طاقاتها ومقدراتها.
- فتح المجال لتحسن الوضع الاقتصادي وتخفيف الأعباء الحياتية على المواطنين.
- فتح المجال لبدء مسار الإصلاح السّياسي والديمقراطي في البلاد.
- محاصرة الفكر المتطرف ووجود المجموعات الإرهابية، وحرمانها من استثمار حالة الفوضى في توفير حاضنة شعبية لتشدّدها وإرهابها.
- وقف التدخّلات الإقليمية والدولية والعبث بشؤون ليبيا الداخلية لصالح الحفاظ على سيادة الدولة واستقلالها.
- دعم مسار التحوّل الديمقراطي في المنطقة، والحيلولة دون عسكرة الدولة.

---

[1]- عبد الباسط غبارة، **المصالح والوطنية..بوابة استقرار ليبيا، بوابة إفريقيا الإخبارية**، يوم 2 جانفي 2018، تمّ تصفح الموقع يوم 29 مارس 2018.الرابط: http: //www.afrigatenews.net/content

[2]- د. الحسين الشيخ العلوي، **(مسارات الحل السياسي في ليبيا وتعقيداته)، مركز الجزيرة للدراسات**، 13 ديسمبر 2017، تمّ تصفح الموقع يوم 27 فيفري 2018، الرابط: http: //studies.aljazeera.net/ar/reports

[3]- فريق الأزمات العربي: **(الأزمة اللّيبية إلى أين؟)، مجلة مركز دراسات الشرق الأوسط**، الأردن، العدد 13، مارس 2017، ص 18.

- الإسهام في تحقيق الاستقرار الإقليمي، ووقف الأخطار والانعكاسات السلبية على دول الجوار وأمن المنطقة.

2-المسار الثاني: تقسيم الدولة

وتعتبر دول المغرب العربي أن هذا المسار يشكل خطرا عليها خاصة بالنسبة لدول الجوار، إذ يعتبر هذا فشلا لسياساتها ودبلوماسيتها في حل الأزمة والتعاطي معها. وتصل ليبيا لهذا الحالة بعد فشل جهود التوافق من جهة واقتناع الأطراف اللّيبية والمتصارعة فيما بينها بعد جدوى الحل السياسية والعسكري فتتوجّه هذه الأطراف إلى تقسيم ليبيا وما يساعدها في ذلك وجود بيئة حاضنة للموضوع انطلاقا من شخصية الرجل السياسي اللّيبية وخلفياته الإيديولوجية والفكرية. وكذا ضعف التعاطي مع الوضع السياسي والأمني والذي يُعتبر نتاجا لسياسة **معمّر القذّافي** خلال حكمه في منع تطوّر وبروز قيادات سياسية ووطنية فاعلة وصولا إلى الاختلافات القبلية. كما ترى دول المغرب أن التدخّل الأجنبي في دعم طرف على حساب آخر يعتبر من أبرز عوامل الدفع نحو التقسيم، حيث استغلت عدة أطراف الفراغ السياسي والحلحلة الأمنية طيلة المرحلة الانتقالية، وتدخّلت لتوجيه عملية تشكيل وبناء ليبيا من جديد؛ بما يخدم مصالح هذه الأطراف الجيوسياسية والاقتصادية في ليبيا.[1]

وقد ينتج عن هذا المسار[2]:

- ضرب وحدة الدولة وإنتاج كيانات هزيلة متصارعة.
- استمرار حالة الاستنزاف بين الكيانات المنفصلة، والفشل في تحقيق الأمن والاستقرار الوطني.
- إلحاق ضرر بالغ بالحالة الاجتماعية وبالوحدة الوطنية، وتغذية النزاعات القبلية والجغرافية.
- وصول مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في البلاد إلى طريق مسدودة.
- توجيه ضربة قوية للاقتصاد الوطني، والتأثير سلبا في أوضاع المواطنين الحياتية.
- توفير تربة خصبة للتطرف وتمدّد الحركات الإرهابية المتشدّدة.
- زيادة حجم التدخّلات الخارجية السلبية، وتبعية الكيانات المنفصلة للأطراف الإقليمية والدولية الداعمة لها، ما يعزّز استخدام الأراضي اللّيبية ساحة لخوض الصّراعات الخارجية على حساب ليبيا وشعبها.
- التأثير بصورة سلبية في مسار التحوّل السّياسي والدّيمقراطي في المنطقة.
- زيادة التهديدات والانعكاسات الخطيرة على الأمن الإقليمي وبخاصّة أمن دول الجوار.

---

[1]- جمعة القماطي، (**غسان سلامة ورمال سلام ليبيا المتحركة**)، **عربي 21 (جريدة)**، 20 مارس 2018، تم تصفح الموقع يوم 29 مارس 2018، الرابط: https: //arabi21.com/story/1080234

[2]- فريق الأزمات العربية: **المرجع السابق**، ص: 20-21.

من خلال هذا الفصل، استطعنا التوصّل إلى أن دول المغرب العربي في تحرّكها لإيجاد حل للأزمة اللّيبية كانت مواقفها متناغمة ومتقاربة لحدّ كبير، حتى وإن لم تكن تتحرّك وفق خطّة رسمها لها اتحاد المغرب العربي ككيان سياسي يجمع الدول المغربية مند 1989. ومع هذا تعتبر مواقفها في إجمالها متوافقة ومتجانسة مع تنافس غير ظاهر على تصدّر المشهد في حلّ الأزمة فتحرّك دول المغرب العربي ناتج في أساسه عن تداعيات الأزمة الاقتصادية والسياسية والأمنية على المنطقة والتي قد تدفع بالمنطقة إلى الدخول في حالة فوضى، فتسرّب الأسلحة من الداخل اللّيبي وظهور جماعات إرهابية متشدّدة متحكمة في ترسانة عسكرية هامة، وتعدّد أشكال الجريمة المنظمة من تهريب وبيع والمتاجرة بالأسلحة إلى بيع البشر، كل هذا أدّى إلى تبعات اقتصادية دفعت دول المنطقة إلى بدل أموال في التصدّي لهذه الظاهرة وتأمين حاجيات اللاّجئين، كما أن عودة العمالة أدخلت دول المغرب في ظاهرة ارتفاع نسبة البطالة. ولم تتوقف التّداعيات على هذا الجانب فقط بل أثرت في المسار الانتقال الديمقراطي في تونس وبناء مؤسساتها، ونتجت حالة من الانهزام النفسي في دول المغرب بأن الديمقراطية لا تُفضي إلا للفوضى. رغم هذا فإن دول المغرب العربي لعبت دورا جد إيجابي في تقريب وجهات النظر بين الأطراف اللّيبية المتنازعة في جلسات حوار متعدّدة، وفتحت أراضيها لاستقبال كل المبادرات الدولية لمعالجة الأزمة، كما دعّمت المساعي الأممية وجعلت اتفاق الصخيرات والمنبثق عنها حكومة الوفاق الوطني أساسا لأي محاولة لحلحة الأزمة، حيث تبنّت دول المغرب العربي مسار الحل السلمي ورفضت أي تدخل أجنبي أو تقسيم لليبيا.

الفصل الثالث

الدّور الخليجي والمصري في حلّ الأزمة اللّيبية

دفعت الأزمة اللّيبية إلى تحرك أطراف عديدة لإيجاد حل لها، فتنوّعت هذه الأطراف وتعدّدت تدخلاتها، انطلاقا من دول الجوار إلى دول أخرى بعيدة جغرافيا عن ليبيا لكن تربطها بها اللغة والدين فتحركت مصر بحكم الجوار والحدود، كما تحركت بالمقابل دول الخليج بحكم أن ليبيا تعد عضوا في جامعة الدول العربي. ومع هذا تبقى أسباب التدخّل لإيجاد حلول تخدم طرف على حساب طرف، وهذا ما سنكتشفه خلال هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث، نبيّن فيها أهم الدّوافع وراء اهتمام بعض دول مجلس التعاون الخليجي بالوضع اللّيبي، ثم كيف كان الدّور الخليجي في الأزمة اللّيبية وكيف تعاملت مصر مع الملف اللّيبي خلال حكم مرسي، وكيف أصبح مع وصول السّيسي، هل تغير أم استمر في نفس المسار؟ لنبين في الأخير هل أثّر التدخّل الخليجي والمصري في الأزمة سلبا أم إيجابا، أيّ هل ساعد على حلّها أم زاد في تأزمها؟

المبحث الأوّل: التدخّل الخليجي في بداية الأزمة.

إن الحديث عن التدخّل الخليجي في الأزمة اللّيبية لا يمكن التطرّق إليه دون الإشارة إلى **رصيد الخلافات البينيّة بين دول مجلس التعاون الخليجي ونظام معمّر القذّافي**، أو بالأحرى خلافات مع **معمّر القذّافي** بحد ذاته، بداية من خلافاته المستمرة مع النظام السعودي منذ توليه الحكم وصولا إلى موافقته على غزو العراق للكويت في 1990.

رصيد الخلافات البينيّة بين دول مجلس التعاون الخليجي ونظام معمّر القذّافي:

- **اختلافه مع المملكة العربية السعودية في أربعة محاور أساسية[1]:**

Ø **المحور الأوّل:** هي الرؤية للإسلام، فكلا الدولتين تتفقان على أن ثمة دور عالمي يجب أن يلعبه الإسلام، إلا أنهما تختلفان في فحوى هذه الرؤية وكذلك طبيعة الدّور، فليبيا تنظر نظرة ثورية للإسلام يمكن توفيقه مع الرّؤى القومية والاشتراكية والنّاصرية، ويرجع البعض ذلك لتأثر القذافي بالطبيعة الصّوفية للحركة السّنوسية التي انتشرت في منتصف القرن الـ 19، وكذلك اصطدامه بالجماعات الإسلامية التي تسعي ليكون الإسلام مشروعا سياسيا، بل إنه حاول استئصالها بطرق عنيفة، كما كان دائما ما يوجّه انتقادات حادّة لجماعة الإخوان ذات التوجّه المعتدل بسبب عدائهم للرئيس الرّاحل جمال عبد الناصر الذي كان زعيما للمدّ القومي العربي في فترة الخمسينيات والستينيات.

في المقابل، رأت السعودية وتأثرا بمنهج الشيخ محمد بن عبد الوهاب، أن الإسلام لا يتّفق مع تلك الأفكار الغربية، وأنه يجب تنقيته ممّا لحقه من شوائب، ورأت أن الإسلام لا يرتبط فقط بالعالم العربي بل بالعالم الإسلامي كله. ومن هنا لعبت السعودية دورا في الدفاع عن العقيدة الإسلامية ودعم قضايا المسلمين في العالم، سواء في المنقطة العربية أو في الشيشان والبوسنة وغيرها من قضايا العالم الإسلامي، كما احتضنت منظمة المؤتمر الإسلامي هذا التّباين في الرّؤى لدور وطبيعة الإسلام، دفع القذافي إلى رفض الرؤية السعودية للإسلام، بل إنه حثّ المسلمين في 19 أكتوبر 1980، إلى عدم القيام برحلة الحج لأن الأراضي السعودية والأماكن المقدّسة بها تحت الاحتلال الأمريكي على حد تعبيره، وبعد ثلاثة أيام أعلنت السعودية قطع علاقاتها مع ليبيا نظرا لأن القذافي "يستخفّ بالإسلام، بل إن هذا الخلاف دفع القذافي في الثمانينات إلى مساندة إيران في حربها ضد العراق، بالرغم أن قضية الوحدة العربية كانت على رأس أولويات السياسة الخارجية اللّيبية في هذه الفترة، ومن أجلها سعت ليبيا إلى

[1] - خالد حنفي، **ليبيا والسعودية خفايا التوتر التاريخي**، تمّ تصفح الموقع يوم 27 فيفري 2018، **الرابط: http://www.alarabiya.net/articles/2004/06/15/4337**

الدخول في محاولات وحدوية مع عدد كبير من الدول العربية، غير أنّ هذه المحاولات لم تفشل فقط، وإنما انتهت إلى توتر مع عدد من الدّول العربية.

- **المحور الثاني:** كان الاختلاف في مواقف الدولتين من تأييد المدّ القومي العربي، فرغم أن القذافي لم يعايش الزعيم المصري عبد الناصر سوى عام واحد، إلا أنه اعتبره مثله الأعلى ودفعه ذلك إلى تقليد الخط النّاصري رغم عدم امتلاكه قدرات عبد الناصر الكاريزمية إلا أنه اعتقد أنه سيحظى بالزعامة العربية التي حظي بها عبد الناصر، فقد انتقدت ليبيا ما سُمي –آنذاك- بمعسكر الأنظمة الرجعية التي كان تصنّف فيه السعودية، في المقابل عملت المملكة تحت حكم الملك فيصل الراحل على تقليص المد الثوري في المنطقة العربية، بل إنها شجّعت التّقارب المصري تحت حكم السّادات مع الولايات المتّحدة لإخراج مصر من منظومة الدّول العربية الثورية.
- **المحور الثالث:** فهو العلاقات مع القوى الغربية، فقد اعتبرت ليبيا منذ ثورة الفاتح وحتى قبل الانفراج الأخير في العلاقات مع الغرب، أن الولايات المتحدة رمز لـ "لإمبريالية المستغلة " الذي يجب مكافحته. في المقابل أظهرت واشنطن العداء للقذافي، واعتبرته مصدرا لزعزعة الأمن ووصفت الخارجية الأمريكية ليبيا بأنها "دولة مارقة" تدعم "الإرهاب"، واتهمتها بالمسؤولية عن انفجاري روما وفيينا في ديسمبر 1985، بل إن واشنطن حاولت اغتيال القذافي نفسه حينما قامت طائراتها بقصف مقره في طرابلس في عام 1986، لكنه نجا وتوفّيت ابنته بالتّبني.

في المقابل، فإنّ السعودية تؤكّد على التّحالف الإستراتيجي الوثيق مع القوى الغربية ولا ترى المملكة تناقضا بين علاقتها مع الغرب وموقفها الرّافض للاحتلال الإسرائيلي، بل إنها ترى أن علاقتها بالغرب قد تخفّف من وطأة تطرّف الاحتلال الإسرائيلي.

- **المحور الرابع:** هو السّياسات البترولية المتناقضة على طول الخط للبلدين، فرغم أن البلدين عضوان في منظمة الأوبك، إلا أن ليبيا كانت دائما وحتى الآن "الشّريك المخالف" لقرارات المنظمة ففي مطلع عام 1982، شهدت البلدان حربا كلامية حيث اتهمت ليبيا السعودية بتعمّد زيادة إنتاجها من البترول لخدمة المصالح الأمريكية، وفي مارس من نفس العام دعا القذافي إلى الثورة في السعودية قائلا: "إن دخل السعودية من النفط يبلغ 100 مليار دولار سنويا يتقاسمه 5 آلاف أمير سعودي". وردت الصحف السعودية على القذافي بتضييع أموال بلاده النفطية على مغامرات خارجية وتمويل الحركات الإرهابية. ورغم عودة العلاقات بين البلدين في ديسمبر 1982، وهذا بعد أن دعت السعودية إلى وحدة الصّف العربي في مواجهة العدوّ الإسرائيلي الذي كان قد اجتاح لبنان في سنة 1982، إلا أن هذا الاستئناف للعلاقات لم يغيّر من التّباين والشّقاق في وجهات النظر بين البلدين. غير أنّ الضّغوط الدولية التي واجهتها ليبيا مع النّصف الثاني من الثمانينيات حيث تصاعد المواجهة مع الولايات المتحدة أدّى بليبيا

إلى تهدئة نبرتها مع السعودية بعد إدراكها أن المملكة قد تكون سندها في أوقات الأزمات خاصة الدولية لما تمتلكه من علاقات مميزة مع الولايات المتحدة.

إلا أن هذا الحال لم يستمر طويلا، حيث في 2003 حدثت مشادة كلامية بين **القذافي** و ولي العهد السعودي آنذاك **عبد الله بن عبد العزيز**، أثناء انعقاد القمة العربية بمصر، وزد على ذلك تصريحات القذافي حول أن النهج السلفي السعودي هو السبب في توفير مناخ لخروج الأصولية المتطرفة المتمثلة في تنظيم القاعدة الذي اتهمته واشنطن بتدبير أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011 وكذلك اتهام ليبيا بالتورط في مؤامرة لاغتيال الأمير عبد الله بن عبد العزيز في 2004[1].

- **موقف معمّر القذّافي من غزو العراق للكويت:** حينها تبنّى الرئيس اللّيبي "**معمّر القذّافي**" وجهة النظر العراقية في احتلال دولة الكويت باعتبارها جزءًا منه[2]، حيث رأى أنه يحق **لصدام حسين** استرجاع الكويت، كما عارض الموقف المصري الخليجي في إرسال قوات عربية والقبول بالتدخّل الأمريكي لصالح الكويت لإنهاء الحرب.

شهدت العلاقات اللّيبية الخليجية فترات تباعد وتنافر، كما عرفت مراحل أخرى حدث فيها التقارب خاصة قبل سقوط نظام **معمّر القذّافي**، إذ حدث إشكال من التعاون الإماراتي اللّيبي أو اللّيبي القطري، فضلا عن التقارب الكويتي اللّيبي مما يوحي بطي صفحة الماضي والبدء في مرحلة من التعاون المشترك، إلا أن الحراك الشعبي اللّيبي ومسلسل الأحداث بين المعارضين والنظام، دفع بالموقف الخليجي بأخذ مسار لم يتخذه في الحراك التونسي والمصري من قبل ولم يكن على نفس الوتيرة، حيث دعمت دول الخليج التدخّل العسكري الأممي باستعمال كل الوسائل الإعلامية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية.

أ- أبرز الدّوافع وراء التدخّل الخليجي في الأزمة اللّيبية:

تعتبر الدّوافع الإنسانية أبرز عامل يظهر في أغلب الكتابات والتصريحات الخليجية وراء التدخّل في ليبيا، إلا أنه هناك عدة عوامل منها السياسية والاقتصادية والتاريخية وراء هذا التدخّل يمكن التعرّض إليها كالتالي:

دوافع إنسانية: وهو الدافع الرئيسي المحرّك لدول الخليج في اتجاه تأييد ودعم المطالب المشروعة للمعارضة اللّيبية، فالمجازر والأسلوب الدّموي الذي واجه به نظام "**القذّافي**" الاحتجاجات الشّعبية وأسفر عن سقوط الآلاف من الضحايا بين قتلى وجرحى، إضافة إلى تدمير البُنى التحتية في المدن والقرى، وخاصة ما يتعلّق بالماء والكهرباء والمستشفيات بهدف حرمان السكّان من مقومات الحياة، دفع دول العالم ومن بينها دول الخليج إلى التعاطف والوقوف إلى جانب الشعب اللّيبي لتخليصه من هذا النظام. وهذا التعاطف لم يقف عند حدود المطالبة بمحاسبة

[1] - عمر الحسن، **دول مجلس التعاون والثورة الليبية: الدوافع والأدوار**، مركز الجزيرة للدراسات، تمّ تصفح الموقع يوم 26 فيفري 2018، http: //studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172110581262538 9.html

[2] - غسان سلطان، **الغزو العراقي للكويت، قراءة موجزة في جوانب من إشكالية الأزمة**، مكتبة الإسكندرية، ط1، 1994، ص 87

"**القذّافي**" على ما ارتكبه في حق شعبه، بل تأييد أية إجراءات دولية تستهدف رفع المعاناة عن اللّيبيين سواء لجهة تقديم المساعدات الإنسانية أو الطبية أو اتخاذ خطوات داخل مجلس الأمن الدولي لمنع "**القذافي**" من المضي قدمًا في جرائمه[1]، حيث تميز الحراك الشعبي اللّيبي عن غيره بأنه تحول من اللحظة الأولى إلى مواجهات مسلحة بين طرف يطالب برحيل النظام وطرف يرى في استعماله السلاح مبررا لاستمراره.

دوافع سياسية: في إطار غياب المؤسسات وهيكل واضح للدولة، فضلت دول الخليج إعطاء الأولوية لعلاقاتها مع النظام الدولي على حساب نظام **معمّر القذّافي**، حيث لم ترَ أي مصلحة في بقائه ما دفعها إلى الابتعاد على طرح مسار الحوار بين المعارضين والنظام. ومن بين الدّوافع كذلك التخوف الخليجي من تكرار النموذج العراقي في ليبيا الذي غاب عنه الدّور العربي بصفة عامة والخليجي بصفة خاصة، وبالتالي فهي ترغب في الوجود في سيناريوهات ما بعد الصراع[2]، فهي تبحث على أن تكون شريكا سياسيا في ترتيبات ما بعد القذافي أو بالأحرى رقم في المعادلة غابت عنها في حرب العراق.

كما رغبت دول الخليج سواء بصورة جماعية (في إطار مجلس التعاون الخليجي) أو بصورة فردية مثلما هو الحال بالنسبة لقطر في لعب دور أساسي مؤثر على المستوى الإقليمي، فهي تسعى لاستغلال قوتها ومكانتها الاقتصادية في المنطقة للحصول على مكانة سياسية (وهو حق مشروع بالنسبة لها)، ويساعدها على ذلك ضعف الجامعة العربية، كما أن بعض الدول الفاعلة في المنطقة مثل مصر (بسبب ظروف الثورة التي شهدتها) تبدو غير مستعدة حاليًا للقيام بأي دور في المنطقة، مما خلق فراغًا في المنطقة تسعى دول الخليج إلى ملئه[3].

ومنه، نلاحظ التوجّه الجديد في السياسة الخارجية الخليجية التي كانت ترتكز على الاهتمام بالقضايا الإقليمية بالدرجة الأوّلى، وقد لعبت بعض العوامل في تغيير التوجّهات السياسية لدول الخليج اتجاه القضايا العربية وعلى وجه الخصوص الأزمة اللّيبية ومن هذه العوامل نجد[4]:

1- استشعار دول الخليج الخطورة التي يمكن أن تترتّب على تراجع الدّور الإقليمي لمصر إثر ثورة 25 جانفي، بما فرضته من الحاجة إلى التركيز في الدّاخل ومن ثمّ سعت هذه الدّول إلى تعبئة الفراغ السّياسي والأمني العربي مع غياب مصر المؤقت، من خلال القيام بمسؤولياتها القومية.

2- سعي دول المجلس إلى اتخاذ خطوات استباقية تحول دون سقوط أيّ من أنظمتها من خلال طرحها لمبادرات اتّسمت بالديناميكية والحيوية، وفرضت حضورها على الساحة إلى الحد الذي مكّنها من السيطرة على المشهد الداخلي، ويكفي الإشارة في هذا الصّدد إلى قرارها بالدعوة إلى التدخّل الدولي في ليبيا.

---

[1]- عمر الحسن، **المرجع السابق.**

[2]- أحمد طاهر، (**العلاقات الخليجية اللّيبية ما بعد القذافي**)، **مجلة رؤية تركية للدّارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، سنة 2013.

[3]- عمر الحسن، **المرجع السابق.**

[4]- أحمد طاهر، **المرجع السابق.**

3- استهدفت دول المجلس من طرحها للمبادرات الاستحواذ على عقول وأفكار المواطن الخليجي، من خلال السعي لإجهاض عقلية الثورة لديه بطرح سلسلة مبادرات جريئة على الجبهات الخارجية، تنتهي بإجهاض أحلام الثورة التي تراود البعض من مواطنيها وإعادتهم إلى التفكير العقلاني بالمنطق الاستثنائي للخليج، ما ساعدها بالفعل في تغيير وتبديد كثير من القناعات الشعبية بقيمة الثورة.

دوافع اقتصادية: نظرا للثروات الطبيعية التي تملكها ليبيا خاصة البترولية، حيث قدر احتياطها المؤكّد من النفط بـ 36 مليار برميل، بينما غير المؤكد قدر بـ 100 مليار برميل. كل هذا أهّلها لتكون مطمع الكثير من الدول في المشاركة في إعادة بنائها لما تملكه من احتياطي فهي لا تعد عبئًا على من يتدخل فيها بقدر ما هي فرصة سانحة للاستثمارات فيها. ما دفع الخليج إلى التخوّف من بقاء النفط اللّيبي تحت سيطرة غربية، والتحكم في أسواق النفط الدولية مما يضر بمصالحها، وهذا ما يفسّر العرض القطري على المجلس الانتقالي اللّيبي عقب الثورة بتولي القيام بإنتاج وتسويق النفط خاصة في الشرق اللّيبي.[1]

دوافع تاريخية: وتمّ التطرّق إليها من قبل وهي مرتبطة بالعلاقات المتوترة بين دول مجلس التعاون الخليجي نظام القذّافي، فالثابت أن العلاقات بين الجانبين كانت ولا زالت علاقات صراع، وبالتالي فمن مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي إقصاء "**القذّافي**" عن الحكم في ليبيا، وقيام نظام ليبي جديد يتّسم بالرشادة، ويحظى بالقبول والاحترام من جانب شعبه ومن جانب دول المنطقة جميعًا[2].

ب- مظاهر التدخّل الخليجي في ليبيا

ظهر وبوضوح منذ الوهلة الأوّلى لبداية الأزمة اللّيبية رغبة دول مجلس التعاون الخليجي بالتدخّل في المسائل اللّيبية وفقا للأسباب والدّوافع التي تمّ شرحها من قبلُ وظهر هذا التدخّل في عدة أشكال:

سياسيا وإعلاميا: قام وزراء خارجية دول المجلس في 7 مارس 2011، بدعوة مجلس الأمن الدولي لفرض منطقة حظر للطيران فوق ليبيا، كما دعم القرار 1973 (26 فيفري 2011)، فمنذ البداية ارتبطت السياسة القطرية والإماراتية والسعودية بدعم ثوار ليبيا، وكان من اللاّفت أن قطر هي الدولة الثانية، بعد فرنسا، في الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلاً لليبيا، وذلك تحت المظلّة الخليجية والعربية وضمن قوات حلف الأطلسي (النّاتو)[3]. كما استقبلت الكويت رسميا رئيس المجلس الوطني الانتقالي اللّيبي **مصطفى عبد الجليل** في شهر مارس 2011، مبيّنة في ذلك اعترافها بالمعارضة ورفضها لنظام **القذّافي** وعدم شرعيّته، فقد أتاحت هذه الأزمة مجالا

---

[1]- بثينة الشتيوي، **(ماذا جنت دول الخليج العربي من الصراع الدائر في ليبيا؟) مجلة سياسة بوست الإلكترونية**، تم تصفح الموقع يوم 18 أكتوبر 2017 الرابط: https: //www.sasapost.com/about/

[2]- عمر الحسن، **المرجع السابق.**

[3]- خيري عمر، **دول جوار ليبيا وأزمة الخليج**، تم تصفح الموقع يوم 26 فيفري 2018 الرابط: https: //www.alaraby.co.uk/opinion/2017/6/18

واسعا للدّبلوماسية الخليجية للتحرك. حيث شاركت واستضافت دول التعاون الخليجي في عدة لقاءات دولية بحثا عن حلول للأزمة اللّيبية مبديا مساندتها لشرعية المطالب والحراك الشّعبي الجاري بالدّاخل اللّيبي، حيث شاركت على سبيل المثال دول الخليج في مؤتمر لندن الذي عقد في 29 مارس 2011، ممثلة في قطر والذي شارك فيه وزراء خارجية أكثر من 40 دولة.

كما نظّمت قطر أول اجتماع لمجموعة الاتّصال الدوليّة بشأن ليبيا في أفريل 2011، بينما استضافت الإمارات العربية المتحدة اجتماعات مع ممثّلين ليبيين قبليين واستضافت الاجتماع الثالث لمجموعة الاتصال الدوليّة في جوان من نفس السنة[1].

كما لعب الجانب الإعلامي الخليجي دورا هاما في دعم الحراك الشعبي اللّيبي من خلال دور القنوات والفضائيات، خاصّة قناة الجزيرة والعربية الإخباريتين بنقل مباشر للأوضاع داخل ليبيا.

عسكريا: حصلت المعارضة اللّيبية على دعم مالي وعسكري من دول التعاون الخليجي لتجاوز الأزمة والتغلب على مليشيات **معمّر القذّافي**، وقد تكتلت أهم إجراءات الدّعم فيما يلي[2]:

- مشاركة أربع مقاتلات قطرية من طراز (ميراج2000) في الدّوريات المسلحة، انطلاقا من جزيرة كريت بالبحر المتوسط في إطار التحالف الدولي ضد ليبيا.
- مساهمة دولة الإمارات العربية المتحدة بست طائرات من طراز (إف – 16)، وست طائرات من طراز (ميراج)، لتنفيذ منطقة حظر الطيران، فضلاً عن طائرات (آباتشيوشينوك) وطواقمها للبحث والإنقاذ.
- إرسال السعودية طائرة مراقبة من طراز (أواكس)، وأخرى للتزوّد بالوقود على أن تكون قاعدتها بمدينة مرسى مطروح قرب الحدود اللّيبية.

كما يشار إلى أن القوات الخاصة القطرية قامت بتدريب مقاتلين ليبيين لمواجهة ميلشيات القذافي.

إنسانيا وماليا: عرفت المساعدات الإنسانية الإغاثية اهتماما كبيرا لدى الدول الخليجية، حيث قدمت لليبيا مجموعة من المساعدات أما في إطار دول التعاون الخليجي والتي حددت بـ 400 مليون دولار أمريكي أو كهبات ومساعدات من قبل الدول الخليجية كل واحدة على حدة.

حيث قدمت قطر من خلال منظمتها الخيرية حوالي 3.5 مليون ريال قطري(960.520 دولار أمريكي) كمساعدات إنسانية لليبيين في بداية الصراع، بالإضافة إلى ذلك أقامت المنظمة مخيما للاجئين جنوب تونس لإيواء حوالي 1600 شخص، وأطلقت مشروعا آخر بقيمة 2 مليون ريال قطري (547.940 دولار أمريكي) لفائدة اللاجئين اللّيبيين الذين كانت تستضيفهم عائلات من جنوب تونس[3].

---

[1]- خالد عبد الرحيم السيد، **دول مجلس التعاون الخليجي والربيع العربي**، دار الشرق للطباعة والنشر، الدوحة، قطر، طبعة 1 سنة 2013، ص 74.

[2] - أحمد طاهر، **المرجع السابق.**

[3]- خالد عبد الرحيم السيد، **المرجع السابق.**

كما قامت كل من الإمارات والكويت والسعودية بتقديم المساعدات التالية[1]:

- تحرك رئيس دولة الإمارات الشيخ **خليفة بن زايد آل نهيان** بتقديم مساعدات إنسانية عاجلة، وذلك لإغاثة المتضررين داخل الأراضي اللّيبية أو الهاربين من المعارك العسكرية على حدود بعض الدول المجاورة، وإعلان الكويت عن تقديم دعم للشعب اللّيبي مقداره 50 مليون دينار.

- سلّمت دولة الكويت مساعدات جديدة إلى ليبيا شملت 54 سيارة إسعاف وإطفاء وإنقاذ سريع مزوّدة بأحدث الأجهزة في إطار مساعدات طبية وإغاثية بتوجيهات من صاحب السّمو أمير البلاد الشيخ **صباح الأحمد الجابر الصباح.** ويذكر أن دولة الكويت قدّمت إلى الشعب اللّيبي مساعدات منذ 25 فيفري، شملت مساعدات طبية وإنسانية ومادية بقيمة 180 مليون دولار، منها 50 مليونا نقدا للمجلس الوطني اللّيبي والباقي معونات، حيث انطلقت طائرات النقل من طراز (سي130) من قاعدة **عبد الله المبارك الكويتية،** حاملة المواد الطبية والمساعدات الإنسانية لتقديمها كمساعدات عاجلة للمتضررين.

- صدر الأمر السعودي السامي رقم 40066 في جانفي 2013، القاضي بتقديم مساعدات إنسانية لحكومة ليبيا تمثل 50 طن من التمور والأدوية والمستلزمات الطبية.

ج- النتائج الاقتصادية والسياسية للتّدخل الخليجي في ليبيا في بداية الأزمة

من خلال المعطيات السابقة، برز لنا الدّور الخليجي في دعم المعارضة لإسقاط نظام **معمّر القذّافي** الذي دام 42 سنة، من خلال تحريكه للآلة الدبلوماسية ودفع جامعة الدول العربية للمطالبة من مجلس الأمن إصدار قرار حظر الطيران الجوي على ليبيا لحماية الشعب اللّيبي من مليشيات القذّافي. ومع هذا، فإن المجال السياسي لا يخلو من تحقيق المصلحة كما يرى أصحاب المدرسة الواقعية، فالدولة تتحرك دائما لتحقيق تلك المصلحة وتنمية قدراتها لتحقيق التفوّق في مجال العلاقات الدولية وهذا ما شهدناه في الأزمة اللّيبية رغم الأسباب والمساعدات التي قدمت لليبيين للتغلب على النظام القائم، آنذاك، إلا أن من ورائها كانت تريد تحقيق مصلحتها من خلال المشاركة في إعادة بناء ليبيا بعد القذّافي والاستفادة من الكم الهائل من الاستثمارات لإعادة بناء البُنى التحتية التي هدمت، فكانت نتائج التدخّل كالتالي[2]:

[1]- أحمد طاهر، **المرجع السابق.**

[2] - بثينة شتيوي، **المرجع السابق.**

- توقيع مركز التحكيم التجاري الخليجي اتفاقية تعاون وتفاهم مع مركز ليبيا للتحكيم التجاري الدولي، بهدف نشر الثقافة التحكيمية ودعم مركز التحكيم اللّيبي، كون ليبيا دولة غنية نفطيا ومليئة بالاستثمارات الأجنبية، وكثير من المتعاقدين هناك لديهم حقوق.
- الالتزام بالاتفاقات المبرمة بين الطرفين قبل سقوط النظام، والتي تمت مع قطر، وتأسيس بنك مشترك باسم البنك اللّيبي القطري برأسمال 500 مليون دولار، إضافة لامتلاك شركة قطر للبترول 10% من الشركة العربية للخدمات البترولية ومقرها ليبيا.
- إبرام اتّفاق بين بيت التمويل الخليجي بالتعاون مع صندوق الإنماء الاقتصادي الاجتماعي ومؤسسة النفط الوطنية اللّيبية، لتطوير أوّل منطقة أعمال متكاملة للطّاقة في ليبيا، أطلق عليه **"مدينة الطاقة ليبيا"**.
- زيادة حجم الاستثمارات الخليجية في الاقتصاد اللّيبي وخاصة في المجال العقاري، حيث تقدر قيمة الاستثمارات الخليجية بأكثر من 100 مليار دولار.

أما **سياسيا** فقد عرفت رزنامة الزيارات المتبادلة بين الجانبين في السنتين المواليتين لسقوط **معمّر القذّافي** حركية كبيرة من أجل التنسيق في مختلف القضايا المشتركة من أبرزها[1]:

- زيارة وزير الخارجية الإماراتي **عبد الله بن زايد آل نهيان** إلى طرابلس في 22 ديسمبر 2011، وتعدّ أول زيارة لمسؤول عربي رفيع المستوى بعد الثورة، هدفت إلى بدء صفحة جديدة في علاقات البلدين، تمّ خلالها: توقيع مذكرتي تفاهم: الأولى بشأن التشاور السياسي بين وزارة الخارجية اللّيبية و وزارة خارجية الإماراتية والثانية بشأن إنشاء لجنة مشتركة للتعاون تسمّى باللجنة المشتركة اللّيبية – الإماراتية برئاسة وزيرا الخارجية في البلدين أو من يمثلهما وعضوية عدد من مسؤولي التعاون الثنائي، الاتفاق على عقد اجتماعات الدّورة الأولى في أبو ظبي، أعقبها زيارة وزير الدولة للشؤون الخارجية خلال يومي 17- 18 جانفي 2012، استهدفت تدشين خط طيران الاتحاد (أبو ظبي-طرابلس)، والعمل على توسيع دائرة الشراكة بين البلدين في كافة المجالات.
- زيارة وزير الحكم المحلي اللّيبي **محمد الهادي الحراري** لدولة الإمارات في 20 فبراير 2012، بهدف الاطّلاع على التجربة المتميّزة لدولة الإمارات في القطاع الحكومي.
- زيارة رئيس الوزراء اللّيبي في الحكومة الانتقالية الدكتور **عبد الرّحيم الكيب** للإمارات في 15 أفريل 2012، وذلك على رأس وفد ضمّ كلاً من (وزير الخارجية، وزير العمل، وزير الكهرباء والطاقات المتجدّدة، وزير الاتّصالات والمعلوماتية، وزير المالية، وزير الدّاخلية، وزير الاقتصاد، ورئيس أركان القوّات المسلّحة) لبحث العلاقات الثّنائية بين البلدين الشّقيقين وسُبل دعمها وتطويرها في كافة المجالات.

[1] - أحمد طاهر، **المرجع السابق.**

- زيارة وزير الاقتصاد اللّيبي **أحمد سالم الكوشلي** للإمارات خلال الفترة من 1-3 مايو 2012، للمشاركة في الدّورة الثانية للملتقى الاستثماري السّنوي.
- زيارة وزير الكهرباء اللّيبي **عوض إبريك إبراهيم البرعصي** للإمارات خلال الفترة من 7- 10 ماي 2012م.
- زيارة وزيرة الشؤون الاجتماعية اللّيبية **مبروكة جبريل الشريف** للإمارات خلال الفترة من 10 -15 جوان 2012م.
- زيارة رئيس الوزراء اللّيبي **علي زيدان محمد** لقطر خلال الفترة من 14-16 جانفي 2013م، تمّ خلالها الاتفاق على مايلي:

- مراجعة وإعادة قراءة كل الاتفاقيات الموقّعة، واستكمال إجراءات ما لم يوقّع منها.
- وضع برنامج للتّعاون الفني والتقني في مختلف المجالات، مع تفعيل جميع ملفّات التّنمية البشرية بين القطاعات المختلفة.
- الاستمرار في تعزيز وتكثيف التّعاون الأمني والعسكري بما في ذلك تبادل الخبرات والمعلومات وتقديم التّدريب المتخصّص الأكاديمي والتقني والفني واللّوجستي بما يسهم في رفع كفاءة هذه الأجهزة أمنيا وعسكريا.
- تفعيل اللجنة المشتركة بين البلدين برئاسة وزيري خارجية البلدين وعقد دورتها الثانية في مدينة الدوحة، على أن يتمّ تحديد موعدها عبر القنوات الدّبلوماسية.
- تكوين آلية للتّشاور السّياسي بين وزارتي الخارجية في البلدين، والعمل على تنسيق مواقفهما في المحافل الإقليمية والدولية، خاصّة في منطقة الشّرق الأوسط.

رغم تقارب المواقف الخليجية اتجاه الوضع اللّيبي في بداية الأمر، إلا أن مسار العلاقات عرف اضطرابات فيما بعد بسبب انقسام الموقف الخليجي الذي لم يصل إلى اقتراح حلّ نهائي لتسوية الخلافات اللّيبية والمساعدة في إعادة بناء الدولة اللّيبية بمؤسسات قوية، حيث سنتطرق في المبحث الثالث إلى تأثير التدخّل الخليجي في الأزمة اللّيبية، خاصة بعد تدهور العلاقات الإماراتية - القطرية.

المبحث الثاني: الدّور المصري في حلّ الأزمة اللّيبية

كرونولوجيا العلاقات المصرية اللّيبية إلى غاية نهاية حكم حسني مبارك:

إنّ العلاقات اللّيبية المصرية لها جذور تاريخية طويلة عرفت تقاربا في مراحل وتباعدا في مراحل أخرى، حيث ربطت العوامل الجغرافية البلدين بحدود تمتدّ لأكثر من ألف كيلومتر، نتج عنها علاقات تناسب وتصاهر بين سكان الحدود، ما ولّد تمازجا ثقافيا واجتماعيا وتاريخيا تراكم على مدار السنين.

ويشار إلى أن تنوع الأنظمة الحاكمة في كل من مصر وليبيا وشخصية **معمّر القذّافي**، أثر في مسار العلاقات بين البلدين (بين التقارب والتنافر)، فقد اعترفت مصر باستقلال ليبيا في 1951، من الاحتلال الإيطالي بقيادة **الملك إدريس السّنوسي**، في الوقت ذاته كان يحكم مصر الضبّاط الأحرار بقيادة **جمال عبد الناصر**.

وكان لاختلاف التوجّهات بين الحكمين أثره الواضح في الفتور الذي طغى على العلاقة حتى مع قدرة النظامين على احتواء التوتر الذي تكرّر طيلة حكم **السّنوسي**، والتي امتدّت 18 عاما، وتحديدا في الفترة من 1951 إلى 1969م[1]، بعد الانقلاب على الملك **السّنوسي** وإنهاء النظام الملكي في ليبيا، حدث تقارب في العلاقات بين مصر وليبيا نتيجة إعجاب **معمّر القذّافي** بالتجربة الناصرية.

حيث سعى الرئيس **معمّر القذّافي** للوحدة مع مصر، فقام بتوقيع ميثاق طرابلس عام 1969 الذي تضمن ما يسمّى بـ «**الجبهة القومية العربية**» الذي انضمت إليه سوريا، وتمّ إعلان اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وليبيا وسوريا وذلك عام 1971، وبعدها ساعدت ليبيا مصر في حرب أكتوبر عام 1973، حيث قامت بعقد صفقة طائرات «ميراج» مع فرنسا، واستخراج جوازات سفر ليبية للطيارين المصريين من أجل التدريب في فرنسا[2]، لتعرف العلاقات المصرية الليبية مرحلة مقاطعة بسبب خلافات بين **معمّر القذّافي** و**أنور السّادات** وانضمام ليبيا إلى الإجماع العربي والذي قضى بمقاطعة مصر بعد توقيع السّادات اتفاقية السّلام مع إسرائيل في كامب ديفيد 17 سبتمبر 1978.

لتعود العلاقات بالتدريج مع مجيء الرئيس **حسني مبارك** إلى سدّة الحكم بعد اغتيال **أنور السادات** في 1981، خاصة بعد لقاء **معمّر القذّافي** و**حسني مبارك** أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية في المغرب عام 1989م، حيث تمّ إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني البلدين.

---

[1] - محمد محسن أبو النور (**العلاقات المصرية –الليبية (2011-2014) صراع الحدود والأمن والسياسة**)، **مجلة رؤية تركية**، العدد 3، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ستا، سنة 2014، ص51-52.

[2] - أماني زايد ونشوة الشربيني (**مصر وليبيا عناق تاريخي.. يتجاوز الإرهاب**)، **الوفد (يومية)**، **القاهرة في 20 فيفري 2015**، تمّ تصفح الموقع يوم 28 فيفري2018 الرابط: https: //alwafd.news

ونتج عن هذا التحسّن الكبير في العلاقات توقيع عشرات الاتفاقيات تنظم أوجه التعاون كافة بين القاهرة وطرابلس في عام 1991م، إلا أن القاهرة التزمت بتطبيق قرارات مجلس الأمن بالحصار الذي فرض على ليبيا مطلع التسعينيات وحتى بداية الألفية الثالثة في أعقاب أزمة **"لوكيربي"** وظلّت العلاقات في المستوى المقبول بعد تلك الفترة وتبادل **مبارك** و**القذّافي** الزيارات حتى اندلعت على إثرها ثورات الربيع العربي[1].

فمن الحدود المشتركة والعلاقات المتراوحة بين التقارب والابتعاد إلى التأثير والتأثّر، فبعد الحراك الشعبي المصري الذي أدّى إلى الإطاحة بحكم **حسني مبارك** تحركت بالمقابل وبعد ستة أيام الجماهير اللّيبية من أجل إسقاط نظام **معمّر القذّافي.** فعرفت العلاقات المصرية اللبيبة بعد هذه مرحلتين مهمّتين متباينتين، المرحلة الأوّلى العلاقات المصرية اللّيبية من فترة حكم المجلس الانتقالي وإلى غاية الإطاحة بالرّئيس **محمّد مرسي**، أما المرحلة الثانية فهي العلاقات المصرية اللّيبية خلال حكم عبد الفتاح السيسي.

المرحلة الأوّلى: فترة حكم المجلس الانتقالي المصري إلى غاية الإطاحة بالرئيس محمد مرسي:

لم تستطع القيادة الانتقالية في مصر خلال الحراك الشعبي اللّيبي المطالب برحيل **معمّر القذّافي** واتخاذ قرار واضح بتأييد أو رفض ما يحدث في ليبيا، فظهر الموقف الرّسمي المصري بنوع من الجمود وعدم الوضوح مقارنة بالموقف الشّعبي الذي كان يندّد بأعمال العنف الموجّهة ضدّ المتظاهرين، كما أن مصر لم تعترف بالمجلس الانتقالي اللّيبي إلا بعد خمسة أشهر من تأسيسه يرجع هذا الموقف الرّسمي لسببين أساسيين هما:

- الخوف على العدد الكبير من العمال المصرين الموجودين في ليبيا من مليشيات القذّافي.
- عدم اليقين من نجاح المتظاهرين الذين استعملوا السلاح كرد فعل على مليشيات القذّافي في إسقاطه، مما شكّل خطرا على الأمن المصري.

على الرّغم من أنّ مصر لم تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلاً شرعيا لليبيا طوال فترة المشادّات المسلّحة بين الثوّار المعارضين و**معمّر القذّافي**، وأن موقفها الرسمي محايدا بين الطّرفين داعيا لوقف العنف ومنددا بالممارسات غير الإنسانية، ولكن على الصّعيد العملي كانت هناك العديد من البوادر التي تشير لدعم مصر للثورة في ليبيا، فلم تقم مصر بغلق حدودها الغربية مع ليبيا، ولم تقدّم أيّة مساعدات لنظام **معمّر القذّافي**، كما أنها لم تسع لتدعيم القذافي سياسيا على الأصعدة الإقليمية والدوليّة، وظلّت القاهرة نقطة الانطلاق لممثلي المجلس الانتقالي يتوجّهون منها لمختلف دول العالم[2].

[1] - محمد محسن أبو النور، **المرجع السابق**، ص53.

[2] - بهاء الدين محمد، **العلاقات المصرية- الليبية في ظل الرّبيع العربي: لماذا لم تتعانق الثورتان؟** دراسة تحليلية، ص3.

بالمقابل، رفضت مصر أي تدخل خارجي في الأزمة اللّيبية في هذه الفترة ولم تشارك في عمليات حلف "الناتو" مثلما شاركت دول عربية أخرى، والاعتراف بالمجلس الانتقالي في 22 أوت 2011، وسلّمت السفارة اللّيبية والمندوبيّة الدّائمة لليبيا بالجامعة العربية إلى ممثل المجلس الوطني اللّيبي الانتقالي السفير **عبد المنعم الهوني**، كما لاقت زيارة المشير **حسين طنطاوي** رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى ليبيا في أول زيارة له في جانفي2012، ترحيبا من الجهات الرسمية اللّيبية وقابلها رفض شعبي مطالب مصر بتسليم الفارين إليها من نظام **معمّر القذّافي**، والمتتبع للشأن اللّيبي يلاحظ قضيتين أساسيتين يتم تداولهما على المستوى الرسمي والشعبي في علاقة البلدين هما: قضية بقايا نظام **معمّر القذّافي** وقضية العمالة المصرية في ليبيا.

. قضية بقايا نظام القذّافي:

خلال زيارة **عبد الرحيم الكيبالى** مصر، أكدت الحكومة اللّيبية اهتمامها بزيادة ومضاعفة الاستثمارات اللّيبية في السوق المصرية وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي ودعم حركة التجارة البينية واستعادتها لحجمها الطبيعي قبل الثورة، وأيضا تقديم كل التّسهيلات لمشاركة الشركات المصرية في جهود إعادة الإعمار بليبيا وزيادة الاستثمارات اللّيبية في مصر والعمل على استئناف مشروع القاهرة الجديدة ومشروع الصالحية لاستصلاح 33 ألف فدّان، وإعادة إحياء فكرة إنشاء منطقة اقتصادية حرّة مشتركة في المنطقة الحدودية للصّناعات كثيفة الطاقة، كما اتّفق الجانبان -خلالها أيضا- على الانتهاء من مشروع الربط الإلكتروني بين وزارتي القوى العاملة في البلدين لتوثيق عقود العمالة المصرية، وبحث القضايا العالقة فيما يخص تعويضات الأفراد والشّركات المتضرّرة من الثورة اللّيبية وأبدى الجانب اللّيبي رغبته في عودة شركة المقاولات المصرية للعمل في ليبيا وعودة العمالة المصرية حيث تستوعب سوق العمل اللّيبي مليون فرصة عمل[1].

إلا أنه حرمت مصر من الحصول على العديد من المساعدات المالية وتراجع الوعود اللّيبية في منح حصة للشركات المصرية في المشاركة في إعادة الإعمار، بسبب ملف بقايا النظام اللّيبي الموجودين في مصر لما أحدثته من توتر كبير بين الطرفين، إذ رفض المجلس العسكري المصري الذي كان يتولى إدارة البلاد خلال تلك الفترة، تسليمهم إلى حين انتخاب رئيس فعلي للبلاد. كما رأى المجلس العسكري أن طلبات الاسترداد غير مستوفاة للشروط القانونية وأن تسليمهم لابد أن يكون وفق حكم قضائي. ولم تكتفِ الحكومة اللّيبية بتكرار مطالبها لمصر على المستوى الثنائي بين البلدين، بل حرصت ليبيا على إثارة هذه المطالب في أروقة الجامعة العربية، كما ازداد الأمر تعقيدًا عند صدور قرار من مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب يوم 6 سبتمبر 2012، يُلزم الدول العربية بالتعاون القضائي مع الحكومة اللّيبية من أجل تقديم المتهمين اللّيبيين الموجودين بالخارج والمطلوبين للعدالة في قضايا جنائية وقضايا تتعلق بسرقة أموال الشعب اللّيبي لمحاكمتهم في ليبيا[2]. إلا أنه

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص13.

[2]- أمال رسلان وسماح عبد الحميد، **(ليبيا تصرّ على القبض على أتباع القذافي في مصر.. والجامعة العربية تلزم الأعضاء بتسليمهم)**، **جريدة اليوم السابع**، تمّ تصفح الموقع يوم: 28 فيفري2018، الرابط **http: //www.youm7.com/story/2012/9/9**

ومع وصول الدكتور **محمد مرسي** للحكم، عرف هذا الملف نوعا من الحلحلة حيث أكد الرئيس **محمد مرسي**، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس المجلس الوطني اللّيبي **محمد المقريف** أثناء زيارته الأوّلى لمصر في جانفي 2013، على أنه «تمّ الاتفاق على المضي قُدما في ملف تسليم المطلوبين للعدالة في ليبيا بما يتفق مع الدستورين المصري واللّيبي والقوانين في كلا البلدين، وبما يتفق مع الأعراف والمواثيق الدولية الموقعة من كلا الجانبين»[1]. وبالفعل سلّمت مصر إلى ليبيا اثنين من المطلوبين كل من **إبراهيم القذافي** مدير إدارة صندوق تمويل الإنتاج اللّيبي في النظام السابق، و**محمد أمين ماريا** القائم بأعمال السفير اللّيبي في القاهرة وأعلن محافظ البنك المركزي اللّيبي **الصديق الكبير** عن منح بلاده وديعة لمصر بـ2 مليار دولار، وتراجعت بشكل ملحوظ القيود التي فرضتها ليبيا على العمالة المصرية لديها، وكذلك وعود السفير اللّيبي بالقاهرة **محمد فايز جبريل** بزيادة الاستثمارات اللّيبية في مصر وزيادة مشاركة مصر بشكل واسع في جهود إعادة الإعمار[2]، واعتبرت هذه البادرة بمثابة الخطوة الأولى نحو تفعيل العلاقات اللّيبية المصرية أثناء المرحلة الانتقالية وإيجاد انفراج نسبي للأزمة.

. قضية العمالة وإعادة الإعمار:

تعدّ ليبيا كما سبق ذكره، من أهم الدول الجاذبة للعمالة المصرية بعد الدول الخليجية، فحسب **مجدي عبد الفتاح** مدير مركز البيت العربي للبحوث والدراسات، يتجاوز عدد اليد العمالة المصرية في ليبيا المليون ونصف المليون عامل، وهذا المؤشر له قوة تأثير كبيرة، حيث استعملته ليبيا كورقة ضغط على مصر قبل الثورة وأثناءها، مدركا جيدا عدم قدرة مصر على استيعاب الكم الهائل من العائدين والذين سيجدون أنفسهم في بطالة خلال الحراك الشعبي في ليبيا، كما طالب العقيد اللّيبي المجلس العسكري المصري بشراء سلاح مصري لمواجهة الثوار وعدم الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي اللّيبي وإغلاق الحدود لإحكام الحصار على الثوار، ومساعدة النظام اللّيبي على تنشيط مندوبتيه في جامعة الدول العربية وإلغاء قرار تعطيلها وطرح اسم السفيرة **سلمى راشد** كسفيرة جديدة ومندوبة لبلادها بالجامعة العربية، مقابل حماية العمالة المصرية في ليبيا وعدم التعرض لها[3]، أمام هذا الوضع عمل المجلس العسكري على إجلاء أكبر قدر من العمالة المصرية من ليبيا وتسهيل عمليات دخولهم لمصر خلال هذه الفترة طالب العمال المصريين بتعويضات وكذا إشراكهم في إعادة الإعمار إلا أن الجانب اللّيبي ربط هذا الموضوع بتسليم بقايا النظام.

وقد ارتبط ملف مشاركة الشركات المصرية في جهود الإعمار بالموقف المصري من الثورة اللّيبية، ويتضح ذلك عند مقارنته بالموقف التركي، فالموقف المصري الذي مال إلى الحياد إزاء المعارضة اللّيبية، يختلف عن موقف

---

[1]- أحمد البنهساوي، **(مرسي خلال مؤتمر صحفي مع القريف: اتفاق على تسوية ملف الليبيين المطلوبين)**، **يومية الوطن**، تمّ تصفح الموقع يوم 28 فيفري 2018. **http: //www.al-watan.com /**

[2] - بهاء الدين محمد، **المرجع السابق**، ص21.

[3]- خالد محمود، **(القذافي يشنّ هجوما دبلوماسيا...ويوفد 3 وفود للقاهرة وبروكسل والبرتغال)**، **الشرق الأوسط**: العدد 1170، 10 مارس 2011.

تركيا الذي بدا في بداية الأمر مؤيداً لبقاء **القذافي**، ثم انتهى إلى مشاركة تركيا في قوات حلف الناتو التي فرضت الحظر الجوي وإعلانها الدّعم الكامل للثوار، ولعل عقد مؤتمر دولي لإعادة إعمار ليبيا في إسطنبول نهاية عام 2012، كان له دلالة واضحة في هذا الصدد. كما أن تفوّق الموقف التركي على الموقف المصري يظهر في أن رئيس الوزراء التركي **رجب طيّب أردوغان**، الذي أعلن عن زيارته إلى ليبيا بمجرد دخول الثوار إلى طرابلس وقبل مقتل القذافي بأكثر من شهر، كان أول مسؤول أجنبي يزورها، في حين أن رئيس المجلس الأعلى للقوّات المسلحة المصرية المشير **حسين طنطاوي**، زار ليبيا في منتصف جانفي 2012، أي بعد أربعة أشهر من زيارة «أردوغان»، وفي الوقت الذي صلى فيه رئيس الوزراء التركي وسط الثوار في ساحة الشهداء أو الساحة الخضراء سابقاً وفي صحبة وزير خارجيته **أحمد داوود أوغلوا** ورئيس المجلس الانتقالي اللّيبي **مصطفى عبد الجليل**[1]. ومنه فإن ملف اتباع **القذافي** الفارين لمصر والعمالة المصرية الموجودة في ليبيا شكّل أهم تحدٍ أمام العلاقة بين البلدين خلال هذه المرحلة والذي تراوح بين التباعد في الفترة الأوّلى من حكم المجلس العسكري وتقارب نسبي أثناء حكم مرسي.

كما عرفت هذه المرحلة تعاونا أمنيا عسكريا تضمّن أساسا اتفاقية للتعاون العسكري المشترك بين البلدين، تنصّ على دعم العلاقات بين المؤسستين العسكريتين في مجال التدريب، وتبادل الخبرات العسكرية في أفريل 2013. وفي سبيل حل مشكلة المنافذ الحدودية، جرى توقيع اتفاقية صداقة محلية بين بلدية البطنان اللّيبية ومحافظة مطروح المصرية في جانفي 2013، وأكد وزير الدفاع اللّيبي **محمد البرغثي** على استعانة بلاده بخبرات دولية مختلفة في بناء الجيش وعلى رأسها مصر، مشدّدا على أن مصر فتحت أبواب التدريب وتبادل الخبرات، وأنهم يمضون بخطوات واسعة في هذا المجال[2].

المرحلة الثانية: وصول عبد الفتاح السيسي إلى الحكم:

بدأت هذه المرحلة انطلاقا من 3 جويلية 2013م، عندما قامت المؤسسة العسكري بعزل الرئيس المنتخب المصري **محمد مرسي** وتوليّ **عبد الفتاح السيسي** زمام السلطة في مصر، علما أن **مرسي** هو الذي عيّنه وزيرا للدفاع والإنتاج الحربي بعد إحالة **المشير الطّنطاوي** إلى التقاعد في 12 أوت 2012.

إنّ تخوف الدّاخل اللّيبي من هذا الوضع المصري الجديد بعد وصول **عبد الفتاح السيسي** وتأثيره على الساحة السياسية اللّيبية، زاد من حدة التوتر بين الإسلاميين والعلمانيين وتزامن كل هذا معترضي الأوضاع السياسية والأمنية وعدم التوصل إلى اختيار رئيس منتخب أو برلمان دائم، كل هذا دفع بالحكومة اللّيبية إلى تسليم ورقة تحتوى على التصوّر اللّيبي للعلاقات المصرية اللّيبية والمبني أساسا على تأمين الحدود[3]:

---

[1] - بهاء الدين محمّد، **المرجع السابق**، ص 26.

[2]- خالد محمود، (**"محمد البرغثي: أعداء ليبيا يعرقلون بناء الجيش.. وعهد الانقلابات العسكرية انتهى)**، **الشّرق الأوسط**: العدد: 12565، 23 أبريل 2013.

[3] - محمد محسن أبو النور، **المرجع السابق**، ص54-55.

- الاتفاق على خطة دفاع وتأمين مشترك للحدود.
- منع عمليات تهريب الأسلحة والمواد المخدرة.
- التزام الجانبين بتبادل المعلومات من خلال التعاون بين وزارتي الدّفاع في البلدين.
- موافقة ليبيا على إعادة كامل العمالة المصرية إلى سابق عهدها خلال نظام **معمّر القذّافي**.
- ضمان حقوق العمالة المصرية في حالة مساندة الحكومة المصرية للمطالب اللّيبية.
- التزام ليبيا بتزويد مصر بالنّفط طبقا للاتفاق الذي وقع خلال حكم الرئيس **محمد مرسي**.
- تأجيل فتح التأشيرة بين الجانبين، وإرجاء هذه الخطوة إلى حين ضبط الأوضاع على الحدود.

بدأ التوتر في الداخل اللّيبي يظهر بعد أن سحب حزب العدالة والبناء وزراءه من حكومة **علي زيدان** بعد لقائه مع وزير الدفاع **عبد الفتاح السيسي**، ورأى الحزب أن هذه الزيارة هي دعم للانقلاب على الرئيس المنتخب في مصر، مما يناقض مسار الحراك الشعبي اللّيبي الذي يطمح للتوصل إلى انتخاب رئيس للبلاد بطرق ديمقراطية.

لم يكن من الغريب أن يثير مثل هذا البركان السياسي مناقشات مطوّلة حول العلاقات بين السلطتين المدنية والعسكرية وحول إصلاح القطاع الأمني في ليبيا وماله من تأثير في مسار العلاقات الثنائية للبلدين، فقد أشاد خصوم الإسلام السياسي بمن فيهم العديد من القبائل المؤيّدة للفدرالية والتي لها روابط عائلية مع قبائل مصر، بالحملة التي شنّها **عبد الفتّاح السيسي** على جماعة الإخوان المسلمين ودعوا إلى حضور أقوى للجيش اللّيبي من شأنه أن يقلّص قوّة الميلشيات الإسلامية، ولاسيّما في مدينة بنغازي المضطربة شرقي البلاد[1].

غير أن قادة المليشيات الإسلامية اختاروا مسارا مختلفا، فقد عد بعضهم محاولات **زيدان** الهادفة إلى بناء جيش ليبي جديد تدرّبه الولايات المتّحدة، محاولة نسخ تجربة الدّولة الاستبدادية التي يقودها **السّيسي** في مصر[2].

واستمر التّقارب بين الجانب المصري واللّيبي خاصة في المجال الأمني ومراقبة الحدود، إلى أن تمّ اختطاف خمسة من أعضاء البعثة الدبلوماسية بليبيا في شهر جانفي 2014، ليليها مقتل سبع مصريين مسيحيين في فيفري 2014، بمدينة بنغازي شرقي ليبيا، ما أدّى إلى تشنّج العلاقات المصرية اللّيبية وارتفاع وتيرة المطالب السياسية والإعلامية بضرورة حماية المصريين ومصالحهم، وأن العلاقات تحوّلت من علاقة بين دوليتين لها مؤسسات إلى علاقة مع مجموعات ومليشيات يرى فيهم الجانب المصري أنهم تهديد حقيقي على الأمن القومي.

بالمقابل في 16 ماي 2014، حدث تغيير في المشهد السياسي اللّيبي إذ دعا اللواء **خليفة حفتر** إلى ضرورة حلّ المؤتمر العام الوطني واعتبار حزب العدالة والبناء التابع لجماعة الإخوان اللّيبية وكتلة الوفاء للشهداء البرلمانية الإسلامية الأكثر تحفّظا بتعزيز الإرهاب، ودعا السلطة القضائية لتشكيل حكومة طوارئ والإشراف على

[1] - **المرجع نفسه**، ص 58.

[2] - دن ميشل، (**تأثيرات الحدث المصري: تواترات متصاعدة وتحالفات متبذلة**)، **مركز كارينجي لدراسات السلام بالشرق الأوسط**، 13 فيفري 2014.

انتخابات برلمانية جديدة[1] الملاحظ أن اللّواء **خليفة حفتر** أراد إعادة تجربة **عبد الفتاح السيسي في ليبيا**، فوجد تأييدا من الجانب المصري، خاصة وسائل الإعلام التي رأت في عملياته وسيلة لتأمين مصر وحدودها من الجماعات المسلحة.

من خلال هذه الإطلالة السريعة على ديناميكية العلاقات بين البلدين خلال الفترة الأوّلى من الأزمة، يبدو لنا أنها تراوحت بين التقارب والتنافر وهذا راجع **لطبيعة النظام السياسي** غير المستقر في البلدين في مرحلتهم الانتقالية والسعي إلى التحوّل من أنظمة دكتاتورية تغيب فيها ثقافة المؤسساتية واحترام الحريات إلى أنظمة ديمقراطية، ضف إلى ذلك التباين الإيديولوجي بين الدولتين. ففي حين حكم مصر بعد الحراك الشعبي المجلس العسكري ثم الانتقال إلى رئيس منتخب محسوب على تيار الإسلام السياسي ثم الإطاحة به، عرفت ليبيا تفوّق القوى المدنية في البداية، ولكن لم تستطع التوصل إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة لتداخل عدة عوامل وأطراف إذ تعتبر مصر واحدة من هذه الأطراف، هذا ما سنتناوله في المبحث القادم حول تأثيرات التدخّل المصري الذي يرى فيه الكثير أنه دَفَعَ إلى تأزيم الوضع في ليبيا بعد التدخّل العسكري المصري المباشر، رغم جولات الحوار والمبادرة التي طرحتها مصر مع الفُرقاء اللّيبيين أو حتى مع دول الجوار من أجل وضع خطة للمساهمة في حل الأزمة اللّيبية ومنع انتشار تأثيرها على المنطقة.

المبحث الثالث: تأثير التدخّل الخليجي والمصري في تطوّر الأزمة

إنّ الحراك الشعبي اللّيبي خلق في المقابل حراكا دبلوماسيا وسياسيا وعسكريا في أطراف مجاورة وأخرى بعيدة عن ليبيا. لاحظنا من بداية الأزمة تدخل (مصري – خليجي) في الوضع، تميز في المرحلة الأولى بتقديم مساعدات إنسانية ليتطوّر من الجانب الخليجي (الإماراتي - القطري) إلى تدخل عسكري لمساعدة اللّيبيين في التخلص من نظام **معمّر القذّافي**، وموقف مصري تميز في البداية برفض أي شكل من أشكال التدخّل، ليتغير الوضع في المرحلة اللاحقة، فالمواقف الموحّدة عرفت انقسامات وانشقاقات، والمواقف الرافضة للتدخل أصبحت تدعو إلى تكثيف الجهود وإقامة جيش عربي واحد للتّدخل في ليبيا والقضاء على الميليشيات المسلّحة. هذه التقلبات في المواقف المصرية والخليجية، أثرت على الأزمة اللّيبية وأدّت إلى ازدياد الهوّة بين الفرقاء اللّيبيين الذين اصطفّوا وراء داعميهم، وهذا ما ستناوله في هذا المبحث بالتفصيل.

1- تحوّل في الدّور الخليجي وانقسام في المواقف تُجاه حلّ الأزمة: كما سبق وأن ذكرنا في المبحث الأوّل من هذا الفصل، فإن الدّور الخليجي كان جدّ واضحٍ في بداية الحراك الشعبي، وكان موقفا موحدا لدول مجلس التعاون الخليجي انطلاقا من الدعم الإنساني وصولا إلى المشاركة عسكريا في الإطاحة بنظام

[1] - محمد محسن أبو النور، **المرجع السابق**، ص 63.

معمّر القذّافي، حيث تمكّنت دول الخليج من الوجود في الساحة اللّيبية قبل الدول العربية الأخرى إلا أن الدّور الخليجي في حل الأزمة اللّيبية أخد مسارا آخر دفع إلى تأزيم الوضع بسبب انقسام الموقف الخليجي اتجاه ما يحدث داخل ليبيا في حين رأت السعودية والإمارات والبحرين أن ما يجري في ليبيا هو خطر إرهابي إذا تمّ تركه سيصدر إلى دولها ولابد من القضاء عليه، فدعمت اللواء **خليفة حفتر** في تحركاته.

وهذا ما رأت فيه دولة قطر أنه دعم للثورة المضادة، فدعمت هي الأخرى القوات الإسلامية المعادية **لحفتر** ومع هذا تبقى الإمارات العربية المتّحدة وقطر هما الفاعلين الأساسيين في الداخل اللّيبي كدول خليجية.

أ- **التحركات الإماراتية:** تشارك الإمارات العربية المتحدة بشكل بعيد عن الأنظار في ليبيا بالدّعم المادي والمعنوي، بالإضافة إلى الرغبة في القضاء على ما أسمته بالجماعات الرّاديكالية المسلحة، ومنع وصول أي منها للحكم أو للسيطرة في ليبيا، ما أدّى بدولة الإمارات إلى دعم اللواء **خليفة حفتر** لوجستيا وعسكريا وماديا، وكسر حصار منع الأسلحة على الجيش اللّيبي، فضلا عن دعمها السياسي له في المحافل الدولية كالأمم المتحدة[1]. كما أنها دعّمت برلمان طبرق ليتولى زمام الحكم في ليبيا، وظهر الموقف الإماراتي بوضوح انطلاقا من أواخر 2014، حيث تمّ نقل عتاد عسكري إلى مدينة طبرق (شرق ليبيا)، وفقا لتقرير الأمم المتحدة التي تقول فيه إنه تمّ انتهاك حظر الأسلحة في ليبيا من خلال تهريب السلاح (المقاتلات) عبر البوابة المصرية في بداية 2015.

وعلى بعد 100 كيلومتر جنوب غرب حقل الهلال النفطي، تحديدا في مطار الخروبة العسكري في ليبيا، قرّرت الإمارات إقامة قاعدة عسكرية جديدة لها في الأراضي اللّيبية الواقعة تحت سيطرة **خليفة حفتر**. وحسب مصادر قبلية قريبة الصلة بمعسكر **حفتر**، فإنّ الإمارات أعادت بناء مطار الخروبة العسكري، الواقع على بعد نحو 1300 كيلومتر جنوب شرقي العاصمة طرابلس، وفور إنهاء بناء المطار من جديد ودعما لبنية التحتية الخاصة به، ليتناسب مع استخدامها من جديد قاعدةً عسكريةً مزودةً بمعدات حديثة، يُفترض أن تبدأ الإمارات في عمليات عسكرية لدعم **حفتر** على الأرض، ومن بين هذه المعدات طائرات دون طيار توجه قذائفها باللّيزر، وكان لها دور كبير في معارك بنغازي[2].

وكذا الدّور الإماراتي في استمالة المبعوث الأممي لقيادة جلسات الحوار الوطني **برنارد ينوليون** التي عينتها الإمارات مديرا لأكاديمية الإمارات الدبلوماسية براتب 35 ألف جنيه إسترليني، لدعم سياستها الخارجية، ما دعا بعض أطراف النزاع في ليبيا إلى التشكيك في نزاهة وحيادية المبعوث الأممي، خاصة وأن الإمارات

---

[1]- ثروت عز الدين، **(تطوّرات الأزمة الليبية والأطراف الداخلية الفاعلة ودور دول الجوار)**، **المركز المصري للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، تم تصفح الموقع يوم 24 جانفي 2018، الرابط.**http: //efsregypt.org**

[2]- ميهوب الراحجي، **(من تسليح حفتر إلى إرشاء مبعوث أممي.. تخبّط إماراتي في ليبيا)**، **مجلة ميم**، العدد الأول، طرابلس، ديسمبر 2017، ص 3.

أحد أهم أطراف النزاع الإقليمي في ليبيا، إلى جانب أنه عمد إلى خطة سياسية تهدف إلى دعم برلمان طبرق المدعوم إماراتيا، مما ساهم في تعطيل الحوار الوطني[1].

وقد يبرز الموقف الإماراتي في مرحلة ما بعد سقوط **نظام القذّافي** في مجموعة من النقاط التي تبيّن انحيازها لطرف على حساب طرف آخر:

- دعم عسكري وتهريب السلاح إلى الأرضي اللّيبية، وهو ما يخالف حظر الأسلحة عن ليبيا الذي أقرّته الأمم المتحدة.
- دعم برلمان طبرق ومنه اللواء خليفة **خليفة حفتر** قائد الجيش الوطني، مما زاد في حدّة الصراع وإخفاق المحاولات الأممية في جمع الفرقاء.
- استخدام المال السياسي في التأثير على حيادية ونزاهة المبعوث الأممي.
- الجوسسة، حيث تمت محاكمة عسكري إماراتي في ليبيا بتهمة التجسّس يدعى "**يوسف مبارك** "، بعد أن تمّ التأكد من أنه ليس رجل أعمال إماراتي وإنما يعمل في الإدارة العامّة للتحريات والمباحث الجنائية في دبي.

ب- **التحركات القطرية:** في حين دعمت الإمارات العربية المتّحدة اللواء **خليفة حفتر** ورأت فيه الطريقة المثلى في القضاء على ما يسمّى بالإسلام السياسي وخطر وصوله لدول الخليج، اختلف توجّه قطر في هذا الباب إذ دعمت من جهتها الجماعات الإسلامية المناهضة لقوات **خليفة لحفتر**، الأمر الذي أثر في علاقاتها مع دول الخليج.

تنامي النّفوذ القطري في المنطقة منذ ثورة 17 فيفري، بعمليات تسليح الثوار في ليبيا بالذّخائر والمعدّات اللّوجستية وبدعم سياسي لزعيم فجر ليبيا **عبد الحكيم بلحاج** (رجل قطر في ليبيا)، باعتبار أنّ الرهان الدولي –آنذاك- كان يصب في اتجاه دعم صعود التيار الإسلامي السياسي في المنطقة. وما غذّى النفوذ القطري في ليبيا أنها عمدت طيلة أربع سنوات إلى دعم فجر ليبيا ممثل حركة الإخوان المسلمين في طرابلس ودفعت جاهدة لتكوين حكومة يقودها هذا الشّق السياسي، ورفضت خلال الاجتماع الطّارئ لمجلس دول الجامعة العربية الخاص بالأزمة اللّيبية في أوت 2015 التدخّل العسكري العربي كحل لهذه الأزمة خوفا من خسارة وزنها الإقليمي في ليبيا.[2]

[1] - منية فاضل، (**مفتاح الحل في ليبيا قطر والإمارات**)، **البيت الخليجي للدراسات والنشر**، تمّ تصفح الموقع يوم 6 مارس 2018، الرابط: **https: //gulfhouse.org/posts/935**

[2] - **المرجع نفسه.**

مولت قطر المجلس العسكري الإسلامي في طرابلس **(TMC)**، وهو يتكون جزئيا من أعضاء سابقين في الجماعة الإسلامية اللّيبية المقاتلة بشكل كبير "**ميليشيات راف الله السحاتي**" التي تقاتل ضد الجنرال **خليفة حفتر** في بنغازي[1].

كما اتهم المتحدث باسم القوات المسلحة اللّيبية، العقيد **أحمد المسماري** في تصريح له في مؤتمر صحفي في القاهرة في 4 جويلية 2017، بأن قطر جعلت من ليبيا مسرحا للجريمة، متهما قطر وتركيا والسودان بدعم الإرهاب في ليبيا وقال: "في بنغازي لم نحارب "داعش" و"القاعدة" و"الإخوان" فقط، ولكن حاربنا دولا مثل تركيا وقطر والسودان تقدّم دعما لوجستيا للإرهابيين" وأن ليبيا ستقدم للمجتمع الدولي ملفات تؤكد دعم السودان وقطر وتركيا للإرهاب في ليبيا وسوريا". مطالبا بتعويضات قطرية للشعب اللّيبي[2].

كما طالبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا، في شهر ماي 2017، من مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية والمفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، بضرورة فتح تحقيق دولي شامل حيال التدخّل السياسي في الشؤون الداخلية اللّيبية والدعم المالي والعسكري من قبل دولة قطر. وقالت اللجنة الحقوقية، في بيان لها، إن دولة قطر تعدّ في مقدمة الدول التي تتدخل في الشؤون الداخلية لليبيا وتدعم الصراع والنزاع المسلح في ليبيا من خلال العمل على دعم فصائل إسلامية متشددة ومتطرفة مسلحة وأطراف سياسية إسلامية تنتهج سياسية العنف السياسي، مشيرة إلى أن تدخلات دولة قطر سلبية للغاية وإعاقة التحوّل الديمقراطي والسياسي في المرحلة الانتقالية بليبيا. كما أدى التدخّل الخارجي من قبل دولة قطر في ليبيا إلى عرقلة وإعاقة مشروع المصالحة الوطنية الشاملة وجرّ ليبيا لحرب أهلية جديدة نتيجة أعمال العنف[3].

إنّ عدم وجود تنسيق وتكامل في الموقف الخليجي (القطري - الإماراتي) تجاه الأزمة اللّيبية والانقسام إلى جهتين، جهة داعمة للمؤسسة العسكرية بقيادة **حفتر** وجهة داعمة للإسلام السياسي، كل هذه الأوضاع زادت في تفاقم الأزمة وصعوبة الوصول إلى حل بين الفرقاء اللّيبيين، في حين أصبح التوافق اللّيبي الداخلي مرهونا بتوافق الأطراف الخارجية الخليجية المهيمنة على الأطراف الداخلية وقراراتها.

---

[1] - بثينة شتيوي، **المرجع السابق.**

[2] - المسماري: **(أمير قطر هو من قاد عملية 17 فبراير ضد الدولة الليبية)**، (وكالة الأنباء سبوتنيك)، 4 جويلية 2017، ، تمّ تصفح الموقع يوم 8مارس2018، الرابط: .https: //arabic.sputniknews.com/arab_world/201707041024908622-

[3] - ليبيا المستقبل **(لجنة حقوقية تطالب الجنائية الدولية بفتح تحقيق حول "التدخل القطري في ليبيا)**، (جريدة). تمّ تصفح الموقع يوم 8 مارس 2018، الرابط: http: //www.libya-al-mostakbal.org/10/24542

2- **التدخّل المصري في الأزمة اللّيبية:** إلى غاية سنة 2013، لم يكن هناك أي تدخل مباشر واضح لمصر في الأزمة اللّيبية، بل كانت مصر من بين الدول الرافضة للتدخل الأجنبي، كما سبق وأن ذكرنا فالاختلاف كان بين الموقف الرسمي المصري الرافض للتدخل والموقف الشعبي الذي كان يدعو للضرورة التدخّل من أجل حماية المطالب الشعبية ومساعدة المعارضة اللّيبية في التخلص من نظام معمّر القذّافي والتحوّل نحو نظام ديمقراطي ونظرا للظروف الداخلية التي كانت تمر بها مصر والمشابهة لتلك التي تعيشها ليبيا جعلها تهتم بترتيب أمورها الداخلية كأولوية في سياستها إلا أن موقعها المجاور لليبيا وتردي الأوضاع الأمنية في الداخل اللّيبي وانعكاسه على الحدود المصرية وعدد العمالة المقيمة هناك، جعل مواقفها تتأرجح بين الحل السياسي تارةً والتدخّل العسكري تارةً أخرى في ليبيا.

الحلول السياسية:

فقد عملت مصر في البداية على إيجاد تعاون ثنائي بين البلدين ففي سنة 2013 مثلا، عقدت اتفاقية من أجل تأمين الحدود، كما بحثت عن تعاون إقليمي من أجل إيجاد حل للأزمة أهمها المشاركة في اجتماع تونس في 2013، والذي نتج عنه ترأس مصر للجنة سياسية تعمل على إيجاد الأساليب العلمية المناسبة لمساعدة الحكومة اللّيبية في أداء مهامها. كما استقبلت مصر الاجتماع الوزاري الرابع لوزراء خارجية دول جوار ليبيا، بمشاركة كل من وزراء خارجية ليبيا والجزائر وتونس والسودان وتشاد ومسؤول من دولة النيجر، والأمين العام لجامعة الدول العربية **نبيل العربي**، ومبعوث الاتحاد الأفريقي إلى ليبيا **داليتا محمد داليتا**، ومبعوث الجامعة العربية **ناصر القدوة**، من أجل بحث الأوضاع اللّيبية وتأثيراتها في المنطقة. وقد أفضى ذلك الاجتماع سحب السلاح من مختلف الميلشيات ودعم دور المؤسسات الشرعية في الدولة وإعادة تكوينها بما فيها الجيش والشرطة، كما طرح وزير الخارجية المصري على هامش هذا الاجتماع مبادرة مصرية لحل الأزمة اللّيبية تشمل مقترحات رئيسية لاستعادة دور الدولة، وقد نصت تلك المبادرة على ثلاثة مبادئ وهي[1]:

- احترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها.
- عدم التدخّل في الشؤون الداخلية لليبيا والحفاظ على استقلالها السياسي.
- الالتزام بالحوار الشّامل ونبذ العنف.

كما شاركت مصر في مجموعة من اللقاءات والاجتماعات الوزارية والرئاسية لإيجاد حل للأزمة اللّيبية مع دول الجوار أو دول الاتحاد الإفريقي أو مجموع دول الجامعة العربية أو على مستوى أممي، إلا أن هذا كله لم

[1]- إبراهيم منشاوي، **(نحو إطار تعاوني.. حقيقة الدور المصري في الأزمة الليبية)، تقرير المركز العربي للبحوث والدراسات، سنة 2014.** تم تصفح الموقع 9مارس 2018، الرابط: http: //www.acrseg.org/11186

يجعل مصر قادرة على قيادة قاطرة الحل السلمي في ليبيا لوقوفها مع طرف ضد طرف، وهذا منذ وصول **عبد الفتاح السيسي** كما سبق وأن ذكرنا، وهو يتعامل مع برلمان طبرق على أساس أن له الصفة الشرعية الوحيدة وأن الجيش الوطني بقيادة **حفتر** هو القادر على التصدّي لخطر الإسلاميين.

الحلول العسكرية:

رغم تصريحات مصر بضرورة إيجاد حلول سياسية للأزمة اللّيبية، إلا أن هذا لم يمنع مصر من التدخّل المباشر في ليبيا بالسلاح، وظهر هذا التحول جليا عندما أعلن اللواء **خليفة حفتر** على أنه يوافق على أي تدخل عسكري مصري في ليبيا من أجل تأمين حدودها. كما بدأ الحديث عن التدخّل العسكري المصري في ليبيا منذ أوائل شهر أوت 2014، على لسان خبراء إستراتيجيين وعسكريين وضعوا أمام مصر خيارين: إما دعم **حفتر** ضد "التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة" أو "التدخّل العسكري المباشر" في ليبيا، وذلك من أجل حماية الأمن القومي المصري والحدود المصرية الغربية، حيث طال الإرهاب المصريين على الحدود المشتركة[1].

بدأ الحديث عن اشتراك مصر والإمارات العربية المتحدة في إطلاق غارات جوية مشتركة على الأراضي اللّيبية في 2014، وذلك نتيجة لإعلان المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية **جين ساكي**، عن أن مصر والإمارات قد شنّتا ضربات جوية استهدفت الميلشيات الإسلامية في ليبيا، وكذلك المتحدّث باسم وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" الأميرال **جون كيربي**، إلا أن مصر كذّبت هذا الخبر في حين التزمت الإمارات العربية المتحدة الصّمت.

في 16 فيفري2015، تدخّلت مصر عسكريا بشكل مباشر في ليبيا، وشنّت غارات جوية شرق ليبيا كرد فعل على ذبح 21 مسيحيا مصريا في ليبيا على يد تنظيم القاعدة "داعش" مبرّرة ذلك بـ[2]:

- أن مصر في حالة الدفاع عن أمنها القومي وإن كان ذلك خارج حدودها لا يمكن أن تغفل الحل العسكري، سواء أكان تجاه ليبيا أو غيرها.
- محاولة رفع معنويات الرّأي العام المصري تجاه الإرهاب المتصاعد.

وفي بيان صادر عن الجيش المصري، صرّح بأنه القوات الجوية نفذت عددا من الضربات المركزة نهارا وليلا واستهدفت عددا من تجمعات العناصر الإرهابية داخل الأراضي اللّيبية بعد التنسيق والتدقيق الكامل لكافة المعلومات. وأضاف البيان أن الضربات أسفرت عن تدمير الأهداف المخطّطة والتي شملت مناطق تمركز وتدريب العناصر الإرهابية. بالمقابل، نفى مجلس شورى مجاهدي درنة تعرّض مواقع للمجلس في درنة، شرقي ليبيا، لأي

[1] - ثروت عز الدين، **المرجع السابق.**

[2] - رباب شعبان المرسي، رضوى جابر محمد وآخرون، **(السياسة الخارجية المصرية تجاه الصّراعات في المنطقة "سوريا، اليمن، ليبيا")**، **المركز الديمقراطي العربي**، جويلية 2017، تمّ تصفح الموقع يوم 26 فيفري 2018، الرابط: **http: //democraticac.de/?p=47703**

قصف. وقال إن القصف الجوي المصري، استهدف مواقع آهلة بالسكان في المدينة المذكورة. كما دعّم الجيش المصري في دَعْمِ الجيش الوطني اللّيبي الذي يقوده **حفتر**، وهذا خلافا للتشريعات الدولية حيث جاء في التقرير الصادر عامي 2014-2015 عن الأمم المتحدة، قيام مصر بانتهاك الحظر المفروض على شحن الأسلحة إلى ليبيا[1].

كما لمح الرئيس المصري **عبد الفتاح السيسي** في لقائه مع الرئيس الفرنسي في أفريل 2016، إلى إمكانية تدخل عسكري في ليبيا حال عدم دعم الجيش اللّيبي وعدم رفع الحظر الأممي عن تسليحه. وشدّد **السيسي** خلال مؤتمر صحفي مع نظيره الفرنسي **فرانسوا هولاند**، على أهمية دعم الجيش اللّيبي، لمواجهة التنظيمات الإرهابية، موضّحا أنه في حال عدم تقديم الدّعم فهناك إمكانية لتدخل عسكري في البلاد[2].

هكذا ضلّ الموقف المصري يتأرجح بين الحوار من جهة والضغط العسكري من جهة أخرى في الأزمة اللّيبية، ما دفع الأطراف اللّيبية إلى دعوة الأمم المتحدة لإيجاد حلّ لهذا التدخّل المستمر في الواقع اللّيبي الذي زاد في تأزم الوضع ودعم طرف على حساب طرف آخر.

مما لا شك فيه أن الأمم المتحدة وضعت لجنة تسمّى **بفريق الخبراء المعنيين بليبيا المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن** 1973 (2011) لمراقبة الأوضاع وتقصّي الحقائق.

أصدرت هذه اللجنة الدولية الخاصة بليبيا في ماي 2017، تقريرا يحتوي على 310 صفحة اتهمت فيه دولة الإمارات العربية المتحدة بخرق نظام العقوبات الدولية والمتمثلة في حظر التسليح المفروض على ليبيا وهذا بتقديم الأدلة، مؤكدة على توصل جيش **خليفة حفتر** الموالي لأبو ظبي إلى اقتناء أسلحة مختلفة، وقد أشارت لجنة العقوبات في تقريرها إلى[3]:

- أن الإمارات قدّمت الدعم العسكري لقوات اللواء المتقاعد **خليفة حفتر**، على أنها شحنات مواد غير قاتلة.
- الدّعم الإماراتي أدّى إلى زيادة قدرات قوات **حفتر** الجوية بصورة كبيرة لتضمن المساعدات الإماراتية مواد دخلت في تجديد الطائرات المعطّلة سابقا.
- المساعدات الإماراتية أدّت إلى تزايد أعداد الضحايا في النزاع الدائر في ليبيا.
- قدّمت الإمارات مروحيات قتالية وطائرات حربية لقوات **حفتر**، في انتهاك للحظر الأممي لتصدير الأسلحة إلى ليبيا.

---

[1]- السنوسي بسكيري، **المرجع السابق.**

[2] - أشرف عبد الحميد، **الرئيس المصري يلمّح إلى إمكانية التدخل العسكري في ليبيا**، تم تصفّح الموقع يوم 26 فيفري 2018، الرابط: https: //www.noonpost.org/content/11317

[3] - **هكذا انتهكت الإمارات حظر السلاح بليبيا**، تقرير لجنة العقوبات، تم تصفّح الموقع يوم 9 مارس 2018، الرابط: http: //www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/6/13

- قدمت الإمارات على حد سواء الدعم المادي والدعم المباشر للجيش الوطني اللّيبي، مما زاد بشكل ملحوظ الدعم الجوي المتاح لهذا الجيش.
- كما استطاع خبراء الأمم المتحدة تتبع تسليم شحنات مروحيات قتالية مصنوعة في بيلاروسيا إلى دولة الإمارات، وقدّموا صورا تُظهر وجود هذه المروحيات في قاعدة الخادم الجوية (شرق ليبيا) معقل **حفتر**.
- أنّ المروحيات القتالية من طراز "مي-24 ب"، تمّ تسليمها إلى جيش **حفتر** في أفريل 2015، وأكّدت بيلاروسيا من جهتها أنها باعت أربع مروحيات إلى الإمارات في 2014.
- وأكّد الخبراء أيضا أن الإمارات زوّدت عناصر **حفتر** بطائرة واحدة على الأقل من طراز "آيهتي-802 أي"، مشيرين إلى أن عربات مدرّعة مصدرها شركات تتخذ من الإمارات مقرا لها، تم تسليمها إلى قوات هذا الجيش في طبرق في أفريل 2016.
- وأشار تقرير فريق خبراء لجنة العقوبات الدولية على ليبيا إلى أنهم تواصلوا مع السلطات الإماراتية سعيا لحصول على توضيحات منها، لكن دون تلقي أيّ ردّ.
- كما رصد التقرير زيادة في انتهاكات حقوق الإنسان من قبل بعض الجماعات المسلّحة المعترف بها من مجلس النواب أو المجلس الرئاسي وحكومة الإنقاذ الوطني.
- ويوفّر تقرير الأمم المتحدة الذي يصدر سنويا تفاصيل نادرة حول مستوى التدخّل الخارجي في ليبيا، حيث يعتبر الدعم الأجنبي لأطراف متناحرة سببا في تفاقم الصراع.

إنّ التدخّل الإماراتي في ليبيا أكدته تقارير أممية بعد أن كشفته مؤسّسات و وكالات إعلامية ومن أهمها رسالة بالبريد الإلكتروني التي سرّبتها **نيويورك تايمز** التي أكّد فيها **أحمد القاسمي** – وهو دبلوماسي إماراتي رفيع المستوى، كتبها إلى **"لانا نسيبة"**، سفيرة دولة الإمارات بالأمم المتحدة متحدثًا عن انتهاك قرار الحظر الدولي للسلاح وشحن أسلحة لحلفاء الإمارات في ليبيا، وأوضح القاسمي: "الإجابة على الأسئلة والالتزام بالإجراءات التي وضعتها الأمم المتحدة سيكشف مدى تورّطنا في ليبيا، علينا أن نحاول توفير غطاء ليخفّف من الأضرار الناتجة"[1].

كما وضع فريق الخبراء الأممي المختص بليبيا تقريرا في 28 فيفري 2018، يتضمّن أدلة تفيد ما يلي [2]:

- توجيه مصر ضربات جوية ضد أهداف في الهلال النفطي دعما لسيطرة القوات الموالية للجنرال **خليفة حفتر** على حقول ومرافئ الهلال النفطي شرق البلاد.

[1]- أحمد عمارة، **(ما الذي تفعله الإمارات في ليبيا؟)**، **ساسة بوست (مجلة الكترونية)**، تم تصفح الموقع يوم 9 مارس 2018، الرابط: https: //www.sasapost.com/the-role-of-uae-in-libya

[2]- **(تقرير أممي يكشف دور مصر والإمارات في ليبيا)**، الجزيرة، تم تصفّح الموقع يوم 9 مارس 2018، الرابط: http: //www.aljazeera.net/news/arabic/2018/2/28

- شنّ السلطات المصرية -حسب التقرير- غارات جوية قصفت فيها مدينة درنة (شرقي ليبيا) وبعض المناطق المحيطة بها.

وتضمّن التقرير في متنه صورا لأعمال تطوير مستمرة في قاعدة الخادم الجوية (شرقي ليبيا)، تبيّن توسيع موقف الطّائرات التي يستخدمها **حفتر** في قصف مناوئيه.

وقال خبراء الأمم المتّحدة إن القوّات التابعة **لحفتر** ضالعة في عمليات احتجاز تعسّفي واختطاف، طالت معارضين وصُحفيين ونشطاء وشخصيات دينية، إذ يجري نقلهم إلى أماكن احتجاز غير رسميّة، مثل المزارع والمدارس المغلقة الواقعة في بنغازي وضواحيها، وأكّدوا أن سجن الكويفية هو مكان الاحتجاز الرسمي الوحيد في بنغازي.

وذكر تقرير الخبراء أن سلطات دولة **التشيك** أوقفت توريد سبعة محركات من طراز MI-24v إلى الإمارات، بعد اتصال فريق الخبراء بالسلطات **التشيكية**، التي كانت في طريقها إلى ليبيا.

ورصد فريق الخبراء تقديم طائرات شحن ونقل أسلحة إلى مجموعات مسلحة تابعة **لحفتر** عن طريق شركة مؤسسة في دولة **مولدافيا**.

خلاصة لهذا الفصل، نلاحظ أن الأزمة اللّيبية استقطبت أطرافا عربية غير تلك التي تجاورها، حيث ساعدت الدول الخليجية على الخروج من دائرتها الخليجية والتحرّك دبلوماسيا وعسكريا خاصّة في ساحة بعيدة عن حدوها باحثةً عن إيجاد دور لها في إعادة بناء ليبيا لما تملكه هذه الأخيرة من ثروات. بالمقابل، تحرّك الطرف المصري لجواره ولماله من علاقات مع ليبيا خاصّة في مجال التشغيل في ليبيا كلها عوامل دفعت إلى التدخّل، إلا أن منحى التدخّل الرامي للمساعدة والدعم عرف مسارا آخر، خاصة بعد انقسام الداخل اللّيبي وانقسام الموقف الخليجي في حدّ ذاته إزاء الأزمة، حيث وصل المشكل في البيت الخليجي إلى حصار قطر وقطع العلاقات معها من طرف دول مجلس التّعاون الخليجي، ما زاد في تعميق المشكل وربط كل طرف لعلاقات مع طرف يخدم مصالحه وأجندته في الداخل اللّيبي.

ومنه، فإنّ التدخّل في العلاقات ودعم فريق على حساب آخر كلّها عوامل تزيد في صدع الصّف الدّاخلي اللّيبي وتعيق قيام دولة حقيقة لها مؤسسات مستقرة. كلها عوامل تدفع إلى مزيد من النزاع والصراع الدافع إلى حرب أهلية تكون لها آثار وخيمة على دول الجوار، فالوضع في ليبيا لا يخص الطرف المصري المجاور لها والمساهم في فتح المجالات لأطراف خليجية للدخول إلى ليبيا عن طريق بوابته فقط، بل هناك أطراف مغاربية تجمعها مع ليبيا الحدود والتاريخ والمصير المشترك.

الخاتمة

تطرّقنا خلال دراستنا هذه إلى الأزمة اللّيبية التي تعتبر أحد أبرز الأزمات التي شهدتها المنطقة العربية، حيث أدّت إلى تحولات كبيرة في المشهد العربي مما دفع بالدول العربية والمغاربية إلى رسم سياسات وخطط واستراتيجيات تتماشى والمعطيات الجديدة.

ووفقا للفرضيات التي تم وضعها في بداية الدراسة، فقد تمّ التحقق منها على النحو التالي:

- إذا تأكد لنا بعد الدراسة والتحقيق أن الوضع اللّيبي فعلا هو وضع مركّب وجد صعب وأنه يزيد كل فترة في التأزم، والدليل على ذلك أن الدول المجاورة لليبية والتي عرفت ساحتها نفس الأوضاع استطاعت في السنوات الأولى الخروج من مأزق انهيار الدول وفشلها، في حين تعيش ليبيا عامها السابعة على التوالي ولم تستطع حتى رسم ملامح للدّولة اللّيبية الحديثة.
- كما تبيّن لنا من خلال سلسلة اللقاءات المارطونية بين الدول المجاورة فيما بينها من جهة واستضافة هذه الدول للأطراف اللّيبية من جهة ثانية، مدى تخوّف الأطراف الخارجية من الفوضى الأمنية التي تعيشها ليبيا وجعل الملف اللّيبي أولى الأولويّات في أجندتها الخارجية والإسراع بدعم المبادرات الأممية أو طرح مبادرات فردية أو جماعية لحل الأزمة.
- استطعنا أن نصل من خلال المعطيات المتوفرة والتقارير المقدمة، خاصّة من قبل فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة وكذا نتائج المبادرات والتدخّلات في الشأن اللّيبي، إلى أن هناك أطرافا خارجية زادت في تأزم الوضع خاصّة في دعمها لطرف دون آخر.
- من خلال تتبع مسار تطوّر التّداعيات واستقصاء جملة الجهود المبذولة ومتابعة تطوّرات الأزمة، وجدنا أن التدخّلات في أساسها كانت مبنية إما على مصلحة كالمشاركة في إعادة إعمار ليبيا أو تخوّف من انتشار التيار السياسي الإسلامي أو تخوف من انتقال هذه الأوضاع إلى ترابها والبحث عن حماية حدودها كلها. أوضاع دفعت بهذه الدول إلى دعم طرف على حساب الآخر، ما صعّب التوصّل إلى توافق سياسي بين القوى السياسية اللّيبية، حيث وجد كل فصيل نفسه مدعّما بقوى خارجية تسانده في التمسك بموقفه وعدم التراجع عنه ما سبّب جمودا في الوضع.

وتوصلنا في محصّلة دراستنا هذه لمجموعة من الاستنتاجات تمّ حصرها في النقاط التالية:

إن الحراك الشعبي كان نتاج أوضاع اقتصادية وسياسية واجتماعية صعبة أتعبت المواطن اللّيبي.

- إن مجمل الاحتجاجية التي انطلقت في الدول العربية أحدثت عنصر المفاجأة بالنسبة لأنظمتها السياسية، إذ لم تستطع مواكبة تسارع الأحداث، وهذا ما حدث في ليبيا.
- إن الانقسام في الصف اللّيبي وتعدّد الأطراف التي تتصارع من أجل تسيير المرحلة المقبلة، زاد من تأزّم الوضع وصعوبة الانتقال الدّيمقراطي الآمن، حيث تتحمّل الأطراف اللّيبية مسؤولية وحدة

البلاد وإخراجها من خطر الانقسامات والعمل الجاد لإيجاد حلّ للأزمة وإنجاح الحل السياسي بإشراك كل الأطراف وإبعاد جميع أشكال الإقصاء والتّهميش.

- إن المجتمع اللّيبي هو مجتمع قبلي بامتياز، لابد من دفعه نحو تغيير ولاءاته من القبيلة للدولة كمؤسسة رسمية من أجل زيادة فعالية المؤسسات المنتخبة.
- لابد على اللّيبيين المتصدّرين للمشهد السّياسي العمل على بناء مؤسّسات الدولة وعلى رأسها المؤسسة العسكرية والأمنية، وإدماج كل المليشيات في مؤسسات رسمية لضبط ظاهرة تسرّب السّلاح.
- إن نتائج الأزمة اللّيبية كان لها أثر على دول الجوار وكذا الدول العربية الأخرى، ما دفعها إلى التدخل، فاختلفت سبل وطرق حل الأزمة بين الداعمين للحوار (اللّيبي-اللّيبي) والذي تبنّته الدّول المغاربية للوقوف أمام خطر اختراق الفوضى الأمنية لحدودها، بل وانتقال الأزمة نفسها إلى أراضيها، في حين اختارت مصر وبعض الدّول الخليجية دعم طرف على حساب الآخر تخوّفا من انتشار إيديولوجيات الإسلام السّياسي في بيئتها الوطنية.
- أنه على الأطراف الإقليمية توحيد الجهود والمبادرات الرّامية لحل الأزمة وعلى رأسها المبادرة الأممية الدّاعية للحوار السياسي بعيدا عن الاحتكام للغة السّلاح.

ومن خلال ما تمّ دراسته في ثنايا هذه الدّراسة، يمكن القول إن مستقبل الأزمة اللّيبية تنتظره ثلاث سيناريوهات أساسية بارزة معالمها للمتتبّع:

السيناريو الأوّل: دخول ليبيا في فوضى الحرب الأهلية والغرق في مستنقع الانقسامات وإنهاء وحدة البلاد والدخول في حرب العصابات والمليشيات، وغلق أبواب الحوار والمبادرات السياسية لإيجاد حلّ سلمي للأزمة.

السيناريو الثاني: ينبئ بنجاح الحل السياسي والتوصل إلى إعداد دستور رسمي للبلاد يحدّد ملامح وشكل الدولة اللّيبية ويساهم في بناء دولة الحق والقانون. القيام بتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية وبناء مؤسسات الدولة وتحقيق الاستقرار والأمن والمحافظة على وحدة البلاد، هذا ما يعطي أملا للشّعوب العربية في إمكانية تحقيق الدّيمقراطية.

السيناريو الثالث: بقاء الوضع على حاله، حيث تستمر حالة الاضطرابات الأمنية وتدهور الأوضاع الاقتصادية وتراجع الأوضاع الاجتماعية واستمرار النزاع بين الأطراف المتصارعة حول من له الأحقيّة في تسيير المرحلة المقبلة، وتمسّك كل طرف بخياراته وعدم التراجع عنها وهذا بدعم خارجي.

ومع هذا يبقى الوضع اللّيبي جدّ معقد بالنسبة لدارسه، فنحن سلّطنا الضّوء على جزئية منه فقط متمثّلة في **المقارنة بين الدّور المغاربية والأجندة الخليجية المصرية في حل الأزمة**، في حين تركنا المجال مفتوحا **لدراسة مختلف الأدوار الأخرى التي تلعبها أطراف دوليّة أوروبية وأمريكية وروسية، ضف إلى ذلك جهود أمميّة متنوّعة لابد من التطرّق لها لاستيعاب وفهم حيثيات المشهد اللّيبي.**

ملخص الدراسة:

من خلال فصول الدراسة الثلاثة التي عالجت إشكالية يدور سؤالها الرئيسي حول: **ما هي مقاربة التعامل مع الأزمة اللّيبية التي تتبنّاها الدّول المغاربية، وتلك التي يتبنّاها المحور الخليجي المصري؟** خلصنا في دراستنا إلى:

- أن الحراك الشعبي الليبي بدأ على شكل مظاهرات سلمية لكنها تصاعدت لتصبح مواجهات مسلحة.
- تدهور الوضع الأمني أدى إلى تدخل المجتمع الدولي وفق القرارين 1970 و1973 من أجل حماية المدنيين، إلا أن هذا التدخل عمل على تأمين مصالح الدول المتدخلة خاصة وأن ليبيا من أهم الدول النفطية.
- ظهور انقسام في الصف الداخلي الليبي حول عدة قضايا من بينها كيفية التعامل مع رموز النظام السابق والذي عززه طبيعة المجتمع الليبي القائم على القبلية.
- دفع التدخل الأجنبي إلى تأزيم الوضع خاصة التدخل الخليجي والمصري الذي دعم الجهة الشرقية لليبيا بقيادة اللواء **خليفة حفتر**، في حين فتحت دول المغرب العربي الحوار مع جميع الأطراف ودعمت كل المساعي الأممية.
- كلما زاد التدخّل الخارجي صعب التوصل إلى توافق سياسي بين القوى السياسية اللّيبية.

Abstract:

Through the three chapters dealing with a problematic issue which revolves around: What is the approach to dealing with the Libyan crisis adopted by the Maghreb countries and those adopted by the Egyptian Gulf axis? In our study, we have concluded that:

- The Libyan popular movement began in the form of peaceful demonstrations, but escalated into armed confrontation.
- The deterioration of the security situation led to the intervention of the international community in accordance with resolutions 1970 and 1973 for the protection of civilians, but this intervention worked to secure the interests of the intervening countries, especially as Libya is one of the most important oil states.
- The emergence of a split in the internal Libyan factions on several issues, including how to deal with the symbols of the former regime, which is reinforced by the nature of Libyan society based on tribalism.
- The foreign intervention has worsened the situation, especially the Gulf and Egyptian ones, which supported the eastern side of Libya under the leadership of Major General Khalifa Hafter, while the Maghreb countries opened dialogue with all parties and supported all UN efforts.
- The more foreign intervention, the more difficult it is to reach a political consensus between the Libyan political forces.

المراجع

القواميس والموسوعات:

1-عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، الجزائر: المكتبة الجزائرية، بوداود 2005.

2-عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج1، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994.

3-قطش الهادي، عبد الرحمان أحمد إدريس، **أطلس الجزائر والعالم طبيعيا- بشريا- اقتصاديا- سياسيا**، الجزائر عين مليلة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

الكتب باللّغة العربية:

1- أيمن البوغانمي، **دولة ... ما بعد الثورة.** منشورات كارم الشريف، 2013.

2- أحمد خميس كامل وآخرون، **الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2014.

3- إبراهيم سليمان الضراط، **ميلاد دولة ليبيا المعاصرة: ثورة السابع عشر من فبراير 2011**، مصراته، دار المنار للطباعة والنشر، 2013.

4- خالد عبد الرحيم السيد، **دول مجلس التعاون الخليجي والربيع العربي**، دار الشرق للطباعة والنشر، الدوحة، قطر، طبعة 1 سنة 2013.

5- علي خضر ميزرا، **ليبيا: الفرص الضّائعة والآمال المتجدّدة**، لبنان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط1، 2012.

6- د.غسان سلطان، **الغزو العراقي للكويت - قراءة موجزة في جوانب من إشكالية الأزمة**، مكتبة الإسكندرية، ط1، 1994.

7- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، الجزائر: المطبوعات الجامعية 1997.

8- محمد حمدي السعيد، **الحراك الاجتماعي والتحديات الأمنية**، مركز الإعلام الأمني، مملكة البحرين.

9- هنري كودي أغسطين، ترجمة: خليفة محمد التليسي، **سكان ليبيا**، الدار العربية للكتاب، 1990.

10-يوسف محمد جمعة الصواني، **انتفاضة 17 فبراير في ليبيا: إسقاط نظام وقضايا بناء في الربيع العربي: الانتفاضات والإصلاح والثورة**، بيروت: منتدى المعارف، 2013.

المجلات:

1- أحمد طاهر، **(العلاقات الخليجية اللّيبية ما بعد القذافي)**، **مجلة رؤية تركية للدارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، سنة 2013.

2- بول سالم وأماندا كادليك، **(تحديات العملية الانتقالية في ليبيا)**، (مركز كارينغي للشرق الأوسط، واشنطن، 2012).

3- خالد محمود، **(القذافي يشنّ هجوما دبلوماسيا...ويوفد 3 وفود للقاهرة وبروكسل والبرتغال)**، **الشرق الأوسط**: العدد 1170، 10 مارس 2011.

4- خالد محمود، **(محمد البرغثي: أعداء ليبيا يعرقلون بناء الجيش.. وعهد الانقلابات العسكرية انتهى)**، **الشرق الأوسط:** العدد: 12565، 23 أبريل 2013.

5- خير الدين حسيب، **(حول الربيع الديمقراطي العربي: الدّروس المستفادة)**، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 386، أفريل 2011.

6- دينا شحاته ومريم وحيد، **(محرّكات التّغيير في العالم العربي)**، **مجلة السّياسة الدولية**، عدد 148، المجلد 46، مؤسّسة الأهرام، القاهرة: أفريل 2011.

7- د.ديدي ولد السالك، **(مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي)**، **مركز الدراسات المتوسطيّة والدّولية، مجموعة الخبراء المغاربيين**، العدد 6 سنة 2011.

8- دن ميشل، **(تأثيرات الحدث المصري: توترات متصاعدة وتحالفات مبتذلة)**، **مركز كارينجي لدراسات السلام بالشرق الأوسط**، 13 فيفري 2014.

9- زهير حامدي، **(ثلاث سنوات على الثورة اللّيبية: التحديات والمآلات)**، **مجلة سياسيات عربية**، العدد 7، مارس 2014

10- زواشي صورية، **(الأزمة اللّيبية والقوى الدولية، المجلة العربية للعلوم السياسية)**، **مركز دراسات الوحدة العربية**، العددان 49-50 سنة 2016.

11- شريفة كلاع، **(التهميش القبلي والطّائفي كعامل لعدم تحقيق السّلم الاجتماعي: حالة ليبيا)**، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الوادي، العدد 5، فيفري2014.

12- عادل زقاق، سفيان منصوري، **(الاقتصاد السياسي للأزمة اللّيبية)**، **مجلة سياسات عربية**، العدد 25.

13- عبد العظيم جبر حافظ، **(التطوّرات السياسية في ليبيا على إثر ثورة 17 شباط 2011- رؤية سياسية تحليلية)**، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد: 38.

14- فريق الأزمات العربي: **(الأزمة اللّيبية إلى أين؟)**، **مجلة مركز دراسات الشرق الأوسط**، الأردن، العدد 13، مارس 2017.

15- محمد علي عز الدين، **(التنمية المعاقة في ليبيا: دراسة تحليلية نقدية لعقود الظلام الأربعة)**، **مجلة صادرة عن وزارة الثقافة والمجتمع المدني**، سنة 2013، طرابلس.

16- محمد محسن أبو النور **(العلاقات المصرية – اللّيبية (2011-2014) صراع الحدود والأمن والسياسة)**، **مجلة رؤية تركية**، العدد 3، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ستا، سنة 2014.

17- محمود عبد الواحد، **(وضع القوى السياسية والعسكرية في ليبيا ومستقبل الصّراع)**، **مركز الجزيرة للدراسات**، قطر، 4 أوت 2016.

18- د.منى حسين عبيد، **(أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا)**، مجلة **دراسات دولية**، العدد 51، دون سنة النشر.

19- ميهوب الرّاحجي، **(من تسليح حفتر إلى إرشاء مبعوث أممي تخبّط إماراتي في ليبيا)**، **مجلة ميم**، العدد الأوّل، طرابلس، ديسمبر 2017.

20- يمني سليمان، **(تطوّرات الأزمة اللّيبية في ضوء تطوّرات اتّفاق تونس)**، **مجلة المعهد المصري للدّراسات السياسية والإستراتيجية**، ديسمبر 2015.

أطروحات الدّكتوراه:

1- صورية زواشي، **أمن منطقة شمال إفريقيا في ظلّ الأزمة اللّيبية التّحديات والتّداعيات 2011-2015**، أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه في العلوم السّياسية، جامعة الجزائر 3، السنة 2015-2016.

2- نور الهدى بن بتقة، **إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمّر القذّافي 2012-2016**، أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسات أمنية دولية، غير منشور، جامعة لجزائر، السنة 2017/2016.

رسائل الماجستير:

1- أوشريف يسرى: **تداعيات الأزمة اللّيبية على الأمن في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة بسكرة، 2015-2016.

2- الحامدي عيدون، **أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2014-2015.

3- زردومي علاء الدين، **التدخّل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام معمّر القذّافي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2013/2012.

4- سليم بوسكين، **تحوّلات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014، رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

التقارير:

1- التقرير السنوي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، حقوق الإنسان في العالم العربي: ليبيا 2012.

2- تقرير المنظمة اللّيبية للسياسات والإستراتيجيات، **الحالة السياسية الخارجية في ليبيا (دول الطوق)**، جانفي 2017.

3- تقرير بعثة الأمم المتحدة للدّعم في ليبيا، التّعذيب وحالات الوفاة في أماكن الاحتجاز في ليبيا، أكتوبر 2013.

4- تقرير بعثة الأمم المتّحدة لتقصّي الحقائق في ليبيا، جانفي 2012.

5- تقرير مجلس الأمن، رسالة مؤرّخة 23 فيفري 2014 من فريق خبراء المنشأة عملا بالتقرير 1973 (2011) موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن 2015/128، 23 فيفري 2015.

6- تقرير منظمة العفو الدّولي والمعركة على ليبيا: القتل والاختفاء والتّعذيب: رقم الوثيقة /2011/025: 2/MED 19 سبتمبر 2011.

7- مركز دراسات الشّرق الأوسط، **الأزمة اللّيبية إلى أين؟**، الأردن، العدد 13، مارس 2011.

الروابط الإلكترونية:

1- أبو بكر الدسوقي، **(المصيدة الانتقالية: لماذا تتعثر الدول في فترات ما بعد الثورات العربية؟)**، المجلة السياسة الدولية، العدد: 188 الرابط: http: //www.siyassa.org.eg/News/2347.aspx

2- أمير حداد، **(مصطلح الجيوبوليتك والفرق بينه وبين السياسة الجغرافية)**، **(بوابة الجغرافية السياسية)** 2012/5/22. http: //www.geopolitics-hadad.blogfa.com/category/1

3- السّنوسي بسكيري، **تداعيات الأزمة اللّيبية على السّودان**، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2017. 2018، http: //studies.aljazeera.net/ar/reports

4- أماني زايد ونشوة الشربيني (**مصر وليبيا عناق تاريخي.. يتجاوز الإرهاب**)، **الوفد (يومية)**، القاهرة في **20 فيفري 2015**، https: //alwafd.news

5- أمال رسلان وسماح عبد الحميد، (**ليبيا تصرّ على القبض على أتباع القذّافي في مصر.. والجامعة العربية تلزم الأعضاء بتسليمهم**)، **جريدة اليوم السابع**، http: //www.youm7.com/story/2012/9/9

6- أحمد البنهساوي، (**مرسي خلال مؤتمر صحفي مع القريف: اتفاق على تسوية ملف اللّيبيين المطلوبين**)، **يومية الوطن**، http: //www.al-watan.com

7- إيمان موسى النمس، **ما هي أزمات المرحلة الانتقالية؟**، http: //www.shbabmisr.com/t

8- المسماري: (**أمير قطر هو من قاد عملية 17 فبراير ضدّ الدّولة اللّيبية**)، (وكالة الأنباء سبوتنيك)، https: //arabic.sputniknews.com/arab_world/201707041024908622

9- إبراهيم منشاوي، (**نحو إطار تعاوني.. حقيقة الدّور المصري في الأزمة اللّيبية**)، **تقرير المركز العربي للبحوث والدراسات، سنة 2014**، http: //www.acrseg.org/11186

10- أحمد عمارة، (**ما الذي تفعله الإمارات في ليبيا؟**)، **ساسة بوست (مجلة الكترونية)**، https: //www.sasapost.com/the-role-of-uae-in-libya

11- البكوش: (**اتحاد المغرب العربي غاب عن الأزمة اللّيبية**)، قناة ليبيا، https: //libyaschannel.com

12- أحمد نجيم، (**ملفات من تاريخ المغرب: الحسن الثاني ومعمّر القذّافي.. العداوة ثابتة والصّواب ما يكون**)، **أريفينونت شبكة أخبار مغربية** في 15 سبتمبر 2015، http: //www.ariffino.net/maroc-news

13- أشرف عبد الحميد، **الرئيس المصري يلمّح إلى إمكانية التدخّل العسكري في ليبيا**، https: //www.noonpost.org/content/11317

14- د. الحسين الشيخ العلوي، (**مسارات الحلّ السياسي في ليبيا وتعقيداته**)، **مركز الجزيرة للدراسات**، 13 ديسمبر 2017، http: //studies.aljazeera.net/ar/reports

15- بثينة الشتيوي، (**ماذا جنت دول الخليج العربي من الصّراع الدائر في ليبيا؟**) **مجلة ساسة بوست الإلكترونية**، https: //www.sasapost.com/about

16- العلاقات اللّيبية الجزائرية: (**ما بعد 17 فبراير وأزمة الانقسام السياسي**)، **مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية**، http//www.csds-center.com

17- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان وزارة الخارجية الجزائرية، http: //www.mae.gov.dz/news_article/5170.aspx،

18- السنوسي بسكري، (**الأزمة اللّيبية ودول الجوار: مواقف وحسابات**)، **مركز الجزيرة للدراسات 14 أفريل 2017**، http: //studies.aljazeera.net/ar/reports

19- ب ك، (**هاجس الأزمة اللّيبية يؤرّق السّلطات الجزائرية**)، **جريدة العرب**، العدد 9684، http: //alarab.co.uk

20- عبد الله الطويل، **(تداعيات حفتر تطال المغرب)**، **العربي الجديد مجلة إلكترونية**، https: //www.alaraby.co.uk/investigations

21- عمر الحسن، **دول مجلس التعاون والثورة اللّيبية: الدّوافع والأدوار**، مركز الجزيرة للدراسات، http: //studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172110581262538 9.html

22- د.عباس بوغالم، **(الحوار اللّيبي بالمغرب: حظوظ الفشل والنجاح)**، **رأي اليوم (جريدة)** 15 جويلية 2015، تمّ تصفح الموقع يوم 28 مارس 2018، الرابط https: //www.raialyoum.com/index.php

23- عبد الله الشريف، **هل يشهد 2018 حل للأزمة اللّيبية؟**، **العربي الجديد، 30 ديسمبر 2017**، https: //www.alaraby.co.uk/politics

24- عبد السلام سكية وقدور جربوعة وآخرون، **(الورقة الجزائرية لحل الأزمة اللّيبية في مواجهة أزمة الشرعية والاندفاع المصري)**، **بوابة الشروق الإلكترونية** 2015/2/21، https: //www.echoroukonline.com

25- عبد اللطيف حجازي، **(الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة اللّيبية.. الرؤية والتحركات)**، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات**، 9 مارس 2017 https: //futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2562 ،

26- عنفار ولد سيدي الجاش، **(التدخّلات الإقليمية في ليبيا.. حل للمشكلة أم تعقيد لها)**، راديو سوا، 18 أوت 2015، https: //www.radiosawa.com.

27- عبد الباسط غبارة، **المصالح والوطنية.. بوابة استقرار ليبيا، بوابة إفريقيا الإخبارية**، http: //www.afrigatenews.net/content

28- فريق تحرير مجلة نون وبست، **(تاريخ الدبلوماسية التونسية اللّيبية)**، **مجلة نون بوست إلكترونية**، يوم 20 ماي 2015، https: //www.noonpost.org/content/ 6734

29- فاطمة بن عبد الله الكراي، **(العلاقات التونسية اللّيبية: صدام و وئام.. وخصام)**، جريدة الشروق التونسية، الصادرة يوم 11 أكتوبر2015، http: //www.alchourouk.com/135525/675/1

30- بهاء الدين محمد، **العلاقات المصرية - اللّيبية في ظل الربيع العربي: لماذا لم تتعانق الثورتان؟** دراسة تحليلية: www.poplas.org/.../libyanegyptian%20relations.doc

31- ثروت عز الدين، **(تطوّرات الأزمة اللّيبية والأطراف الداخلية الفاعلة ودور دول الجوار)**، المركز المصري للدراسات والبحوث الاستراتيجية، http: //efsregypt.org

32- **تقرير أممي يكشف دور مصر والإمارات في ليبيا**، الجزيرة، http: //www.aljazeera.net/news/arabic/2018/2/28

33- جمعة القماطي، **(غسان سلامة ورمال سلام ليبيا المتحركة)**، **عربي 21 (جريدة)**، 20 مارس 2018، https: //arabi21.com/story/1080234

34- خالد حنفي علي، **الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية**، بوابة إفريقيا الإخبارية، http: //www.afrigatenews.net/content

35- خالد حنفي، **ليبيا والسعودية خفايا التوتر التاريخي**، http: //www.alarabiya.net/articles/2004/06/15/4337

36- خيري عمر، **دول جوار ليبيا وأزمة الخليج**،
https: //www.alaraby.co.uk/opinion/2017/6/18

37- حمدي عيد الرحمان، **التحرر الثاني في ليبيا**،
http: //www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

38- حمدي عيد الرحمان، **مخاطر التقسيم في ليبيا وتداعياته**،
http: //www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

39- حكيم عنكر، (**الملك والعقيد قصة مدّ وجزر العلاقات المغربية اللّيبية**)، **جريدة المساء المغربي**، في 25 فيفري 2008، https: //www.maghress.com/almassae/6549

40- رباب شعبان المرسي، رضوى جابر محمد وآخرون، (**السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات في المنطقة "سوريا، اليمن، ليبيا"**)، **المركز الديمقراطي العربي**، جويلية 2017، http: //democraticac.de/?p=47703

41- رشيد خشانة، (**تداعيات الأزمة اللّيبية على الجوار: مصر أولا ثمّ تونس ستستقبلان إرتدادات الإنفجار**)، **جريدة الحياة**، يوم 10 مارس 2015، http: //www.alhayat.com/Articles/7931652

42- رشيد لزرق، (**العلاقات المغاربية اللّيبية المسار الصّعب**)، **جريدة السند المغربية** يوم 20 نوفمبر 2010،

43- صابرين بن جمعة، (**بعد لقاء باريس، أي دور لتونس في الأزمة اللّيبية؟**)، **أصوات مغاربية تابعة لشبكة الشرق الأوسط**، 9 أوت 2017، https: //www.maghrebvoices.com

44- سالم أبوظهير، **بين الثورة اللّيبية 2011 والثورة الفرنسية 1789**، http: //www.alquds.co.uk

45- ليبيا المستقبل (**لجنة حقوقية تطالب الجنائية الدّولية بفتح تحقيق حول "التدخّل القطري في ليبيا**)، (جريدة) : http: //www.libya-al-mostakbal.org/10/24542

46- د. محمد عاشور مهدي، **قراءة في مسار الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة**،
http: //www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm

47- موسوعة الجزيرة، **ليبيا ثلاث حكومات تتصارع على الشرعية**، قسم وثائق وأحداث،
http: //www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/10/26

48- محمد محمود السيد، **كيف نفهم ما يحدث في ليبيا؟ قصة التنظيمات المسلحة في ليبيا**،
http: //www.masralarabia.com.

49- محمد حمزة علوان، **الأسس والمفاهيم لعلم الجيوبولتيك**، 2014/12/29.
https: //annabaa.org/arabic/authorsarticles/379

50- منية فاضل، (**مفتاح الحل في ليبيا قطر والإمارات**)، **البيت الخليجي للدراسات والنشر**،
https: //gulfhouse.org/posts/935

51- مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية: **العلاقات اللّيبية الجزائرية: ما بعد 17 فبراير وأزمة الانقسام السياسي**،
http: //www.csds-center.com

52- مهدي تاج، (**المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي**)، **مركز الجزيرة للدراسات**، http: //studies.eljazeera.net

53- محسن زردان، **(المغرب وتدابير الأزمة اللّيبية)**، **إفريقيا (جريدة الكترونية)**، تمّ نشر المقال في 10 أفريل 2015، http: //www.efriqia.com/?p=1558

54- موسوعة الجزيرة، **أهم بنود الاتفاق اللّيبي بالصخيرات**، 2018، الرابط :http //www.aljazeera.net/encyclopedia/events

55- مجلس الأمن: **(اتفاق الصخيرات الإطار الوحيد لحل الأزمة اللّيبية)**، **الشرق الأوسط**، 15 ديسمبر 2017، https: //aawsat.com/home/article/111365

56- منور مليتي، **(كيف تعاملت دول المغرب العربي مع الملف اللّيبي؟)**، ميدل ايست اون لاين، يوم 20 فيفري 2018

east-online.com/id=267638http: //www.middle

57- نور أوعلي، **الأزمة اللّيبية وتداعياتها على الصعيد الدولي:** www.startimes.com

58- **نظريات العلاقات الدولية**، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية**،

https: //www.politics-dz.com/threads/nzriat-alylaqat-alduli.6320

59- **هكذا انتهكت الإمارات حظر السّلاح بليبيا**، تقرير لجنة العقوبات،

http: //www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/6/13

كتب باللغة الأجنبية:

1- Hasni Abidi, Ou va le monde arabe ? les enjeux de sa transition. Paris : éditions Erick Bonnier, 2012.

2- Pascal Chaigneau et Pierre Pascallon, Que devient la sécurité euro-méditerranéenne avec les révolutions arabes ? Paris : L'harmattan, 2013.

مقالات باللغة الأجنبية:

1- Archild Gallet, les enjeux du chaos libyen. Paris : Revue politique étrangère, institut français des relations internationales. (IFRI), été 2015.

2- Arwa Kaddur, bilan de la situation en Libye. IRIS : institut des relations internationales et stratégique, janvier 2015.

3- **M. Maaraf**. L'Algérie poursuit son rôle de médiateur dans la crise libyenne, un processus s'avérant toutefois lent**, le 14 décembre 2017,**
https: //www.maghrebemergent.info/actualite/maghrebine/83115.

4- Ministry of Foreign Affairs and Ministry of Sucurity and Justice ;Libya: Militias ;Tribesand Islamists ;(Sweden: Land Info ;19 December.

الفهـــرس

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
الخطة	
مقدمة	**1**
الإشكالية	**5**
الفصل الأوّل: لمحة عن الأزمة اللّيبية	**10**
المبحث الأوّل: أسباب الأزمة اللّيبية.	**12**
أولا: الأسباب الداخلية	**13**
أ-الأسباب التاريخية والسياسية	**13**
ب- الأسباب الاقتصادية	**16**
جـ-الأسباب الاجتماعية	**17**
ثانيا: الأسباب الخارجية	**18**
المبحث الثاني: تطوّرات الأزمة ونتائجها	**19**
في المجال السياسي	**20**
في المجال الأمني	**26**
في المجال الاقتصادي	**29**
التدخّل الأجنبي	**31**
المبحث الثالث: التّداعيات الإقليمية للأزمة	**33**
تهديدات أمنية على دول الجوار	**35**
مشكل المرتزقة وتشجيع حركات التمرد	**35**
تداعيات اقتصادية	**36**
تداعيات سياسية	**37**
الفصل الثاني: المساعي المغاربية لحلّ الأزمة	**40**
المبحث الأوّل: الأزمة اللّيبية وتداعياتها على دول المغرب العربي	**42**
العلاقات الجزائرية – اللّيبية أثناء حكم معمّر القذّافي	**42**

تداعيات الأزمة اللّيبية على الجزائر	**43**
العلاقات التونسية اللّيبية أثناء حكم معمّر القذّافي	**45**
تداعيات الأزمة اللّيبية على تونس	**46**
العلاقات المغربية - اللّيبية أثناء حكم معمّر القذّافي	**47**
تداعيات الأزمة اللّيبية على المغرب	**49**
المبحث الثاني: المبادرات المغاربية في حل الأزمة	**50**
1- الدّور الجزائري في حل الأزمة اللّيبية	**51**
أ- الإجراءات الأمنية الدفاعية	**51**
ب- تفعيل الدبلوماسية الجزائرية في حلحلة الأزمة	**51**
2- الدّور التونسي في حل الأزمة اللّيبية	**53**
أ- المسار السياسي الرسمي	**54**
ب- المسار الأمني	**54**
3- الدّور المغربي في حل الأزمة اللّيبية	**56**
اتفاق الصخيرات	**56**
المبحث الثالث: نتائج المساعي المغاربية ومستقبل الأزمة	**58**
1- في المجال الدبلوماسي	**58**
2- في الجانب الأمني	**60**
مسارات الأزمة اللّيبية وفقا للنظرة المغاربية	**61**
1- المسار الأوّل: الحل السياسي	**61**
2- المسار الثاني: تقسيم الدولة	**63**

الفصل الثاني: الدّور الخليجي والمصري في حل الأزمة اللّيبية	**65**
المبحث الأوّل: التدخّل الخليجي في بداية الأزمة	**67**
رصيد الخلافات البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي ونظام معمّر القذّافي	**67**
أ- أبرز الدّوافع وراء التدخّل الخليجي في الأزمة اللّيبية	**69**
ب- مظاهر التدخّل الخليجي في ليبيا	**71**
جـ- النتائج الاقتصادية والسياسية للتدخل الخليجي في ليبيا في بداية الأزمة	**73**
المبحث الثاني: الدّور المصري في حل الأزمة اللّيبية	**76**
كرونولوجيا العلاقات اللّيبية المصرية إلى غاية نهاية حكم حسني مبارك	**76**

المرحلة الأوّلى: فترة حكم المجلس الانتقالي إلى غاية الإطاحة بنظام محمد مرسي	**77**
قضية بقايا نظام القذافي	**78**
قضية العمالة وإعادة الإعمار	**79**
المرحلة الثانية: وصول عبد الفتاح السيسي إلى الحكم	**80**
المبحث الثالث: تأثير التدخّل الخليجي والمصري في تطوّر الأزمة	**82**
1- تحول في الدّور الخليجي وانقسام في المواقف اتجاه حل الأزمة	**82**
2- التدخّل المصري في الأزمة اللّيبية	**86**
الحلول السياسية	**86**
الحلول العسكرية	**87**
الخاتمة	**92**
ملخص الدراسة	**94**
المراجع	**95**
الفهرس	**102**